

الهيئة العامة
لقصور الثقافة

عبد الناصر والثورة الأفريقية

تأليف
محمد فايق

مطبوعات ثورة يوليو (٥)

اهداءات ٢٠٠٣
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة

عبد الناصر والثورة الأفريقية


الهيئة العامة لقصور الثقافة

عبدالناصر والثورة الأفريقية

محمد فايق

مطبوعات ثورة يوليو
(٢)



• الكتاب : عبد الناصر والثورة الأفريقية
• المؤلف : محمد فايق
• الناشر : الهيئة العامة لقصور الثقافة
• الطبعة الخامسة ٢٠٠٢
• طبع من هذا الكتاب ثلاثة آلاف نسخة
• المراسلات :
إدارة النشر بالهيئة العامة لقصور الثقافة
على العنوان التالى :
١٦ «أ» شارع أمين سامى - القصر العينى
القاهرة - رقم بريدى ١١٥٦١

قائمة المحتويات

مقدمة الطبعة الرابعة

عادة ما ترتبط الثورات الكبرى التى عرفها العالم بمعنى إنسانى تكون هذه الثورة قد قامت من أجله، ويظل هذا المعنى لصيقًا بهذه الثورة، مرتبطًا بها وقد كان من بين أهداف ثورة يوليو المصرية: تحرير مصر من الاحتلال البريطانى واستكمال استقلالها.

ولتحقيق هذا الهدف، وجدت مصر نفسها فى معارك شاملة مع الاستعمار الأوروبى حتى أصبحت القاهرة إحدى القواعد الأساسية لحركات التحرير فى العالم، ولذلك عرفت ثورة يوليو بأنها ثورة تحرير، وهذا هو المعنى الذى بقى لصيقا ومرتبطا دائما بهذه الثورة.

وقد كان لأفريقيا نصيب كبير من ثورة يوليو المصرية؛ حيث وقفت مصر مع جميع حركات التحرير فى القارة، ولعبت دورا مهما لترتفع أعلام الاستقلال لدولها، وقيام النظام الأفريقى الذى تجسَّد فى منظمة الوحدة الأفريقية.

والآن، وقد انتقل النظام الأفريقى إلى مرحلة جديدة بقيام الاتحاد الأفريقى بدلا من منظمة الوحدة الأفريقية، التى أدت مهمتها الأساسية فى تحرير أفريقيا وإنهاء نظام الفصل العنصرى، أصبحت المهمة الأساسية أمام هذا الاتحاد الجديد، هى الانطلاق بقضية التنمية ببعدها الإنسانى والاجتماعى الذى يستطيع أن يواجه مشاكل أفريقيا الحالية فى عصر العولمة، من تصحُّر وأيدز، وفقر ومجاعات وحروب أهلية، وبوقف عملية الاستنزاف التى بدأت منذ ٤٠٠ عام عندما دخل الاستعمار أفريقيا، هذا الاستنزافَ الذى لم يتوقف حتى الآن.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاعتماد المتبادل بين دول القارة الثلاث والخمسين، وإطلاق طاقات هذه القارة الهائلة لصالح شعوبها فى عملية تنمية إنسانية حقيقية، تجعل من أفريقيا كيانا كبيرا فى عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

من هنا، تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يوضح الدور المصرى فى أفريقيا فى مرحلة التحرير بقيادة الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر». وفى اعتقادى أن مصر مؤهلة لأن تقوم بدور رئيسى فى تفعيل الاتحاد الأفريقى الجديد. ومهما كانت الأسباب التى أدت لقيام هذا الاتحاد وظروف نشأته، فهو يخلق فرصة جيدة لاستنهاض أفريقيا وإخراجها من حالة التهميش التى فرضت عليها.

ولهذه الأسباب، فقد أضفتُ فصلا جديدا لهذا الكتاب بعنوان: «أفريقيا من الاستقلال إلى العولمة» تعرضتُ فيه لقضية التنمية فى أفريقيا فى ظروفها الجديدة، وما طرأ عليها فى عصر العولمة، ودور التنمية فى استنهاض القارة، ولاشك أن الفكرة تحتاج إلى دراسة أوسع وأعمق، أتمنى أن أقدمها فى كتاب جديد، بعد رحلة إلى أهم عواصم القارة الأفريقية ومقابلة زعمائها، أرجو أن أتمكن من القيام بها فى وقت قريب.

بقى أن أوضح للقارئ أن هذا الكتاب قد صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٧٩ عن دار الوحدة العربية فى بيروت، وصدرت الطبعة الثانية فى عام ١٩٨٢ عن دار المستقبل العربى فى القاهرة، والطبعة الثالثة عن دار الوحدة ببيروت مرة ثانية عام ١٩٨٤ ، وقد نفدت هذه الطبعات جميعها منذ أكثر من خمسة عشر عاما، اشتد فيها الطلب على هذا الكتاب؛ باعتباره توثيقًا لدور مصر وثورة يوليو فى فترة من أهم فترات تاريخ القارة الأفريقية.

وها هى الطبعة الرابعة – بما أضفته إليها – أقدمها للقارئ بمناسبة مرور خمسين عاما على ثورة يوليو، وأيضا بمناسبة قيام الاتحاد الأفريقى وما يعلّقه الأفارقة عليه من آمال.

مدخل

احتل «عبدالناصر» مركز الصدارة بين قادة التحرير في عصره، واستطاع أن يجسّد آمال الشعوب المقهورة ويعبر عن الكثير من أمانيها، وذلك من خلال معاركه الطويلة ضد سيطرة الاستعمار والهيمنة الخارجية، وتحددت معالم ثورة يوليو على أرض مصر أولا بعد معارك مريرة قاوم فيها "جمال عبدالناصر" الأحلاف وأنهى الاحتلال البريطاني وأممّ قناة السويس وحوّل المجتمع الذى كان يعاني من الاستعمار والإقطاع وسيطرة رأس المال إلى مجتمع انتقلت فيه الثروة إلى مالكها الشرعي وهو الشعب، وتحررت الإرادة المصرية بقدر لم تشهده من قبل.

وأدرك "عبدالناصر" منذ البداية أن مصر المستقلة لا تستطيع أن تعيش وحدها، وآمن بأن الثورة المصرية جزء لا يتجزأ من ثورة التحرر الوطني في العالم، فالتحم بحركة التحرر الوطني العربية، التي أصبحت قاعدة انطلاقه الثوري، كما التحم بحركة التحرر الوطني الأفريقي، ثم امتدت حركته إلى آسيا وبقية العالم حتى أصبح "عبدالناصر" محورا للحركة الثورية في العالم الثالث.

وسوف نتناول في هذا البحث حركة "عبدالناصر" في المجال الأفريقي، وهو مجال عملتُ فيه قريبا من "عبدالناصر" وتحملتُ مسئولية العمل الأفريقي منذ قيام الثورة وطوال الحقبة الناصرية.

وقد أُستُخدم اصطلاح الثورة الأفريقية للدلالة على ذلك التغيير الشامل الذى اجتاح أفريقيا، فغيَّر الكثير من أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهر هذا التغيير بشكل فجائي وعنيف في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، حينما ارتفعت أعلام الاستقلال بالجملة، وبعد أن اندلعت حركات التحرر في جميع أنحاء القارة متخذة من عواصم دولها المستقلة في القاهرة وأكرا وكوناكري ودار السلام وبرازافيل وغيرها قاعدة لانطلاقها، فانهار الكثير من الحواجز، التي حاول الاستعمار إقامتها منذ وطأت أقدامه أفريقيا؛ لتفصل بين شعوبها مستغلة فروق اللغة والدين والحضارة واللون.

ولم تكن الثورة الأفريقية مجرد التقاء لعدد من الثورات الأفريقية في مصر وكينيا والجزائر والكونغو وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا وغيرها فحسب، وإنما كان أخطر جوانب هذه الثورة هو ذلك الإحساس بالانتماء إلى القارة الذى زرعته الحركة الأفريقية عميقا في وجدان الأفارقة بعيدا عن

سيطرة الرجل الأوروبى والاستغلال الاستعمارى، وأصبح هذا الإحساس يشكل فكرا مسلطا يأخذ بألباب الأفارقة فى كل مكان.

وبالرغم من أن هذا الإحساس بالانتماء الأفريقى لم يخرج عن كونه شعورا عاطفيا فى معظمه، فإنه كان أساسا لازما للتعبئة الثورية ولاحتواء المثقفين الأفارقة الذين كانت الثقافة الغربية قد بهرت الكثير، منهم فلم يجدوا أمامهم من خلاص سوى الانتماء إلى هذه الحضارات الغربية باعتبارها الطريق الوحيد للقضاء على التخلف والجهل اللذين غرقت فيهما شعوبهم، وكان الاستعمار يجد فى هؤلاء فرصته لفرض سياسات الاستيعاب «Assimilation» الفرنسية التى حاولت فرنسا إدخالها فى مستعمراتها، والسياسات المشابهة فى المستعمرات البرتغالية ومناطق الاستيطان فى القارة.

جاء هذا الإحساس بالانتماء ليعطيهم الأمل فى المستقبل ويولّد فيهم الشعور بالزهو، فكانت محصلة ذلك كله طاقة هائلة ساعدت فى بلورة الشخصية الأفريقية، واستطاعت أفريقيا أن تفرض وجودها فى المجتمع الدولى، فغيُّرت الكثير من المفاهيم السائدة فى هذا المجتمع بما يعيد لأفريقيا وللأفريقيين الكثير من حقوقهم المسلوبة.

وبطبيعة الحال فإن الثورة الأفريقية لم تخرج من فراغ، فلاشك أنه قد كان لها أسبابها وجذورها الممتدة عبر التاريخ، ولكنها كأية ثورة كانت تحتاج إلى الزعيم أو الزعماء القادرين على قيادة هذه الثورة ورسم طريقها فى لحظاتها الحاسمة.

وإذا كنا نسلِّم بأن الزعماء الذين قادوا ثورة أفريقيا هم: "جمال عبدالناصر" و"كينياتا" و"نكروما" و"سيكوتورى" و"بن بيللا" و"لومومبا" و"فيلكس مومى" و"كاوندا" و"جوشوا نكومو" و"موجابى" و"نيريرى" و"موندلانى" و"صامورا ميشيل" و"أميل كابرال" و"محمود حربى" و"مانديلا" و"أوليفرتامبو" و"سام نجوما" وغيرهم، فإننا نستطيع بكل الاطمئنان أن نقول: إن "جمال عبدالناصر" قد لعب الدور الأخطر والأعظم بشهادة التاريخ وشهادة هؤلاء أنفسهم.

لقد استطاع "عبدالناصر" أن يرد كل الثقة والكرامة لشعوب أفريقيا التى قهرها الاستعمار وأطبق على أنفاسها قرونا طويلة، وزرع "عبدالناصر" فى كل أفريقى ذلك الإحساس بالعزة والكرامة والكبرياء والفخر، والانتماء إلى تاريخ وحضارات ذات ماضٍ وذات مستقبل، فعندما كشفت مصر عن

وجهها الأفريقى الصحيح لأول مرة فى تاريخها الحديث بعيدا عن فكرة الإمبراطورية التى ظلت تملأ عقول زعمائنا الوطنيين حقبة طويلة من الزمن، وأعلن "عبدالناصر" انتماء مصر للحركة الأفريقية وتحملها عبء حركة التحرير الأفريقية، وأصبح هذا الانتماء جزءاً لا يتجزأ من الشخصية المصرية، كان "عبدالناصر" قد أضاف بذلك حضارة مصر العريقة لتصبح رصيدا لأفريقيا كلها بجانب حضارتها الزنجية، وهو شىء كانت أفريقيا فى مسيس الحاجة إليه، وهى مازالت فى مرحلة تتحسس فيها جذورها؛ لتستقى منها ما تدفع به حركتها أمام العالم وفى مواجهة قوى الاستعمار الشرسة.

وبعد حرب السويس فتح "عبدالناصر" أبواب المستقبل أمام شعوب القارة التى كانت ترزح تحت نير الاستعمار، فبانتصار مصر فى معركة تأميم قناة السويس وقضائها على العدوان الثلاثى لم يعد هناك أحد يشك فى أن عهد الإمبراطوريات قد انتهى، كما انتهت سيطرة بريطانيا فى مصر، وهز ذلك صورة إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال فى أفريقيا هزا عنيفا وزلزل إمبراطورياتها التى تداعت بعد ذلك فى سرعة مذهلة.

ولن نكون مبالغين إذا قلنا: «إن ثورة يوليو المصرية قد أحدثت من التغيير وتركت من التأثير فى أفريقيا ما لا يقل بحال من الأحوال عن ذلك التغيير والتأثير الذى أحدثته وتركته الثورة الفرنسية فى أوروبا».

فإذا كانت الثورة الفرنسية قد زرعت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة عميقة بين شعوب أوروبا وقضت على الإقطاع وامتيازات النبلاء والألقاب، فإن الثورة المصرية هى التى أعطت الشعوب الأفريقية القدرة على استخلاص حقوقها وفقا لهذه المبادئ والمعانى العظيمة، والتى كان تطبيقها يقف دائما خارج حدود المستعمرات، حيث كان يصطدم هذا التطبيق بمصالح المستعمرين الأوروبيين.

فعندما قامت الثورة الفرنسية كان طبيعيا ألا تنكر فرنسا حقوق الإنسان التى أعلنتها هذه الثورة على رعاياها فى مستعمراتها، وكان "دانتون" على حق عندما قال: «لقد كان الجميع عبيدا فى عهد البربون المستبد، والآن يجب أن يتحرر الجميع؛ ليصبحوا مواطنين فى الجمهورية الفرنسية». ونجح "دانتون" فى استصدار قانون ينص على اعتبار جميع الرجال الذين يعيشون فى المستعمرات الفرنسية مواطنين فرنسيين دون تمييز فى اللون، وأن يتمتع هؤلاء بجميع الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى الدستور

الفرنسى.

ولكن سرعا ن ما أُلغى هذا القانون فى عهد "نابليون"، وقبل أن يصبح له أى آثار عملية، بل إن وثيقة اتهام "دانتون" التى أعدها "روبسبيير" احتوت اتهاما بشأن هذا القانون، فقد أُتهم بأنه قدم قانونا يؤدى إلى القضاء على الإمبراطورية الفرنسية، وأنكرت فرنسا بذلك على الشعوب الأفريقية حق الاستمتاع بهذه المبادئ والحقوق التى حاربت هى نفسها من أجل فرضها فى أوروبا لتحرير شعوبها المقهورة.

ولم يكن هذا موقف فرنسا وحدها وإنما كان موقف دول الاستعمار الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يمنع الإعلان الشهير للرئيس الأمريكى "ويلسون" - والذى تضمن قواعد ومعانى جديدة فى حكم الشعوب - لم يمنع ذلك الرئيس "ويلسون" نفسه من أن يعترف بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل سنة ١٩١٩، وكان فى ذلك صدمة كبيرة لزعماء الحركة الوطنية فى مصر الذين علّقوا الآمال الكبيرة على موقف أمريكا بعد إعلان "ويلسون".

لقد كانت المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كلها تقف عاجزة عن تغيير الأوضاع فى أفريقيا والمستعمرات الأخرى، رغم ما تحتويه هذه المواثيق من معانٍ إنسانية عظيمة، وبدا الأمر وكأنها صدرت من أجل الإنسان الأوروبى فقط.

ولكن بقوة الثورة استطاعت أفريقيا، واستطاعت الشعوب المستعمرة أن تجعل لهذه المبادئ والمواثيق قيمة حقيقية فكان هذا التغيير الهائل فى أفريقيا وفى العالم الثالث أجمع.

وجاءت الثورة المصرية لتكون البداية لهذا التحول العظيم وقوته الدافعة بعد أن استطاع "عبدالناصر" أن يحرّر الإرادة المصرية بعيدا عن السيطرة الأجنبية، ويجعل من أرض مصر قاعدة للثورة الأفريقية، كما أصبحت من قبل قاعدة للثورة العربية، وهكذا شكّل التزام مصر بقضايا التحرر العربى والأفريقى قوة إضافية فى مقاومة الاستعمار فى جميع أجزاء القارة الأفريقية، حيث كانت تتمثل فى هذا الالتزام وحدة النضال ووحدة الهدف، وشعر كل جزء من أفريقيا أن له سندا قويا وحليفا عنيدا، فبرزت الثورات فى القارة كما برزت فى العالم العربى، واستحق "عبدالناصر" عن جدارة أن يُلقّب بمفجّر الثورة الأفريقية.

وعندما قامت ثورة يوليو لم يكن لمصر اهتمام يذكر أو أية صلات بالحركات الوطنية فى أفريقيا اللهم إلا بالسودان فقط؛ باعتباره قطرا عربيا فى المقام الأول وتطلعا إلى وحدة وادى النيل، هذا الشعار الذى رفعه جميع زعماء وحكومات مصر السابقة على ثورة يوليو ولم يكن لمصر حتى ذلك الوقت أية سياسة أفريقية بالمعنى الصحيح، وإن كانت لها سفارة فى اديس ابابا عاصمة اثيوبيا ومفوضية فى جنوب أفريقيا، علاوة على المندوب المصرى فى المجلس الاستشارى فى الصومال الذى كان موضوعا تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولكن كانت لنا بأفريقيا صلات ثقافية قامت مع انتشار الإسلام فى القارة، وكان فى الأزهر الشريف عدد من الطلبة الأفريقيين اتوا من جميع انحاء القارة يدرسون فى أروقته بعد أن جذبتهم شهرة الأزهر وانفتاحه على المسلمين فى جميع أنحاء العالم.

كانت هذه هى كل الصلة التى تربط مصر بأفريقيا، ولا شىء آخر سوى واقع حقيقى هو الوجود الجغرافى لمصر فى القارة الأفريقية، وتاريخ بعضه قديم من العهود الفرعونية وإن كنا لا نعرف على وجه التحديد مدى هذه العلاقة، إلا أنه من المؤكد أن ثمة علاقة كانت موجودة بين مصر الفرعونية وأقطار أفريقية كثيرة، فقد وصل المصريون القدماء إلى بلاد «البنت» وهى ما تعرف حاليا بالصومال، كما أنه من المؤكد وصولهم جنوبا إلى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق «موقع الخرطوم الحالى» كما يعتقد أنهم عرفوا شيئا عن النيل الأزرق وربما كانت لهم صلة بمناطق فى غرب أفريقيا (١).

وبعض هذا التاريخ حديث، ولكنه لا يصلح ليكون مدخلا مثاليا للعلاقات الأفريقية الجديدة؛ لأنه اعتمد على الفتوحات فى عهد محمد على وإسماعيل باشا، فقد وصلت مصر إلى شواطئ أفريقيا الشرقية وإلى منطقة البحيرات الاستوائية، ولكن ذلك كله كان تاريخا قطع صلته

---

(١) لقد بذلت بعض الجهود للكشف عن الصلة بين الأديان فى مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة فى افريقيا .. وقد وجد G.O.Locas ان هناك تشابها بين ديانة اليوربا فى نيجيريا والديانات المصرية القديمة، ويقول: إنه يوجد النصف على الأقل من كلمات اليوربا تحتوى على جذور مصرية ولكن لا توجد الحجة القاطعة حتى الآن التى تؤكد هذه الصلة بين الديانات فى مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة فى أفريقيا.

بالحاضر ولم يبق منه – فى ذلك الوقت – سوى وجود اسمى فى «السودان المصرى الإنجليزى» فى حين بقيت السلطة والإدارة الفعلية هناك فى يد الإنجليز.

وجاء "جمال عبدالناصر" ليضع استراتيجية جديدة لسياسة مصر الخارجية فى كتابه «فلسفة الثورة» فحدد هذه السياسة بدوائر ثلاث هى: العربية والأفريقية والإسلامية، وكان معنى ذلك الاهتمام بالقارة الأفريقية التى تقع فيها إحدى هذه الدوائر وتتقاطع فيها أيضا الدائرتان الأخريان، ففى أفريقيا عشر دول عربية «حاليا» كما أن ثلثى الأمة العربية يتواجدون فيها، و٧٢٪ من مساحة الوطن العربى تقع فى القارة الأفريقية، ويعتبر الدين الإسلامى فيها أوسع الأديان انتشارا.

واستطاع "عبدالناصر" بمساعداته الفعالة والإيجابية ومواقفه النضالية أن يجعل من مصر محورا وقاعدة للحركة الأفريقية بعد أن كانت بعيدة عنها تماما، كما استطاع أن ينقل هذه الحركة الأفريقية إلى مرحلة الثورة ويضيف إليها أبعادا جديدة، فبعد أن كانت الحركة الأفريقية تسير فى اتجاه يحصرها فى نطاق ما سمى بأفريقيا السوداء أو أفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذى جعلها تبدو فى معظمها حركة بين الزنوج ومن أجلهم، أصبحت ثورة قارية تشمل أفريقيا كلها وتجاوزت الحدود التى تجعل منها مجرد ردود فعل لحركة الاضطهاد العنصرى، وأصبحت ثورة ذات أبعاد سياسية واجتماعية.

الفصل الأول

تطور الحركة السياسية فى أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو المصرية

- تجارة الرقيق عبر الأطلنطى
- حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism.
- أفكار ماركوس جارفى فى النقاء العنصرى للسود.
- فكرة الزنوجة Negretude لإيميه سيزار، وليوبولد سنغور
- ثورة يوليو تكشف عن الوجه الأفريقى لمصر

تطور الحركة السياسية فى أفريقيا
حتى قيام ثورة يوليو المصرية

جاءت صلة أفريقيا الأولى بالعالم الخارجى من خلال تجارة الرقيق التى انتهت فى القرن التاسع عشر. وامتد النفوذ الأوروبى إلى جميع أجزاء القارة بعد إخضاعها وتحويلها إلى مستعمرات، ومن هنا، تحددت العلاقة بين الرجل الأوروبى والرجل الزنجى سواء فى أفريقيا نفسها أو فى العالم الغربى بزعم أن العنصر الزنجى عنصر متخلف حضاريا وذهنيا حتى من الناحية البيولوجية، وأنه - وفقا لهذه المزاعم - غير قادر على أن يقوم بالأعمال التى يقوم بها الرجل الأبيض بنفس الكفاءة، وعلى هذا لأساس فلا يجوز له أن يتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها الرجل الأبيض. وكانت هذه هى الفلسفة الظالمة التى اقتنع بها الرجل الأوروبى نفسه لأسباب اقتصادية فى المقام الأول، وقد اشتدت مظاهر هذه التفرقة فى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، حيث استجلبت الأعداد الهائلة من زنوج أفريقيا لتعمير العالم الجديد بالأيدى الرخيصة.

تجارة الرقيق عبر الأطلنطى :

وفى سبيل ذلك ارتكبت أخطر الجرائم ضد الإنسانية وربما أبشعها على الإطلاق فيما عُرف بتجارة الرقيق عبر الأطلنطى، والتى بدأتها أسبانيا والبرتغال ثم نافسهما كل من: البريطانيين والهولنديين والبلچيك والدانمارك والألمان والفرنسيين والسويديين، وقد استمرت هذه التجارة حوالى قرن ونصف راح ضحيتها أعداد هائلة من الأفارقة، ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة فإن أكثر الأرقام تدقيقا تقدر عدد الضحايا بأربعين مليونا، وصل نصفهم فقط إلى الولايات المتحدة ، ومات النصف الآخر فى عمليات التخزين فى القلاع التى أقيمت على سواحل غرب أفريقيا والنقل الذى كان يتم بصورة بشعة فيما عُرف بالمثلث العظيم (Great Triangle) وكان الضلع الأول من هذا المثلث يتجه من أوروبا إلى غرب أفريقيا، وكانت السفن السائرة فى هذا الطريق تحمل غالبا القماش والخرز والأسلحة النارية والخمور ، أما الضلع الثانى فكان يتجه من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد محملا بالعبيد الذين يباعون فى

الولايات المتحدة، ثم أخيرا تعود هذه السفن فى ضلعها الثالث إلى أوروبا حاملة معها السكر والطباق والقطن والمعادن المختلفة.

وبعد أن أتيحت فرصة التعليم للعديد من زنوج امريكا ولمع منهم أدباء وفنانون، ظهرت بينهم حركة فكرية وأدبية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت هذه الحركة فى بدايتها تعكس العذاب النفسى والظلم الذى يعيش فيه الزنوج نتيجة لتسلط الرجل الأوروبى الذى استولى على أرض أجدادهم وحوّلهم من أحرار إلى عبيد أرقاء، ثم تطورت هذه الحركة لتدافع عن الرجل الأسود، وتدفع عنه الشعور بالنقص لمجرد كونه أسود، فظهرت الأشعار التى تتغنى باللون الأسود وقوة الرجل الأسود والتى تقول: إن الزنجى هو صورة الله فى الأرض.

وكان لابد لهؤلاء أن يبحثوا لأنفهسم عن حضارة وتاريخ ينتمون إليه ولكن أحداً من الزنوج لم يكن يعرف موطنه الأصلى على وجه التحديد فهم جميعا يعرفون فقط أنهم أتوا من القارة الأفريقية؛ ومن هنا جاء انتماؤهم إلى أفريقيا ككل وليس لبلد محدد. وأراد هؤلاء المفكرون الأوائل من الزنوج أن يصححوا تلك الصورة الظالمة القاسية التى ترسخت فى الأذهان عن أفريقيا لفترة طويلة من الزمن، كان الخوف خلالها يملأ نفوس الزنوج أنفسهم من فكرة الارتباط بأفريقيا، ولذلك ظهرت حركة واسعة للتأليف عن تاريخ القارة الأفريقية وإبراز البطولات الأفريقية ودورها، ومقاومة الاستعمار وتاريخ الإمبراطوريات الأفريقية القديمة، إمبراطوريات غانا ومالى وسونغاى، وسلطنات زنجبار وسومالا وكلوة ومقديشيو، وذلك كله فى محاولة لتأكيد الشخصية الزنجية.

حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism:

ثم امتد اهتمام هذه الحركة إلى أحوال أفريقيا التى يعيش أهلها تحت نير الاستعمار والاضطهاد الذى يتعرض له الأفريقيون، وخاصة فى جنوب أفريقيا، حيث تشتد وطأة التفرقة العنصرية، وكان هذا هو الطريق إلى حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism أو ما اصطلح على تسميتها بالجامعة الأفريقية.

وقد تبلورت هذه الحركة لتأخذ شكلا أكثر تحديدا بعقد سلسلة من المؤتمرات ابتداء من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٥ شملت العديد من الأفارقة الذين يتعلمون فى جامعات أوروبا، وأطلق على هذه المؤتمرات «مؤتمرات الجامعة الأفريقية Pan African Congress .

وكان المؤتمر الأول فى لندن (١)، وانتهى بتوجيه مذكرة إلى ملكة بريطانيا يحتج فيها المؤتمرون على سوء معاملة الأفارقة فى جنوب افريقيا وروديسيا، وعقدت المؤتمرات الثلاثة التالية فى عواصم أوروبية والمؤتمر الخامس في نيويورك، واهتمت هذه المؤتمرات الخمسة جميعها بحقوق الوطنيين الأفريقيين، ولكنها اكتفت بالمطالبة بإشراكهم فى الحكم دون المناداة بالاستقلال، وكانت هذه المؤتمرات تحت سيطرة وقيادة المفكرين من زنوج امريكا وجزر المارتينيك.

بعد قيام الحرب العالمية الثانية انتقل مركز ثقل الحركة الافريقية إلى لندن، كان بها كثير من التنظيمات الافريقية التى اقامها الأفريقيون الذين يدرسون هناك، وأمكن لبعض الذين اشتركوا فى المؤتمرات السابق ذكرها المساهمة فى إقامة تنظيمات سياسية مع الأفارقة الموجودين فى لندن.

وفى عام ١٩٤٤ اتحدت مجموعة من التنظميات والجماعات الافريقية مكونة تنظيما جديدا باسم "Pan African Federtion" وكانت هذه المجموعة هى التى وجّهت الدعوة للمؤتمر الأفريقى السادس من سلسلة مؤتمرات الجامعة الأفريقية والذى عقد فى مانشستر عام ١٩٤٥ برئاسة دكتور "وليام دى بوا، وقد برز فى هذا المؤتمر عدد من القيادات الأفريقية التى تولّت زمام الأمور فى أفريقيا بعد ذلك من أمثال "نكروما" و"جومو كينياتا".

وقد اثبت هذا المؤتمر أن الحركة الأفريقية قد نضجت كثيرا خلال المدة الأخيرة، وأصبحت حركة ذات اتجاهات واضحة متبلورة إلى حد كبير، وأصبحت معاداة الاستعمار والإمبريالية هى الخط الرئيسى للحركة الأفريقية، ولأول مرة يدعو هذا المؤتمر للاستقلال الوطنى باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أمانى الشعوب الأفريقية، كما ذهب المؤتمر إلى حد التلويح باستخدام القوة لتحقيق ذلك، كما احتوت قراراته على إدانة لاحتكار رأس المال وإدانة لتسخير الثروة والصناعة من أجل الربح الخاص فقط، ورحَّب المؤتمر بالديمقراطية الاقتصادية؛ باعتبارها وحدها الديمقراطية الحقيقية،

---

(١) دُعي لهذا المؤتمر محام من ترنداد هو "سليفستر ويليامز "sylvester Williams وهو أول من تكلم عن الجامعة الافريقية، وقد حضر هذا المؤتمر الدكتور "وليام دي بوا" W.Du Bois" الذي راس جميع المؤتمرات الخمسة اللاحقة بعد ذلك، والذي لُقّب بأبي الجامعة الأفريقية.

وطالب كذلك بالاستقلال الاقتصادى بجانب الاستقلال السياسى.

ورغم أن المؤتمر لم يأت بذكر كلمة الاشتراكية فى قراراته، فإنه كان من الواضح أن الأفكار الاشتراكية كانت قد بدأت تتسرب إلى عقول قادة الحركة الأفريقية، ولاشك أن هذا المؤتمر كان بمثابة قفزة كبيرة حققتها الحركة الأفريقية، إلا أنها بقيت -حتى ذلك الوقت- محصورة كحركة سوداء تعنى بحق الرجل الأسود، وعندما تتكلم عن أفريقيا تعنى أرض الزنوج أو أفريقيا السوداء جنوب الصحراء، وإن كانت هذه الحركة قد أبدت اهتماما بشعوب آسيا وبعض قضاياها فلأنها شعوب ملونة تعانى ما يعانيه رجل أفريقيا الأسود.

ويلاحظ غياب الشمال الأفريقى عن نشاط هذه المؤتمرات، بل إن المؤتمر الثانى الذى عقد فى باريس كان يضم بخلاف الأعضاء الأصليين أعضاء متآخين "Fraternal Delegates" من الهند والفلبين والمغرب، أى أن المغرب وهو من شمال أفريقيا عومل نفس معاملة الدول الأسيوية غير الأفريقية، فقد كانت الحركة الأفريقية حتى ذلك الوقت مهتمة بالرجل الأسود وتريد أن تعيد له كرامته وتحقق له استقلاله.

أفكار "ماركوس وجارفى" فى النقاء العنصرى للسود:

وقد برز فى حياة الزنوج الأمريكيين دعوة «العودة إلى أفريقيا» باعتبارها حلا لمشكلة التفرقة العنصرية فى أمريكا، ولا أريد الخوض فى تفاصيل هذا الموضوع الذى يطول الحديث عنه، ولكن كل ما يهمنا من أمر هذه الدعوة هو الحديث عن أحد روادها وهو «ماركوس جارفى» باعتباره أحد قادة الحركة الأفريقية الذين تأثر بهم كثير من القادة الأفريقيين ودعاة الوحدة الأفريقية، فقد كانت دعوة "جارفى" مبنية على نظرية النقاء العنصرى "Racial Purity"، ولذلك كان يكره المخلطين، ويحمل عليهم وكان يقول: «أعتقد فى عنصر أسود نقى كما يعتقد البيض فى عنصر أبيض نقى» ورفض استعمال كلمة ملون واستعمل "جارفى" دائما كلمة زنجى أو أسود؛ حتى يستبعد العناصر الملونة الأخرى من غير الزنوج.

وقد أعلن "جارفى" نفسه رئيسا مؤقتا لجمهورية أفريقيا، وهى جمهورية رعاياها هم الزنوج فى جميع أنحاء العالم وكان ذلك عام ١٩٢٠ فى نيويورك، حيث شكّل حكومته المؤقتة. وكان "جارفى" يقول: «لن تمضى سنوات معدودة حتى يستعمر الرجل الأسود الزنجي افريقيا كلها كما يستعمر العنصر الأبيض أوروبا». كما أسس "جارفى" الكنيسة الأرثوذكسية الأفريقية وعيَّن بطريركا أسود لرئاستها، واستخدم مسيحا أسود وعذراء سوداء كشعار لهذه الكنيسة. وكان هدف جارفى إقامة إمبراطورية عنصرية سوداء حدودها الروحية الطبيعية والسياسية «الله وأفريقيا» كما كان يقول دائما.

وقد لا يتسع المجال هنا للخوض فى تفاصيل أكثر عن هذه الحركة التى ثار من حولها جدل كبير، ولكن الأمر الذى يهمنا إيضاحه هو أن فكر "جارفى" هذا كان أحد التيارات المهمة داخل الحركة الأفريقية، ولا يمكن أن نتصور بطبيعة الحال أن مثل هذا الاتجاه كان يمكن أن يقود إلى وحدة كل الشعوب الأفريقية؛ فالعرب ليسوا زنوجا حتى يكونوا من رعايا إمبراطورية "جارفى" المعلنة.

ومن الغريب أن المصرى الوحيد الذى تردد اسمه فى أى شىء يتعلق بالحركة الأفريقية أو حركة الجامعة الأفريقية التى ملأت الولايات المتحدة ولندن وباريس لفترة طويلة من الزمن واسمه "دوس محمد على" (١) كان على صلة بدعوة جارفى هذه والتى مهما بلغت درجة التعاطف معها فلا يمكن أن ننفى عنها صفة العنصرية.

وإذا انتقلنا إلى ميدان الفكر والأدب الذى كان ازدهاره أكثر ما يكون فى باريس، سنجد فى نفس الاتجاه الذى كان يحصر الحركة الأفريقية داخل أفريقيا السوداء ويجعلها أسيرة لرد فعل الاضطهاد العنصرى ويبقيها حركة بين الزنوج ومن أجلهم.

---

(١) قال "چورچ بادمور" في كتابه «Pan Africanism Communism»: إن جارفي عندما ذهب إلي لندن لأول مرة قضي عدة سنوات يعمل مع مصري من أصل سوداني هو «دوس محمد علي» الذي كان محررًا بإحدي المجلات المعادية للإمبريالية، وكان محمد علي من مؤيدي سعد زغلول زعيم الوفد، ولكن من الواضح أن «دوس محمد علي» هذا لم يباشر نشاطه المتعلق بهذه الحركة باسم حزب الوفد.

فكرة الزنوجة Negretude لإيميه سيزار، وليوبولد سينغور:

ففي نفس الوقت الذى انتقل فيه نشاط الحركة الأفريقية السياسى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى لندن، أصبحت باريس مركزا لحركة الأدب والفكر الأفريقى، حيث ظهرت فلسفة أو حركة جديدة عُرفت باسم "الزنوجة" Negretude والتى تعاون كل من: "إيميه سيزار" Aime Cesar من جزر المارتينيك و"ليوبولد سينغور" «رئيس جمهورية السنغال بعد ذلك» فى بلورتها، كما هو واضح من اسم هذهالحركة فهى تهتم بالأصل الزنجى وتدور فلسفتها كلها حول الرجل الأسود الزنجى؛ إذ تريد أن تحقق له ذاته وتعيد له ثقته بنفسه، وهى من أجل ذلك تريد اكتشاف الجذور الأصيلة الزنجية مجردة من تأثيرات الثقافة الغربية، وتدعو للبحث عن عادات الزنوج وتقاليدهم المفقودة، وهى ترى إمكانية الوصول إلى ذلك من خلال الفن والأدب الأفريقى، فهو القادر على توضيح النفس السوداء وإظهارها.. وهكذا يمكن للزنجى أن يواجه عالما يجد فيه ذاته وله فيه دوره المميز.

ورغم أن هذه الحركة الفكرية التى نبتت فى جزر المارتينيك ونضجت فى باريس كان لها مساهمتها وأثرها البعيد فى تدعيم الدعوة للوحدة الأفريقية عن طريق تأكيد الشخصية الأفريقية وإيجاد وحدة الفكر، فإن ذلك أيضا كان محصورا بين الزنوج فقط، وبذلك فإن الوحدة التى كان يمكن أن تؤدى إليها مثل هذه الحركة هى وحدة أفريقيا السوداء.

وحتى هذه الدعوة للوحدة قد أصابها الضرر من الآثار الجانبية التى خلفتها هذه الحركة نفسها -حركة الزنوجة - لأنها وإن كانت تهتم بالزنوجة بصفة عامة، فإنها لم تصادف النجاح المنشود إلا بين الزنوج الناطقين بالفرنسية فقط والذين تأثروا بالثقافة الفرنسية، وعندما انتقلت إلى القارة الأفريقية كان تأثيرها مقصورا على دول الفرانكفون الناطقة بالفرنسية فقط، وكان ذلك من بين العوامل التى ساعدت على ظهور تقسيم جديد فى أفريقيا بين ما سمى بدول الأنجلوفون «الناطقة بالإنجليزية» ودول الفرانكفون، وهو تقسيم عانت منه الوحدة الأفريقية أشد معاناة.

وحتى "إنكروما" عندما بدأ فى مناقشة فكرة إنشاء «اتحاد الجمهوريات الأفريقية الاشتراكية» مع بعض أصدقائه فى لندن عام ١٩٤٦ لم يشرك معه تنظيمات أو أى قيادات من الشمال الأفريقى، رغم أن الحركة الوطنية في هذه المنطقة كانت متقدمة عنها فى جميع مناطق أفريقيا

الأخرى، وانتهى "إنكروما" إلى إنشاء «السكرتارية الوطنية لغرب أفريقيا» فى لندن عام ١٩٤٦؛ لتكون نواة لدعوته للوحدة الأفريقية، وبقى نشاطه الآخر محصورا فى أفريقيا السوداء إلى أن استقلت غانا.

وقد عملت الدول الاستعمارية من ناحيتها دائما على تدعيم فكرة الفصل بين افريقيا العربية وأفريقيا السوداء واعتبار الصحراء الفاصل العازل بينهما، وقد ظهر ذلك جليا فى التقسيمات الإقليمية وخطوط المواصلات التى أقامتها هذه الدول لتربط مستعمراتها، كما ظهرت فى مناهج التعليم والمؤلفات الغربية عن أفريقيا.

ثورة يوليو تكشف عن الوجه الأفريقى لمصر:

وهكذا نرى أن الحركة الأفريقية استمرت فى مجملها مقصورة على أفريقيا السوداء، وأن الوحدة الأفريقية كانت تعنى وحدة الأقطارالسوداء إلى أن قامت ثورة يوليو المصرية وجاء "عبدالناصر" ليعلن فى كتابه «فلسفة الثورة»: «.. إننا لا نستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين، وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة التى نُعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة - حتى أعماق الغابة العذراء، إن القارة المظلمة الآن مسرح لفوران عجيب مثير، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى أفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا».

وكانت هذه نقطة تحول فى تاريخ السياسة الخارجية المصرية واستراتيجيتها وبداية للاهتمام بالقارة الأفريقية على أساس جديد وهو وحدة النضال من أجل تحرير أفريقيا كلها، لقد كان هذا هو المدخل الصحيح لأفريقيا الذى جاء متمشيا مع روح العصر وتطور الحركة الأفريقية نفسها، وقد وضع "عبدالناصر" يده على مشكلة أفريقيا وحدد بوضوح موقف مصر التى أصبحت بعد ذلك الوقت طرفا إلى جانب القوى الوطنية الأفريقية فى كل صراع جرى بعد ذلك، وكان الاستعمار طرفا فيه ضد هذه القوى.

وقدمت مصر كل مساعدة ممكنة لحركات التحرير والقوى الوطنية فى أفريقيا، وهذا ما سوف نتعرض له تفصيلا فيما بعد، حتى أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لتحرير القارة، فسقطت التقسيمات المصطنعة التى أُريد لها أن تفصل بين أفريقيا العربية شمال الصحراء وما سُمِّى بأفريقيا السوداء جنوب الصحراء؛ فالصحراء فى حقيقة الأمر لم تكن فى يوم من الايام عازلا كما أراد لها الاستعمار بل كانت دائما معبرا اتصل من خلالها العرب بغرب أفريقيا، وعن طريقها دخل الإسلام إلى هذه الأقطار.

وتجدر بنا الإشارة فى هذا المكان إلى أنه من غير الممكن وضع حدود فاصلة بين العرب الأفارقة وبقية سكان القارة؛ فقد انتشر العرب فى القارة كلها شرقها وغربها وتداخلت القبائل العربية فى القبائل الأفريقية وتزاوج العرب و الأفريقيون، وأحدث العرب تأثيرا كبيرا فى حياة كثير من الشعوب الأفريقية، فامتزجت الحضارة الإسلامية العربية بالحضارة الأفريقية القديمة، وظهر ذلك جليا فى أوسع اللغات الأفريقية انتشارا مثل السواحيلى فى الشرق والهوسا فى غرب أفريقيا، وربما كان هذا هو الفارق الكبير بين هذه الحضارات والحضارة الأوروبية التى أُريد لها أن تكون حضارة طاردة فى أفريقيا أى أنها تتطلب من الأفريقى أن يترك عاداته وأسلوبه فى الحياة ليعتنق عادات وسلوكا جديدا حتى يصبح رجلا "متمدنا"، كما كانت تتطلب بعض السياسات الاستعمارية كسياسة الاستيعاب "Assimilation" الفرنسية، وهى أيضا نفس الشروط التى كان يتطلبها الاستعمار البرتغالى؛ ليحصل المواطن الأفريقى على الحقوق السياسية الكاملة.

ويهمنا أن نؤكد هنا أيضا أن الثورة المصرية عندما اتجهت بمصر أفريقيًا لم تكن بذلك تختلق وضعا جديدا أو تُدخل شيئا غريبا عن الشخصية المصرية، إنما كان ذلك بمثابة اكتشاف لشخصية مصر الحقيقية أو كشف عن وجهها الأفريقى الذى هو حقيقة بحكم الواقع، وإن احتجب أو تاهت ملامحه فترة من الزمن.

الفصل الثانى

عبد الناصر وحركة التحرير الأفريقية

- بداية فى السودان
- التزام مصر بمسئولياتها الدولية فى الصومال.
- مصر تؤيد حركة الما ماو فى كينيا
- الإذاعة الأفريقية الموجهة من القاهرة.
- الثورة الجزائرية وتصفية الإمبراطورية الفرنسية.
- عبدالناصر والتضامن الأفريقى الأسيوى.
- المكاتب السياسية لحركات التحرير الأفريقية فى القاهرة.
- الرابطة الأفريقية.
- المساعدات المصرية لحركات التحرير.

عبدالناصر وحركة التحرير الأفريقية

التقت الحركات الوطنية فى العالم العربى مع الثورة المصرية، وتجاوبت مع فكرها وحركتها فى سرعة مذهلة، الأمر الذى دعم مصر فى مواجهة تحديات الاستعمار، ولاشك أن ذلك كان من الأمور التى شجّعت "عبدالناصر" ليعجّل بمد نشاطه إلى أفريقيا والاتصال بحركات التحرير فيها؛ لكن الوضع فى أفريقيا كان مختلفاً كثيرًا عن الوضع فى الوطن العربى؛ فمجرد الاتصال بالحركات الوطنية فى أفريقيا كان فى البداية أمرا بالغ الصعوبة، كما أن المعلومات المتوفرة عن هذه الحركات كانت قليلة جدا، وقبضة الاستعمار القوية تقيم الحواجز بيننا وبين شعوب هذه المنطقة، حتى أنه لم يكن يسمح بسهولة بإضافة القاهرة على جوازات السفر الأفريقية، كما كان أى مصرى يجد صعوبة كبيرة فى مجرد دخول هذه المستعمرات، ولذلك كان لابد لنا من التحايل لدخول هذه الأقاليم لاستكمال الدراسات الميدانية والاتصال بالحركات الوطنية التى لم تكن هى بدورها تعلم الكثير عما يدور فى مصر.

وقد تمكنتُ من الحصول على جواز سفر لبنانى باسم مستعار هو «سامى إلياس فايز» ساعدنى كثيرا فى التنقل بين العديد من الدول الأفريقية، وخاصة الواقعة تحت الاستعمار الفرنسى، والتى لم تكن تسمح لمصرى أن يدخلها ويتنقل بسهولة، وكان ذلك من أجل استكمال دراسة الأوضاع الأفريقية والاتصال بحركات التحرر والزعماء الوطنيين.

ومن أجل إقامة الاتصال مع الحركات الوطنية كنا كذلك نتصيَّد الزعماء المسلمين من أفريقيا عندما يذهبون للحج والقادة السياسيين عندما يذهبون إلى عواصم الدول الاستعمارية نفسها، واستفدنا بمعلومات الآلاف من الدارسين الأفارقة فى الأزهر الذين ساعدونا كثيرا فى الاتصال بالزعماء الوطنيين فى بلادهم.

وسرعان ما تبدلت الحال بعد أن توطدت علاقتنا بالعديد من الحركات الوطنية فى أفريقيا وذاع صيت القاهرة كقاعدة للتحرير؛ وخاصة بعد حرب السويس وأصبح الأفارقة هم الذين يتحايلون للوصول الى القاهرة والاتصال بها، رغم تشدد سلطات الاستعمار ومحاولتها وقف هذه الاتصالات أو تقييدها.

وقد قدمت ثورة يوليو نموذجا جديدا للتحرير فى أفريقيا، فلم تكن الحركة الوطنية فى أفريقيا تعرف حتى ذلك الوقت طريقا للاستقلال سوى طريق التطور الدستورى، وهو الطريق الذى أدى إلى استقلال الهند من قبل، والذى تأثرت به الحركة الوطنية فى أفريقيا، وخاصة فى مناطق الاستعمار الإنجليزى؛ حيث كان للهند صلات كبيرة من خلال الجاليات الهندية الموجودة فى هذه المناطق، ولتأثر كثير من زعماء الحركة الوطنية بفلسفة "المهاتما غاندى" الذى بدأ حياته السياسية فى جنوب أفريقيا.

وكان الجديد الذى جاءت به ثورة يوليو هو أسلوب استخدام القوة فى الضغط على الإنجليز لإجلاء قواتهم عن مصر، وذلك بتنظيم المقاومة المسلحة ضد الوجود البريطانى فى منطقة القنال.

واستطاع "عبدالناصر" أن يبهر الأفارقة ويجذب أنظارهم إلى القاهرة بعد النجاح الذى حققته هذه السياسة بجلاء القوات الإنجليزية عن هذا الموقع الاستراتيجى المهم وفشل العدوان الثلاثى، الذى اعتبر بحق نقطة تحوّل أساسية فى تاريخ نضال الشعوب، بل إن الكثيرين يعتبرون ذلك هو النهاية الحقيقة للاستعمار التقليدى.

وكان خروج "عبدالناصر" من هذه المعركة منتصرا بعد أن أمّم قناة السويس يعنى الكثير بالنسبة للحركات الوطنية الأفريقية، التى كانت ترى الشركات الأجنبية والاحتكارات الراسمالية وهى تستولى على مقدرات وثروات بلادها.

وقد خرج "عبدالناصر" من معركة السويس أكثر تهيؤا للقيام بدور جديد فى أفريقيا، فقد فتح له هذا الانتصار أبواب الاتصال بحركات التحرير الأفريقية التى رأت فى "عبدالناصر" المثل والحليف القوى والعنيد.. وأصبح الأفارقة هم الذين يتحايلون للوصول إلى القاهرة والاتصال بقادتها.

ثم بدأ عبدالناصر يدخل إلى قلب الحركة الأفريقية وذلك من خلال مواقف عديدة، وتبنِّى القضايا الأفريقية مستمرا فى تحديه لقوى الاستعمار فاستطاع أن يجمع حوله قوى الثورة فى أفريقيا.

وسنعرض بعض هذه المواقف التى فتحت الطريق أمام "جمال عبدالناصر" وأمام مصر إلى قلب القارة الأفريقية.

بداية فى السودان :

كان للسياسة التى اتبعتها الثورة المصرية حيال السودان اثرها الكبير فى فتح مجال العمل الأفريقى أمام مصر؛ فقد أقامت هذه السياسة على أساس إنهاء احتلال السودان أولا، والدعوة لوحدة وادى النيل، وكان من خلال الاعتراف بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره.

وقد استقل السودان فى يناير سنة ١٩٥٦ بعد جلاء قوات الاحتلال. وأصبح بذلك ثانى دولة أفريقية - بعد مصر- تحصل على استقلالها منذ القرن التاسع عشر، وذلك بفضل اتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ التى عقدتها مصر مع بريطانيا، بعد أن أصرّ "جمال عبدالناصر" على أن تبدأ المفاوضات بشأن مستقبل السودان قبل التفاوض على جلاء قوات الاحتلال عن أرض مصر.

وقد خرج "عبدالناصر" عن الطريق الذى سار فيه جميع الزعماء الوطنيين والحكومات السابقة فى مصر فى المطالبة بسيادة على السودان أو حق ضمِّه إلى الأرض المصرية، كما كانت تطلب معظم الأحزاب المصرية قبل الثورة، بل إن الملك فاروق كان قد ذهب إلى حد إعلان نفسه ملكا على مصر والسودان، فقد فاجأ "عبدالناصر" الإنجليز أنفسهم عندما وافق على إجراء استفتاء عام فى السودان من أجل تقرير المصير بعد تهيئة الجو الحُر المحايد.. وكان ذلك أمرا صعبا على الإنجليز رفضه بعد أن كانوا هم أنفسهم يطالبون به كمناورة للرد على شعارات وحدة وادى النيل التى رفعتها مصر، ولاعتقادهم أن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك، بعد أن سبق أن أعلنت مصر أن السودان جزء لا يتجزأ من أراضيها، وذلك فى العهد السابق على الثورة.

وتم الاتفاق على فترة انتقال مدتها ٣ سنوات يتم فيها تصفية الإدارة الثنائية، وأن يكون للحاكم العام أثناء هذه الفترة السلطة الدستورية العليا تعاونه لجنة خماسية فيها عضوان سودانيان وعضو باكستانى وآخر مصرى علاوة على العضو الإنجليزى، وتقرير تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس أحد الاختيارين:

(أ) ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) أو الاستقلال التام أى الانفصال عن مصر.

كما تقرر أن تنسحب القوات العسكرية المصرية البريطانية من السودان فورا عندما يعلن البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير.

ولاشك أن هذه كانت خطوة جريئة وواعية في نفس الوقت من "جمال عبدالناصر" فهي جريئة؛ لأن الرأى العام المصرى الذى ردد شعار وحدة النيل لفترة طويلة من الزمن كان ينتظر من قادة الثورة العسكريين أن يكونوا أكثر تشددا من الملك الذى أعلن ضم الأراضى السودانية إلى مملكته.

وكانت هذه الخطوة واعية؛ لأن "عبدالناصر" بموافقته على أن يكون لشعب السودان الحق في تقرير مصيره أثبت أنه يفكر ويتصرف بروح العصر، فقد أراد "عبدالناصر" لأية رابطة تقوم مع السودان أن تكون منبثقة من رغبة شعبية وليست استنادا إلى حقوق مكتسبة من التاريخ أو حق الفتح، كما كان يطالب البعض، كما رأى "عبدالناصر" أنه مهما كان اختيار الشعب السودانى فإن هذه الاتفاقية تضمن تصفية الوجود البريطانى فى السودان وإن هذا هو ما كان يريده فى المقام الأول؛ فبقاء القوات البريطانية فى القطر الشقيق يهدد أمن وسلامة مصر ولن يكون لجلاء هذه القوات عن مصر معنى حقيقى إذا كانت باقية فى السودان.

ورغم أن مصر عملت طوال سنوات فترة الانتقال الثلاث على محاولة إقناع الشعب السودانى للارتباط بمصر وتحقيق وحدة وادى النيل، فإنها لم تتردد فى تأييد استقلال السودان ومباركته عندما أدركت أن هذه هى رغبة الأغلبية العظمى للشعب السوادنى، فعندما أبلغت حكومة "الأزهرى" فى عام ١٩٥٥ حكومتى مصر وإنجلترا برغبة الجمعية التأسيسية فى سحب جيش الاحتلال؛ لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه فى جو حُر محايد، سارعت مصر على الفور بسحب قواتها تاركة أسلحتها الثقيلة هدية لجيش السودان واضطر الجيش الإنجليزى للرحيل هو الآخر مُنهيا بذلك احتلاله للسودان، وعندما أعلنت حكومة "الأزهرى" قيام الجمهورية السودانية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتم تشكيل مجلس قيادة لرئاسة الدولة، دون انتظار لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه، لم تطالب مصر بإتمام هذا الاستفتاء وسارعت بالاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة التى أعلن استقلالها فى أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكانت مصر أول دولة اعترفت بالسودان.

والحقيقة إن مصر لم تصر على إجراء الاستفتاء المنصوص عليه فى الاتفاقية؛ لأنها كانت قد أدركت بما لا يقبل الشك أن نتيجته لن تكون فى صالح الارتباط بمصر، فقد كان الحزب الوطنى بزعامة "الأزهرى" -وهو محور الدعوة للوحدة بين القطرين- قد تخلى هو الآخر عن هذه الدعوة ووقف مع الاستقلال ولذلك أراد "عبدالناصر" أن يكسب مشاعر الجماهير السودانية وهى تحتفل باستقلالها.

وهكذا فإن مصر وإن كانت قد خرجت من السودان دون أن تحقق الوحدة التى كانت تنشدها، لكنها كانت قد فتحت أمامها مجال العمل فى أفريقيا كلها بالتزامها وإخلاصها للمبادئ الأساسية التى قامت عليها سياستها الأفريقية بعد ذلك، وهى تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير.

التزام مصر بمسئولياتها الدولية فى الصومال:

كان الصومال من أول البلاد التى اهتم بها "عبدالناصر"، والتزمت مصر بمساعدة الحركة الوطنية فيه، ولم يكن ذلك فقط من أجل موقع الصومال الاستراتيچى المهم فى القرن الأفريقى وفى مواجهة ميناء عدن، ولا من أجل التكوين الأنثروبولوچى للشعب الصومالى الذى يعتبر - شأنه فى ذلك شأن الشعب الموريتانى- همزة الوصل بين عرب أفريقيا وزنوجها، ولكن كان السبب الأساسى هو مسئولية مصر الدولية فى الصومال، حيث كانت تشترك فى عضوية المجلس الاستشارى التابع للأمم المتحدة فى الصومال.

فقد كان الصومال من الأقاليم الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والإدارة الإيطالية، وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت هيئة تابعة لها هى المجلس الاستشارى منذ عام ١٩٥٠ مكونة من ثلاث دول هى: مصر وكولومبيا والفلبين، بقصد الإشراف على الإدارة فى الصومال والتأكد من قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتهى فى عام ١٩٦٠، وكان وجود مصر فى هذا المجلس يعتبر شكليا قبل قيام ثورة يوليو، فلم تكن لديها القدرة ولا الرغبة فى الاصطدام بالقوى الاستعمارية من أجل القوى الوطنية فى الصومال.

وتغير وضع مصر فى الصومال بعد الثورة المصرية، حيث قررت أن تتحمل مسئولياتها الدولية كاملة مستفيدة من تواجد مندوبيها فى المجلس الاستشارى هناك، فتبنت وجهة النظر الوطنية، وتولت الدفاع عنها، وقدمت المشورة السياسية والخبرة القانونية للأحزاب والحركات الوطنية هناك،

وساعدتها فى مقاومة المناورات التى تهدف إلى تأخير تسليم السلطة للوطنيين، كما قامت بمقاومة خطط الإدارة الإيطالية التى كانت تحاول طمس الملامح العربية للصومال.

وكان الصومال ـ فى ذلك الوقت ـ يشهد صراعا عنيفا بين العديد من القوى الاستعمارية والأجنبية التى اتاحت لها الظروف التواجد فى الصومال ، والاهتمام ـ بحكم مصالحها وأطماعها فى المنطقة ـ بمستقبل هذا القطر، وكانت هذه القوى رغم تضارب مصالحها تشكل خطرا على الاستقلال الحقيقى للإقليم.

وكان الإيطاليون يمثّلون أخطر هذه القوى الاستعمارية ؛ فهم يملكون سلطة الإدارة، كما كانوا يسيطرون ـ عن طريق الشركات الإيطالية ـ سيطرة كاملة على اقتصاد الإقليم، ويملكون معظم الأراضى الخصبة، ولا يريدون تغيير هذه الأوضاع، ويخططون لكى تبقى اقتصاديات الإقليم معتمدة على الاقتصاد الإيطالى وتحت سيطرة الاحتكارات الإيطالية.

وكانت الإدارة الإيطالية تتباطأ أيضا فى اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليم السلطة للصوماليين كما هو مفروض، مثل إشراكهم فى الإدارة والتدرج فى التمثيل النيابى، وكان هذا التباطؤ يهدف إلى تأجيل موعد الاستقلال، وكان الإيطاليون يعملون أيضا على القضاء على المناهج العربية للإقليم، وذلك بإهمال تعليم اللغة العربية، وإحضار بعثة تبشيرية كاثوليكية عملت على نشر وتعليم اللغة الإيطالية فى الصومال، ثم عملت على قيام دعوة من أجل إحياء اللغة الصومالية وكتابتها بالحروف اللاتينية، كل ذلك من أجل إبعاد الأجيال الصومالية عن مصادر الثقافة العربية، وانتزاع أهم الجذور التى يمكن أن تربطهم بالعالم العربى.

أما القوة الاستعمارية الثانية فهى: بريطانيا التى كانت – فى ذلك الوقت– تستعمر جزءا من الأراضى الصومالية وهو ما عرف «بالصومال الإنجليزى»، كما كان نفوذها متغلغلا فى الإقليم عن طريق بعض الشركات التى قامت عندما احتلت بريطانيا الصومال الإيطالى عام ١٩٤٢، عقب هزيمتها للإيطاليين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى أن سلّمت لهم الإدارة مرة أخرى عام ١٩٥٠ بناء على قرار الأمم المتحدة.

وكانت بريطانيا تسعى لإدخال الصومال بعد الاستقلال فى رابطة "الكومنولث البريطانية"، وكانت من أجل ذلك لا تمانع فى منح الاستقلال لإقليم هرجيسة الخاضع لها «الصومال الإنجليزى» على أن يتحد إقليما

الصومال فى دولة مستقلة واحدة مع بقاء نفوذها بطبيعة الحال فى الدولة الجديدة، وكانت فكرة الاتحاد هذه فى حد ذاتها تجد تأييدا شعبيا ساحقا فى الإقليمين، ولكن إيطاليا كانت تعارضه بشدة وكذلك فرنسا الموجودة فى إقليم چيبوتى، وكانت بريطانيا بهذا الموقف من الاتحاد تحاول إقامة الجسور بينها وبين حزب الأغلبية فى الصومال وهو حزب "وحدة الشباب الصومالى".

أما الخطر الثالث الذى واجهه الصومال: فكان أثيوبيا التى كانت تسعى إلى ضم الإقليم إليها؛ بصفتها «الوطن الأم» كما كانت تدّعى ذلك بعد أن كانت قد نجحت فى ضم جزء من الصومال هو إقليم الأوجادين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء نشاط أثيوبيا وتدعمه، حيث كانت فى ذلك الوقت تتخذ من أثيوبيا قاعدة لها وأداة لتنفيذ سياستها الأفريقية، وخاصة فى هذه المنطقة الإسلامية، والتى كان يحلو لأثيوبيا أن تصف نفسها فيه بأنها جزيرة مسيحية تحيط بها شعوب إسلامية من كل جهة.

ورغم تعارض أهداف هذه القوى الأجنبية الاستعمارية فى الصومال، فإنها جميعًا كانت متفقة على ضرورة القضاء على الملامح العربية للصوماليين، كما كانت تتفق فى حماسها لإيجاد علاقة اقتصادية بين الصومال وإسرائيل، التى كانت قد أقامت مجزرا آليا فى چيبوتى، وأنشأت شركات فى أثيوبيا أهمها شركة "أنكودا" التى كانت تسعى لأن يمتد نشاطها إلى الصومال تمهيدا لإقامة علاقات سياسية مع إسرائيل بمجرد استقلاله.

وقد ساعد تعدد الأحزاب الصومالية – «وصل عددها إلى ١٩ حزبا فى وقت من الأوقات» – على أن يكون لكل من هذه القوى الأجنبية المهتمة بشئون الصومال الحزب أو الأحزاب المؤيدة لها؛ فكانت إيطاليا تعتمد على حزب المؤتمر الصومالى والحزب الديمقراطى، أما أثيوبيا فكان لها حزب شباب الصومال الأحرار.

ووسط هذا الصراع العنيف لهذه القوى التى كانت تتآمر على مصالح الشعب الصومالى، جاءت مصر بعد الثورة لتلعب دورا تاريخيا فى مساندة القوى الوطنية فى الصومال فى نضالها من أجل الاستقلال الحقيقى والاحتفاظ بمقومات الشخصية الصومالية بجذورها العربية الأفريقية الإسلامية، واستندت مصر فى نشاطها إلى وضعها القانونى فى المجلس الاستشارى، الذى كان يعطيها حق محاسبة الإدارة الإيطالية عن طريق

الأمم المتحدة، كما أعطاها ذلك حق الوجود في مقديشيو والاتصال بجميع الهيئات والتنظيمات السياسية في الصومال وتقديم المساعدة لها.

وتبنَّت مصر وجهة نظر الأغلبية الساحقة في الصومال التي كانت تريد الاستقلال الكامل ووحدة جميع الأراضي الصومالية، وهو ما ترمز له النجمة الخماسية التي تتوسط العلم الصومالي إشارة إلى الصومالات الخمسة في ذلك الوقت: «الإيطالي، والإنجليزي، والفرنسي، والأثيوبي، والكيني».. كما كانت هذه الأغلبية تطالب باللغة العربية لغة رسمية للبلاد؛ فالشعب الصومالي شعب مسلم يعرف معظمه اللغة العربية.

وقد قدمت مصر مساعدات كثيرة للصومال في هذا المجال، وذلك بإمداد المدارس العربية التي كانت تفتحها الجمعيات والأحزاب الوطنية بالمدرسين المصريين والكتب العربية، كما أعطت الكثير من المنح الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات المصرية لأبناء الصومال، كما فتح الأزهر أبوابه لأعداد هائلة من الصوماليين، وأرسل بعثة ازهرية إلى الصومال كان أعضاؤها يخطبون في الجوامع بجانب رسالتهم العلمية، وكان لهؤلاء أثر عظيم في تعبئة الشعور الوطني هناك وتوجيهه لمقاومة الاستعمار.

وفي الوقت الذي توطدت فيه العلاقة بين مصر وحزب الأغلبية في الصومال «حزب وحدة الشباب الصومالي» - نتيجة تبنِّيها للقضايا الرئيسية الذي تضمنها برنامج هذا الحزب - لم تهمل مصر بقية الأحزاب والتنظيمات والزعماء الدينيين، وحتى تجار الماشية الذين كانوا يمثلون مركزا مهما من مراكز التأثير الشعبي، فقد عملت مصر على استيراد جزء كبير من احتياجاتها للماشية من الصومال، الأمر الذي ربط مصالح هؤلاء التجار بالقاهرة وجعلهم يترددون عليها كثيرا.

وبمرور الوقت تعاظم نفوذ مصر في مقديشيو، لوقوفها مع القوى الوطنية ولاقتناع الغالبية العظمى للشعب الصومالي بأنها الدولة الوحيدة بين القوى المتصارعة في الصومال التي قبلت الدخول في هذا الصراع دون أن تكون لها أطماع ذاتية، وخاصة بعد أن وضحت سياسة "عبدالناصر" المناهضة للاستعمار، وأصبح المندوب المصري في مقديشيو مصدرا مستمرا لإزعاج القوى الاستعمارية، وخاصة الإدارة الإيطالية التي يملك المندوب محاسبتها باسم الأمم المتحدة بحكم وجوده في المجلس الاستشاري.

وفي مارس سنة ١٩٥٧ اغتيل المندوب "كمال الدين صلاح"، وكان من أكفأ العناصر الدبلوماسية وجاء ذلك على يد أحد الصوماليين، ورغم أن التحقيق لم يصل إلى نتيجة حاسمة، فإن أصابع الاتهام كلها تشير إلى

الإدارة الإيطالية التى كانت تريد تصفية الوجود المصرى بعد أن كانت قد ضاقت بنشاط المندوب المصرى هناك.

وقد كُلفتُ عقب هذا الحادث بالسفر إلى مقديشيو لدراسة الحالة هناك، ومتابعة التحقيق فى مقتل المندوب المصرى، وأقمت فى دار المندوب وقمت باتصالات واسعة مع جميع العناصر الوطنية هناك متعمدا إظهار حجم هذه الاتصالات أمام الإدارة الإيطالية، كما قمت بنشاط واسع بين الجماعات الدينية والتقيت بالجموع الصومالية فى الجوامع والجمعيات وأماكن التجمع، وكان الغرض من ذلك هو تأكيد دور مصر وإظهار إصرارها على المضى فى تحمل مسئوليتها التاريخية كاملة، ولم يمض على وجودى فى مقديشيو أكثر من بضعة أيام حتى أبلغت الإدارة الإيطالية القنصل المصرى هناك بأننى أصبحت شخصية غير مرغوب فيها، وطلبت أن أغادر مقديشيو فى ظرف ٤٨ ساعة.

وانتشر الخبر فى جميع أنحاء المدينة، فتوافد على محل إقامتى أعداد كبيرة من الوطنيين الصوماليين والسياسيين من أصدقاء مصر ومن المؤمنين بأهمية الدور المصرى فى الصومال ووقوفه فى مواجهة الإدارة الاستعمارية، وكانوا جميعا فى أشد حالات السخط على الإدارة الإيطالية، ولكنهم يترقبون ما سوف تسفر عنه هذه المواجهة.

ارسلت برقية إلى الرئيس "جمال عبدالناصر" أعلمه فيها بما حدث، وأوضحت أن نجاح الإدارة الإيطانية فى إخراجى من الصومال بهذه الطريقة سيضعف دور مصر كثيرا من المرحلة القادمة.

وبمجرد وصول هذه البرقية إلى الرئيس "جمال عبدالناصر" أصدر أوامره إلى وزارة الخارجية فاستدعى السفير الإيطالى لمقابلة نائب وزير الخارجية وقتئذ السيد/ "عبدالفتاح حسن"، الذى أبلغ السفير بأنه سوف يُعتبر شخصية غير مرغوب فيها وسيكون عليه مغادرة البلاد فورا إذا لم ترجع الإدارة الإيطالية فى مقديشيو عن قرارها الخاص بإبعادى، واضطرت الإدارة الإيطالية إلى التراجع عن قرارها فى ذلك الحين، وبقيتُ فى مقديشيو لفترة أخرى، ومارست نشاطا أوسع، وكان هذا بطبيعة الحال تعزيزا لموقفنا هناك أمام الوطنيين الذين عرفوا أن مصر تستطيع أن تقف أمام النفوذ الإيطالى .

وبعد عودتى إلى القاهرة كان قرار "عبدالناصر" بتدعيم البعثة التعليمية المصرية فى الصومال ، وزيادة أفراد القنصلية المصرية فى مقديشيو، كما عيَّن مندوبا جديدا هو الدكتور "محمد حسن الزيات" واستمرت مساعدة

مصر للقوى الوطنية فى الصومال بعد أن تضاعف حجمها، كما استأنف المندوب المصرى الجديد نشاطه بنفس الحماس والإخلاص الذى بدأه سلفه إلى أن استقل الصومال فى الموعد الذى سبق أن حددته الأمم المتحدة وهو عام ١٩٦٠.

وقد فشلت كل الجهود التى بذلت لإيجاد علاقة تجارية أو اقتصادية بين الصومال وإسرائيل، كما فشلت جهود بريطانيا فى إدخال الدولة الجديدة فى رابطة الكومنولث البريطانى، رغم خروج الإنجليز من إقليم "هرجيسة" الذى انضم إلى الدولة الجديدة وأصبح جزءا منها .

وقد وجهت الإدارة الإيطالية الدعوة لإسرائيل لحضور الاحتفال بالاستقلال، ولكنها اضطرت إلى إلغاء هذه الدعوة بعد احتجاجات كثيرة من الهيئات والتنظيمات والأحزاب الصومالية كانت تنذر بتطورات خطيرة رأت الإدارة الإيطالية تجنّبها، وقد امتدت العلاقات القوية بين مصر والصومال إلى ما بعد الاستقلال، وهذا ما سوف نعود إليه فى مكان آخر.

ومما لاشك فيه أن المساعدات التى قدمتها مصر للصومال خلال فترة ما قبل الاستقلال ومواقفها مع القوى الوطنية هناك قد جعلت لمصر رصيدا هائلا فى الصومال لا يمكن إدراكه إلا لمن تهيأت له الفرصة لزيارة هذا البلد الشقيق، ولمس مدى تحمس الشعب الصومالى للصداقة المصرية الصومالية وتقديره لثورة يوليو المصرية وارتباطه الوجدانى بها .

ورغم أن انضمام الصومال بعد ذلك إلى الجامعة العربية قد جاء دون شك تتويجا لهذه العلاقة الخاصة التى قامت بين مصر والصومال منذ الثورة المصرية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن "عبدالناصر" لم يحاول جر الصومال إلى الانضمام إلى الجامعة العربية بل إنه فى حديثه مع الزعماء الصوماليين كان دائما ينصح بتأجيل هذا الموضوع، حتى تنضج وتكتمل الفكرة داخليا، وحتى تتهيأ لها الظروف المناسبة أفريقيا أولا، وخاصة تنزانيا وكينيا قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة؛ لأن الصومال كان يعيش فى شبه عزلة سياسية فرضت عليه؛ فقد ورث الصومال المستقل مشاكل حادة مع جيرانه أثيوبيا وكينيا؛ نتيجة أوضاع سابقة خلقتها السلطات الاستعمارية قبل رحيلها، وكان ذلك هو السبب فى عدم اندماج الصومال بالقدر الكافى مع دول شرق أفريقيا، وكان "عبدالناصر" يعتقد أن انتماء الصومال إلى الجامعة العربية قبل أن يدعم علاقته بدول شرق أفريقيا قد يزيد التناقض الموجود بين الصومال وهذه الدول ويزيد من متاعبه مع الدول المجاورة.

مصر تؤيد حركة «الماو ماو» فى كينيا :

كانت كينيا فى مقدمة الأقطار التى استطاعت الثورة المصرية أن تتصل بالحركة الوطنية فيها وتؤيدها وتدعمها وتقيم أوثق الصلات مع زعمائها وعلى رأسهم "جومو كينياتا" .

فقد بدأت ثورة الماو ماو بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة المصرية، عندما أعلن الانجليز حالة الطوارئ فى كينيا فى اكتوبر سنة ١٩٥٢، وقامت حركة الماو ماو بين قبائل الكيكويو والمساى الذى طردهم المستعمر الإنجليزى من أرضهم، ليعيشوا فى أحياء قذرة على هامش المدن، يعانون من البطالة والحرمان من أى حق فى حياة كريمة .

وقد حاول الأوروبيون تصوير هذه الثورة على أنها حركة دينية وأنها حركة ارتداد إلى التوحش تتطلب منهم البقاء فى كينيا لإعادة الأفريقيين وقيادتهم إلى حياة التمدين .

وكان هذا كله أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ فأصل المشكلة يرجع إلى وقت إنشاء الإنجليز للخط الحديدى بين ممبسة على ساحل كينيا وكمبالا فى أوغندا مارًا بنيروبى عاصمة كينيا، وكان هذا الخط يمر بأخصب الأراضى فى كينيا وهى ما عرفت بالأراضى العالية "High lands" والتى كان يسكنها قبائل الكيكويو والمساى وهى قبائل شديدة البأس عرفت بقدرتها الفائقة على القتال .

وقد قام الحاكم الإنجليزى فى ذلك الوقت (سير شارلوت اليوت) بدعوة عدد من العائلات الإنجليزية الغنية الأرستقراطية، وأغراهم بالإقامة فى كينيا وتملك هذه الأراضى العالية .. وكان هدفه الأساسى حماية الخط الحديدى من تخريب القبائل المعادية، ثم اصدر أمرا بطرد القبائل الأفريقية من هذه المناطق ثم أعلن أن كينيا أصبحت بلاد الرجل الأبيض .

وكان الأفريقيون المطرودون من هذه الأرض يذهبون للإقامة فى مناطق خصصت للأفريقيين خارج هذه الأراضى أشبه بالمستودعات البشرية، وأصبح هؤلاء الذين لم يجدوا أماكن فى هذه المناطق المزدحمة جدا عبيدا فى الأرض التى يمتلكها البيض، وأصبح هناك حوالى ربع مليون من هؤلاء العبيد، وكان يسمح لهم بزراعة ما يقتاتون به فقط مقابل تسخيرهم هم وعائلاتهم للعمل فى أرض الملاك البيض، وكان عقد العمل لهؤلاء يُحرر لمدة من سنة إلى خمس سنوات، وإذا بيعت الأرض يُنقل عقد العمل إلى المالك الجديد ومن يهرب منهم يمكن اعتقاله وسجنه، ولزيادة سلطان أصحاب العمل على مستخدميهم كان مفروضا على كل أفريقى بحكم القانون أن

يحمل تصريح عمل، وكان هذا كله مناقضا لعهود أخذتها بريطانيا على نفسها لضمان حقوق الأفريقيين وجعل مصلحتهم هى المصلحة العليا .

وفى عام ١٩٥٠ قام زعماء اتحاد كينيا الأفريقى الذى كان يراسه "جومو كينياتا" بحملة لجمع توقيع مليون شخص افريقى لعرض قضيتهم على البرلمان الإنجليزى، ثم أرسلوا مندوبين اثنين عنهم يحملان هذه التوقيعات، ولكن لم يغيِّر ذلك شيئا من سياسة بريطانيا فى جعل كينيا منطقة استيطان للرجل الأوروبى على غرار جنوب افريقيا .

ومن أجل ذلك قامت حركة "الماو ماو" وكانت اساسا من أجل الأرض وقُبِض على "جومو كينياتا" ومعه عشرون آخرون فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وقُدِّموا إلى المحاكمة التى استمرت تسعين يوما حكم عليه بعدها بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة وبعد شهرين من الحكم تم حل اتحاد كينيا الأفريقى؛ بحجة أن تنظيم "الماو ماو" استخدم هذا الاتحاد كغطاء لتنفيذ عمليات العنف والقتل التى قام بها ضد البيض .

واستغل الإنجليز هذه الأحداث وشنوا حملة إرهابية كان هدفها المضى فى تحويل كينيا بالفعل إلى بلد الرجل الأبيض على غرار جنوب افريقيا وتبنى سياسة مماثلة، واستغلت السلطات قانون الطوارئ الذى كان قد صدر فى سبتمبر لتصبح عمليات القمع هذه عمليات حربية، وصفها الإنجليز انفسهم وقتها انها أكبر حرب استعمارية فى أفريقيا منذ حرب البوير، تجمَّع أكثر من ثلاثين الفا من القوات البريطانية لمساعدة البوليس المحلى فى كينيا، وأصبحت هذه القوات فى حالة حرب بالفعل مع ما أطلق عليه الأفريقيون «جيش الكيو كويو لتحرير الأرض »، واستخدم الإنجليز المدفعية والطيران فى ضرب عناصر "الماوماو" فى الجبال التى تحصنوا بها، وذلك لطردهم من هذه المناطق باعتبارها محرَّمة عليهم .

عمليات القمع والإبادة :

وقد وصل إجمالى الخسائر المعلنة فى ٢٧ يناير ١٩٥٥ من واقع الإحصائيات الإنجليزية ٧٨٠٠ قتيل من أفراد «الماو ماو»، ٧٩١ حكم عليهم بالإعدام ونفذ فيهم الحكم، وهذه الخسائر لا تشمل خسائر القذف بالطائرات والمدفعية، كما كان هناك ٧٠٠٠ أفريقى فى معسكرات الاعتقال والسجون وتم طرد ٦٠٠,٠٠٠من أفراد «الكيكويو» من أرضهم، وتم تحطيم ١٥٠,٠٠٠كوخ من أكواخهم .

كانت عمليات القمع والقتل والابادة التى تقوم بها السلطات البريطانية ضد ثوار "الماوماو" تجسيدا-لذلك الصراع الذى ذكره "عبدالناصر" فى كتابه : «فلسفة الثورة » والذى قال فيه : «إننا لن نستطيع بحال من الأحوال ـ حتى لو أردنا ـ أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى الذى يدور فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ».

وتبنّت مصر قضية الوطنيين فى كينيا، فقامت بحملة إعلامية ودبلوماسية مركزة ضد هذه الأعمال الوحشية، وخصصت إذاعة موجهة باللغة السواحيلية باسم "صوت أفريقيا" إلى شعب كينيا وشعوب المنطقة الناطقة بهذه اللغة، هاجمت فيها الاستعمار البريطانى بعنف شديد وحمّلته مسئولية كل أعمال العنف والإبادة، وكشفت عن مخطط بريطانيا لجعل كينيا وطنا للرجل الأبيض، وقد بدأت هذه الإذاعة كإذاعة سرية فى أول الأمر وكان مقرها فى إحدى الثكنات بمنشية البكرى، وتتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الإذاعات الموجهة بالإذاعة المصرية، ولكن تحت إشراف الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية .

وكانت تصلنا منذ البداية أخبار دقيقة عن أعمال القمع والتفرقة التى يقوم بها الإنجليز فى كينيا –كانت تحصل عليها المخابرات المصرية – الأمر الذى جعل من إذاعة "صوت أفريقيا" شيئا حيا بالغ التأثير، فقد كانت هذه هى أول إذاعة باللغة السواحيلية تصدر من افريقيا، وتتبنى قضايا الأفارقة، وتتكلم باسمهم وتهاجم الاستعمار والتفرقة العنصرية، وتدعو إلى الثورة الشاملة باسم أفريقيا وشعوبها. واستطاعت هذه الإذاعة أن تقدم العديد من الأناشيد الحماسية باللغة السواحيلية، بعد أن وضعت فى ألحان جيدة يؤديها ويؤلف كلماتها بعض الطلبة الكينيين الموجودين فى القاهرة، كانت قد اكتشفت فيهم هذه الموهبة .

وجعلت مصر من قضية "الماوماو" وقضية الإفراج عن "جومو كينياتا" قضية أفريقيا كلها، وجعلت الإفراج عنه مطلبا على مستوى القارة الأفريقية كلها، وربما كانت هذه أول قضية أفريقية تأخذ هذا الطابع على مستوى القارة وكان الفضل فى ذلك لمصر.

وأدت بطبيعة الحال هذه الحملة وهذا التأييد إلى توثيق الصلة مع الحركة الوطنية فى كينيا، وكانت القاهرة أول عاصمة تفتح أبوابها للزعماء الكينيين الوطنيين، وتمدُّهم بكل المساعدات الممكنة؛ لتنشيط حركتهم فى داخل كينيا، وكذلك توصيل صوتهم إلى العالم الخارجى والمحافل الدولية، فى الوقت الذى كان الإنجليز يجرِّمون أى نشاط سياسى فى كينيا .

وبعد أن سمح بقيام الأحزاب السياسية فى كينيا كانت القاهرة أول مكان خارج كينيا تفتح فيه هذه الأحزاب مكاتب دائمة لها، وكانت الأحزاب الكينية التى فتحت لها مكاتب فى القاهرة هى : حزب الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى «K.A.N.U» وحزب الاتحاد االديمقراطى الكينى «K.A.D.U» وكانت هذه المكاتب تعمل كحلقة اتصال بين تنظيماتها فى الداخل وبين القاهرة، كما اعتبرت أيضا نافذة هذه التنظيمات على العالم الخارجى.

وقد تردد على القاهرة خلال هذه الفترة معظم زعماء كينيا المعروفين من أمثال : "اوجنجا اودنجا" و"نجالا" و"توم مبويا" و"جيمس جيشورو" و"جوزيف مورمبى" وغيرهم كثيرون .. وكان "عبد الناصر" يلتقى بهؤلاء الزعماء كلما حضروا إلى القاهرة .

الإذاعات الأفريقية الموجَّهة من القاهرة :

لقد صادفت الإذاعة الموجهة باللغة السواحيلية إلى كينيا نجاحا كبيرا، وكان تأثيرها عظيما فى داخل كينيا، وأذكر أنه فى أول لقاء لى مع "جومو كنياتا" وكان ذلك بعد خروجه من السجن بأسابيع قليلة قال: إن هذه الإذاعة لعبت دورا خطيرا فى كينيا ، وإنه كان يستمع وهو فى سجنه إليها وكان يستدعى حراسه ليستمعوا معه إلى صوت أفريقيا من القاهرة ، وإنها كانت تعطيه فى كل مرة يستمع إليها شحنة معنوية كبيرة كما كان يندهش لدقة الأخبار والسرعة التى تنتقل بها هذه الأخبار، وكانت هذه أول إذاعة توجهها القاهرة إلى أفريقيا بلغة أهلها ، إذا استثنينا الإذاعات التى كان يوجهها راديو القاهرة من قبل إلى جنوب السودان باللهجات الأربع الرئيسية هناك .

وقد وجهت القاهرة بعد ذلك العديد من الإذاعات باللغات واللهجات الأفريقية على غرار الإذاعة السواحيلية، فكانت تذيع إلى غرب أفريقيا بلغات الهوسا واليوربا البامبرا والولوف، وإلى وسط أفريقيا بلغات النيانجا والشونا والسندبيلى واللنجالا ، وإلى جنوب أفريقيا بلغة الذولو وإلى شرق أفريقيا بالصومالية والسواحيلية والتجرينية، وغيرها من لغات ولهجات أفريقية كثيرة علاوة على اللغات المستخدمة رسميا فى مناطق أفريقيا وهى الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والأسبانية والعربية، وكان وراء إنشاء كل إذاعة من هذه الإذاعات قصة ترتبط بتأييد حركة جديدة أو ثورة جديدة ومساعدات مصرية تمتد إلى المجالات الأخرى خلاف هذا المجال الإعلامى،

وفى حالات معينة كانت تخصص الإذاعة الموجهة أو جزىء منها لتذيع باسم حركة أو تنظيم ، حدث ذلك أثناء ثورة الكونغو، كما حدث بالنسبة لروديسيا الجنوبية بعد إعلان الاستقلال من جانب النظام العنصرى هناك ، وكذلك بالنسبة لموزمبيق فقد أعطيت إذاعة لحزب فريليمو (الحزب الحاكم حاليا) وذلك بعد أن وصلت الثورة هناك إلى مرحلة متقدمة بقيادة هذا التنظيم .

وكانت هذه الاذاعات بالإضافة إلى معالجتها للموضوعات التى تخص كل إقليم تنقل إلى شعوب أفريقيا أخبار الثورات والحركات الوطنية المختلفة فى جميع أنحاء القارة، من الجزائر إلى كينيا إلى روديسيا وانجولا وجنوب افريقيا ، باعتبار أن ذلك يدخل كله فى نطاق الثورة الأفريقية الشاملة ضد الاستعمار والتبعية، كما كانت تنقل بطبيعة الحال صورة لما يدور على أرض مصر واخبارها وسياستها.

وقد استطاعت هذه الإذاعات بجانب مساهمتها الإيجابية فى الثورة الأفريقية أن تنقل إلى مستمعيها فى كل أنحاء القارة الأفريقية الإحساس بأن مصر هى بحق جزء من القارة الأفريقية ، إن لم تكن قد أصبحت بالفعل قلبها النابض وقاعدة التحرير فيها.

الثورة الجزائرية وتصفية الإمبراطورية الفرنسية:

لقد كان لوقوف الثورة المصرية بجانب ثورة الجزائر والمساعدة والتأييد الكامل الذى أعطاه «عبدالناصر» لهذه الثورة أثره الكبير فى جذب حركات تحرير أفريقية جديدة إلى القاهرة بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من القاهرة قاعدة أساسية لكى تنطلق منها.

ومما لاشك فيه أن نجاح الثورة الجزائرية كان عاملا أساسيا فى تصفية الاستعمار الفرنسى من أفريقيا، فعندما قامت هذه الثورة عام ١٩٥٤ كان الجزائر - بنص الدستور الفرنسى- جزءا من الأراضى الفرنسية، فيما وراء البحار، وكان للجزائر أهمية خاصة لدى فرنسا، **أولا**: لكثرة عدد الأوروبيين المستوطنين «حوالى مليون وربع» أصبح خمس أسداسهم من مواليد الجزائر نفسها لا يتصورون وطنا آخر لهم غيرها. **وثانيا** : لقربها من فرنسا وثروتها الضخمة التى يمتلك معظمها المستوطنون الأوربيون، هذا بالإضافة إلى عامل خاص جعل فرنسا تستميت فى محاولة الاحتفاظ بالجزائر كأرض فرنسية، الا وهو الطريقة المهينة التى خرج بها الجيش الفرنسى من الهند الصينية بعد هزيمة «ديان بيان فو» وحرص فرنسا على

الا تفقد هيبتها فى أفريقيا كما فقدتها فى أسيا.

كانت الجزائر نموذجا للاستعمار الاستيطانى فى أفريقيا، ولا يفوقها فى ارتفاع نسبة الأوربيين إلى السكان الأصليين سوى جنوب أفريقيا «النسبة فى جنوب أفريقيا ١:٣، وكانت فى الجزائر ١: ٨» وكان الأفريقيون ينظرون إلى هذا النوع من الاستعمار على أنه أبشع أنواع الاستعمار وأكثرها شراسة فى مقاومة الحركات الوطنية والتحررية، فقد كانت التجربة مماثلة فى المجازر التى واجهتها حركة "الماو ماو" فى كينيا، وكانت نماذج هذا الاستعمار الاستيطانى موجودة فى روديسيا وجنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا بالإضافة إلى كينيا، لذلك كان للثورة الجزائرية معنى وأهمية خاصة لدى الوطنيين الأفريقيين فى هذه الأقاليم ، بالإضافة إلى كل المستعمرات الفرنسية والبرتغالية فى أفريقيا ، حيث كانت كل من : فرنسا والبرتغال تعتبرها امتدادا لأراضيها فيما وراء البحار وكانت الثورة الجزائرية بالنسبة لهؤلاء جميعا هى ثورة على هذه الأوضاع جميعا، ثورة على الاستعمار الاستيطانى وثورة على فكرة امتداد الدولة الاستعمارية إلى ما وراء البحار.

وعندما تصاعدت المقاومة الجزائرية ووصل عدد القوات الفرنسية فى الجزائر على ٤٠٠,٠٠٠ وهو أكبر عدد من القوات اشتركت به فرنسا فى حرب استعمارية، ظهرت الأصوات المؤثرة داخل فرنسا نفسها تنادى بضرورة تطوير نظام الحكم فى المستعمرات الفرنسية وتهيئتها، للحكم الذاتى قبل أن تندلع الثورة على غرار ما حدث فى الجزائر.

وأرادت الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها وقتئذ "جى موليه" أن تسبق الأحداث فأعدَّت فى عام ١٩٥٦ دستورا جديدا عُرف باسم "Loi Cadre" يسمح بتشكيل حكومات أفريقية فى المستعمرات الفرنسية، ولكن مع وجود حاكم فرنسى تعيِّنه باريس فى كل إقليم. وكان هذا تطورا مهما فى المستعمرات الفرنسية نحو الحكم الذاتى، وبدأ تطبيق هذا القانون فى أقاليم أفريقيا الغربية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية فى أوائل عام ١٩٥٧ .

أما فى الجزائر فقد ترتَّب على هذا القانون نتائج خطيرة، ففى ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ قام المستوطنون الأوروبيون فى الجزائر بإضراب عام؛ احتجاجا على هذا القانون الذى اعتبروه هزيمة سياسية لهم و"ديان بيان فو" جديدة لفرنسا؛ لأن القانون كان يقسم الجزائر إلى مناطق، وبشكل يوحى أن هناك فكرة لتقسيم الجزائر، وصحب هذا الإضراب تمرد الجيش الفرنسى هناك، وكادت تشتعل الحرب الأهلية فى فرنسا نفسها بسبب هذه الأحداث التى أدت فى النهاية إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وأتى "ديجول" إلى الحكم فى يونيو سنة ١٩٥٨ ، وكان يريد أن يضمن استقرار الأوضاع فى المستعمرات الأفريقية؛ حتى تستطيع فرنسا تركيز جهودها لمواجهة الموقف فى الجزائر.

وتقدم ديجول بمشروع دستور جديد يقوم بموجبه اتحاد فيدرالى بين فرنسا وبين مستعمراتها (افريقيا الغربية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية) التى سوف تعطى حق إدارة شئونها الداخلية، ويقضى المشروع بأن يطرح هذا الدستور للاستفتاء الشعبى فى المستعمرات ، فإذا كانت النتيجة بالإيجاب يدخل الإقليم فى عضوية ما سمى بالمجتمع الفرنسى ويصبح عضوا فى اتحاد فيدرالى مع فرنسا ، أما إذا كان التصويت بلا؛ فيعتبر الإقليم بصفة أوتوماتيكية فى حكم المنفصل عن المجتمع الفرنسى ويمكنه الاستقلال فورا ، ولكن «عليه أن يتحمل تبعة ذلك»، وقد جاء هذا النص على لسان "ديجول" نفسه وهو يدعو لمشروعه الجديد للمجتمع الفرانكو أفريقى.

وقد أثارت هذه الفقرة الأخيرة غضب "سيكوتورى" واعتبرها ماسّة بكرامة شعبه، لما تحمله من معنى التهديد من جانب فرنسا للإقليم الذى يختار الاستقلال، وأعلن "سيكوتورى" رفضه لدستور "ديجول" ، وكان ذلك فى حضور "ديجول" نفسه فى كوناكرى عندما التفت "سيكوتورى" إلى جماهيره وقال كلمته المشهورة: «نحن نفضل الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية».

وأجرى الاستفتاء على دستور "ديجول" فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ ، وجاءت النتيجة بالموافقة فى جميع المستعمرات الفرنسية فيما عدا غينيا التى صوتت ضد الدستور.

وقد كانت الجزائر التى يسيطر عليها المستوطنون الأوربيون من بين من وافقوا على دستور "ديجول"، وقد جاء رد جبهة التحرير الجزائرية على ذلك بأن أعلنت «الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر»، برئاسة "فرحات عباس"، واتخذت من القاهرة مقرا لها واعترفت بها مصر على الفور.

وأعلن استقلال غينيا فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٨ واعتبر "ديجول" موقف "سيكوتورى" تحديا له ولفرنسا ، وكان مصمما على أن يجعل منه ومن غينيا أمثولة لكل من تحدثه نفسه بعد ذلك بالتفكير فى الاستقلال والخروج عن المجتمع الفرنسى الذى سيقام على هذا الدستور ، وباشر "ديجول" جميع أنواع الضغوط الاقتصادية والسياسية ضد غينيا و"سيكوتورى"، ولكن محاولاته باءت كلها بالفشل، وأصبح استقلال غينيا بفضل تصميم "سيكوتورى" وقدرة شعب غينيا على المقاومة والصمود ، وللمساعدات

والتأييد الذى حصلت عليه غينيا من الدول التقدمية ، وكان هذا مولد دولة ثورية تقدمية جديدة فى أفريقيا ، وكان من الطبيعى أن تنشأ علاقة متينة وخاصة بين مصر وبين غينيا الثورية، وأن تتوطد العلاقة بين عبدالناصر وسيكوتورى ، وهذا سوف نتعرض له فى غير هذا المكان.

لم تنجح خطة "ديجول" فى إنشاء الاتحاد الفيدرالى بين فرنسا ومستعمراتها، فلم يجتمع المجلس التنفيذى للاتحاد سوى سبع مرات فى المدة من فبراير ١٩٥٩ إلى مارس ١٩٦٠، كما لم يجتمع برلمان الاتحاد إلا مرتين : الأولى عند إنشائه والثانية فى يونيو سنة ١٩٦٠ لإنهاء الاتحاد ، واضطر "ديجول" إلى تعديل الدستور ليسمح باستقلال دولتين كانتا قد تقدمتا رسميا بطلب الاستقلال وهما مدغشقر واتحاد مالى (الذى كان قد تكوَّن من الاتحاد بين السنغال والسودان الفرنسى) وحصلت الدولتان على استقلالهما فى يونيو ١٩٦٠ ، ثم استقلت دولة الوفاق الأربعة (داهومى - النيجر - فولتا العليا وساحل العاج) فى شهر أغسطس ، وانتهى الأمر باستقلال جميع أقاليم أفريقيا الفرنسية الغربية وافريقيا الاستوائية ، وتقدمت فرنسا للأمم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ تطلب بنفسها العضوية لاثنتى عشرة دولة أفريقية.

وقد ذهب بعض الأفارقة إلى حد وصف "ديجول" بأنه محرر افريقيا ، ولكن الحقيقة أن السبب الرئيسى فى تحول سياسة "ديجول" الأفريقية هو تطور الحرب فى الجزائر، واقتناعه بأن فرنسا غير قادرة على إنهاء هذه الحرب عسكريا وأنه لا سبيل لإنقاذ فرنسا من هذا النزيف إلا باستقلال الجزائر ، كما أدرك إنكار الاستقلال على الأفريقيين بعد نجاح سيكوتورى فى تحقيق استقلال غينيا سوف يورط فرنسا فى حرب جديدة مماثلة لحرب الجزائر، حيث كانت حركات التحرير والتنظيمات المعارضة لفرنسا فى الأقاليم الفرنسية الأخرى قد بدأت تتجمع فى غينيا وغانا خاصة من النيجر وساحل العاج وبدأت تتلقى التدريبات العسكرية وتجمع السلاح استعدادا للمقاومة، ورحبت القاهرة هى الأخرى بهذا الاتجاه واستضافت العديد من زعماء الحركات الوطنية المعارضة فى المناطق الفرنسية استعدادا لفتح جبهة جديدة ضد فرنسا تخفف من ضغطها على الجزائر، ومن هنا جاء التحول فى سياسة ديجول لإنقاذ فرنسا وإنقاذ ما تبقى لها من هيبة.

وهكذا ، لعبت الثورة الجزائرية دورا خطيرا فى تصفية الإمبراطورية الفرنسية والقضاء على فكرة امتداد الأراضى الفرنسية فى أفريقيا، وقد أدى ذلك إلى فتح أبواب الاتصال بيننا وبين حركات التحرير والتنظيمات الثورية فى أفريقيا الفرنسية التى لجأ كثير من زعمائها إلى القاهرة

للحصول على تأييد "جمال عبدالناصر"، بعد أن عرف دور مصر فى مساعدة الثورة الجزائرية ومن أمثال هؤلاء الدكتور "فيلكس مومية"، زعيم حزب اتحاد شعب الكاميرون» والزعيم الصومالى "محمود حربى" و"جيبو بكارى" زعيم سوابا SWABA فى النيجر وغيرهم كثيرون من التنظيمات السياسية والزعماء الدينيين.

وقد استطاعت الثورة الجزائرية منذ البداية أن تقدم نفسها كثورة أفريقية بجانب كونها ثورة إسلامية عربية، وكانت صلتها وثيقة دائما بالتنظيمات الوطنية فى أفريقيا الفرنسية، الأمر الذى ساهم إيجابيا فى القضاء على ما تبقى من فكرة الفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء، وقد أقامت حكومة "موليه" فى يناير ١٩٥٧ منظمة فرنسية تختص بإدارة استغلال الصحراء الإفريقية باسم «المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية» ."Organisation Commune de Regions Sahariennes O.C.R.S"

وتشمل الصحراء الجزائرية بالكامل وأجزاء صحراوية أخرى من كل من موريتانيا والسودان الفرنسى (مالى حاليا) والنيجر وتشاد، وكان هذا بمثابة إقامة حاجز مادى بين الجزائر فى الشمال الأفريقى وبين جيرانها فى أفريقيا السوداء، ولكن الثورة الجزائرية قاومت هذه الفكرة وأفشلتها، كما قاومت هذه الفكرة أيضا بعض التنظيمات الأفريقية الأخرى مثل حزب «سوابا» "SWABA" بزعامة "جيبو بكارى" فى النيجر وباستقلال هذه الدول الأفريقية بأجزائها الصحراوية واستقلال الجزائر بصحرائها كاملة عادت الصحراء تربط بين الجزائر وجيرانها الأفريقيين.

عبد الناصر والتضامن الأفريقى الأسيوى :

كان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بداية لظهور الدول الأفريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دورا إيجابيا بجانب الدول الآسيوية فى القضايا العالمية، فقد تضمن إعلان باندونج الأسس السياسية الفلسفية التى تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها فى وئام وسلام وإقامة العلاقات العالمية على أساس التعاون على مستوى واحد ليس فيه استغلال اقتصادى أو سيطرة سياسية، كما اهتم المؤتمر أيضا بقضايا التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم التى عليها أن تعمل على التحرير من السيطرة الاستعمارية والقضاء على العلاقات الرأسية القديمة التى كانت تتحكم بها مجموعة قليلة من الدول فى التوجيه العالمى وفى مستقبل البشرية.

وقد تكونت على أثر مؤتمر «باندونج» المجموعة الأفريقية الآسيوية فى الأمم المتحدة التى أصبحت أكثر مجموعة من مجموعاتها، وبذلك ظهرت قدرة جديدة لدول أفريقيا فى التأثير العالمى، واستخدمت هذه القدرة فى خدمة القضايا الأفريقية المعروضة على الأمم المتحدة والخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف أشكالها.

ولم يحضر مؤتمر باندونج من قارة أفريقيا سوى أربع دول فقط هى مصر وأثيوبيا وليبريا وليبيا بالإضافة إلى وفدين حضرا بصفة مراقبين هما ساحل الذهب (غانا حاليا) والسودان، حيث لم يكونا قد حصلا على استقلالهما بعد، و"كان جمال عبد الناصر" هو الزعيم الأفريقى الذى شد الانتباه فى هذا المؤتمر واعتبر الممثل الحقيقى لأفريقيا الجديدة، أفريقيا الثورة.

ورغم أنه لم يحضر مؤتمر «باندونج» سوى هذا العدد القليل من الدول الأفريقية فإن تجاوب الحركة الأفريقية لفكرة التضامن الأفريقى الآسيوى كان عظيما، فقد اعترفت جميع الدول الأفريقية التى استقلت بعد ذلك بالمبادئ المعلنة فى «باندونج» وأعلنت تمسكها بهذه المبادئ، وقد ظهر ذلك جليا فى الإعلان الذى صدر عن أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة فى أكرا فى أبريل سنة ١٩٥٨.

وقد أعقب مؤتمر «باندونج» مؤتمر آخر عقد فى القاهرة فى أواخر عام ١٩٥٧ جاء مكملا له، وهو مؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية الذى ضم عددا كبيرا من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة فى كل من القارتين، وقد بلغ عدد الأقطار الأفريقية التى مثلت فى المؤتمر ١٩ قطراً وتولت مصر مسئولية الاتصال بالتنظيمات الأفريقية المختلفة لحضور هذا المؤتمر. فقد كانت القاهرة قد أصبحت العاصمة السياسية لحركات الاستقلال فى القارة والقاعدة الأساسية لتحرير أفريقيا، وكان هذا هو السبب الذى من أجله اختيرت القاهرة مكانا لانعقاد هذا المؤتمر، كما كان أيضا هو السبب فى اختيارها لتكون مقرًا للسكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية .

وهكذا، أصبحت القاهرة نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافى ولكن أيضا بفضل واقعها السياسى ونشاطها الواسع فى المجالين الآسيوى والأفريقى .

المكاتب السياسية لحركات التحرر الأفريقية فى القاهرة:

عندما اتسعت دائرة الاتصال بحركات التحرير والحركات الوطنية الأفريقية، وامتلأت العاصمة المصرية بوفود وممثلى هذه الحركات، شجعتهم القاهرة على فتح مكاتب سياسية دائمة على غرار المكاتب التى كانت قد فتحتها جبهة التحرير الجزائرية أثناء الثورة فى القاهرة وفى أماكن أخرى بعد ذلك، وتكفلت الدولة بتكاليف الإنفاق على هذه المكاتب.

وكان الهدف من فتح هذه المكاتب هو جعلها حلقة الاتصال الدائمة والسريعة بيننا وبين حركات التحرير، كما تتلقى المساعدات المصرية فى مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية واستجلاب الطلاب المؤهلين لها، وكانت تقوم هذه المكاتب أيضا بالدعوة لقضاياها الوطنية بما فى ذلك إمداد الإذاعات الموجهة من القاهرة بالمعلومات والأخبار المؤثرة، وعملت هذه المكاتب كنافذة على العالم الخارجى لحركاتها حيث يسهل الاتصال من القاهرة بأى دولة أو جهة فى العالم وتلقى مساعداتها، كما يسهل عمل المؤتمرات الصحفية والاتصال بأجهزة الإعلام العالمية.

وكانت القاهرة بذلك هى أول عاصمة فى العالم يتجمع بها مثل هذا العدد من ممثلى حركات التحرير والحركات الوطنية التى جاءت من جميع أنحاء القارة ومن جميع مناطق الاستعمار فى أفريقيا، وكان طبيعيا أن تقوم صلات وتبادل للآراء والخبرة بين هذه الحركات بعضها البعض، الأمر الذى لم يكن موجودا على هذا المستوى من قبل .

وكان بعض هذه المكاتب يمثل تنظيمات سياسية معترفا بها فى بلاده. وتمارس نشاطها هناك كالأحزاب السياسية التى كانت موجودة فى كثير من المستعمرات الإنجليزية مثل كينيا وزنزبار التى كانت أول مكاتب تفتح فى القاهرة وكان البعض الآخر يمثل تنظيمات لا تعترف بها السلطة الاستعمارية ولكنها تمارس نشاطها فى الداخل بشكل غير شرعى، ويعيش زعماؤها كلاجئين سياسيين فى الخارج مثل اتحاد شعب الكاميرون (U.P. C) قبل استقلال الكاميرون، وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى (A.N.C)، وحزب مؤتمر البان أفريكان (P.A.C) من جنوب أفريقيا.

كما كانت بعض هذه المكاتب تمثل ثورة مسلحة مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M.P. L.A وجبهة تحرير موزمبيق F.R.E.L.I.M .O.

وكانت هذه المكاتب تمثل أيضا اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة بعضها ماركسى مثل اتحاد شعب الكاميرون والحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبعضها يؤمن بالنظم الليبرالية مثل الأحزاب التى كانت فى أوغندا وزنزبار قبل الاستقلال.

وكان كثيرا ما يتواجد فى القاهرة مكاتب سياسية متعددة من الإقليم الواحد، فكان يوجد على سبيل المثال مكتب لحزب «الاتحاد الوطنى الأفريقى» K.A.D.U

ومكتب آخر لحزب «الاتحاد الوطنى الديمقراطى» K.A.D.U وكلاهما من كينيا، وكذلك حزب «اتحاد شعب أفريقيا لزمبابوى» Z.A.P.U والاتحاد الوطنى الأفريقى لزمبابوى Z.A.N.U. ، وكلاهما من روديسيا (زمبابوى).

منهج فى التعامل :

ولكن هذه التنظيمات التى فتحت لها القاهرة أبوابها كانت جميعها تشترك فى أنها تنظيمات وطنية ذات فاعلية فى بلادها، وتناهض الاستعمار وتعمل من أجل الاستقلال الوطنى، وكانت هذه هى الشروط لقبول أى حركة وطنية ومساندتها بغض النظر عن برنامجها وأسلوبها لتحقيق ذلك.

وكان مجرد اعتراف القاهرة بتنظيم حركة أفريقية ما ووجود مكتب لهذه الحركة فى القاهرة يفتح لها مجال التعامل مع الدول التقدمية الأخرى؛ لأن فى ذلك الدليل على جديتها ووطنيتها.

وقد التزمت القاهرة فى جميع مراحل تعاملها مع الحركات والتنظيمات الوطنية فى أفريقيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية بأى حال من الأحوال أو محاولة فرض أشخاص أو إبعاد آخرين، ولذلك احتفظنا بعلاقات طيبة مع جميع هذه التنظيمات.

فقد كان الهدف الأساسى فى هذه المرحلة هو مقاومة الاستعمار التقليدى وتصفيته، وكان المتبع هو وقف نشاط هذه المكاتب بمجرد حصول الدولة على استقلالها، فإذا كان النظام الحاكم هو صاحب التمثيل فى المكتب السياسى الموجود من قبل فى القاهرة، كان يستبدل هذا التمثيل بسفارة الدولة الجديدة، كما حدث فى كثير من الحالات مثل زامبيا وزنزبار، أما إذا كان المكتب الموجود فى القاهرة يمثل تنظيما آخر فيوقف نشاطه فورا مع الاحتفاظ بحق أعضائه فى البقاء فى القاهرة كلاجئين سياسيين إذا كانت عودتهم تشكل خطورة على حياتهم، ولكن بشرط وقف نشاطهم السياسى تماما.

وفتحت القاهرة أبوابها للاجئين من الزعماء السياسيين الأفريقيين من المناطق المستعمرة، ووفرت لهم كل وسائل العمل ضد الاستعمار.

وهكذا تجمعت خيوط الثورة الأفريقية فى القاهرة التى أصبحت السند الأول والقاعدة الأساسية لهذه الثورة .

الرابطة الأفريقية :

أنشئت الرابطة الأفريقية فى أواخر عام ١٩٥٥ على هيئة جمعية لها نشاط سياسى وثقافى يتخلص فيما يلى :

أولا : تقديم كل التسهيلات الممكنة للمكاتب السياسية التابعة لحركات التحرير والحركات الوطنية الأفريقية ، من توفير المكان المناسب لهذه المكاتب إلى توفير الاتصال بأجهزة الدولة وتوفير وسائل الطباعة والنشر اللازمة لتقوم هذه المكاتب بمهمتها الإعلامية، كما تقوم الرابطة بتجهيز وإعداد اللازم لعقد المؤتمرت الصحفية باستقبال الوفود والمبعوثين الأفارقة التابعين لحركات التحرير فى أى وقت، وتقوم بترتيب اللازم لإقامتهم ومقابلة المسئولين، وتوفر الرابطة الخبراء والمستشارين فى مجالات السياسة والقانون لهذه المكاتب وتقدم لها الأبحاث اللازمة والمفيدة لقضايا بلادها وذلك فى حالة طلبها، وتخصص المكان المناسب لإقامة الندوات والاجتماعات الخاصة بها.

وقد احتوى مبنى الرابطة عددا كبيرا من المكاتب السياسية بقدر ما سمح به المكان، وعندما زاد عدد المكاتب عن إمكانيات المبنى الذى تشغله الرابطة كانت تؤجر للمكاتب الجديدة أماكن خارج المبنى ولكن قريبا منها بقدر الإمكان .

وكانت المكاتب السياسية مجتمعة تصدر نشرة باسم مجلة الرابطة الأفريقية، تحررها هذه المكاتب بمعرفتها وتعكس نضال شعوبها وتشرح قضاياها.

وقد ساهمت الرابطة مساهمة إيجابية فى أن تتعارف هذه الحركات فيما بينها وتتبادل الخبرة والمعرفة والمعلومات وأن تعيش فى مناخ شورى معاد للاستعمار، وكانت هذه العلاقة بين الرابطة الأفريقية والمكاتب السياسية الأفريقية هى السبب الرئيسى فى ذيوع صيت هذه الرابطة وشهرتها العالمية.

ثانيا: كان الهدف الثانى هو نشر الوعى الأفريقي بين المصريين، وخلق المجال المناسب ليتعارف المثقفون المصريون والأفارقة من أعضاء المكاتب السياسية ومن الشباب الأفريقى الذين يدرسون فى القاهرة، ومحاولة حل مشاكل هؤلاء الشباب وتثقيفهم سياسيا فى هذا المناخ الثورى.

وكانت الرابطة تقيم الندوات الثقافية وتدعو إليها الشباب من الأفريقيين ومن المصريين، وقد جذبت الرابطة عددا من أساتذة الجامعة من المهتمين بالشئون الأفريقية وبعض شباب الجامعات من المصريين، الذين تحمسوا للنشاط الأفريقى وكرّسوا له الكثير من وقتهم وجهدهم.

وفى هذا المجال، لا يفوتنى أن أذكر الجهد المخلص الذى بذله المرحوم "عبدالعزيز إسحق" الذى رأس تحرير المجلة التى أصدرتها الرابطة الأفريقية باسم «نهضة أفريقيا»، وكانت تصدر شهريا بقصد تنمية الوعى الأفريقى ونشر البحوث التي تهم أفريقيا، ولكنها توقفت بعد فترة لضيق الإمكانيات المادية، كما ساهم "عبدالعزيز إسحق" فى الكثير من نشاط الرابطة.

ورغم أن إمكانيات الرابطة الأفريقية المحدودة كانت دائما تقف عقبة فى سبيل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة فى مجال الثقافة، فإنها أفادت كثيرا فى إيجاد صلة ممتازة مع الشباب الأفريقى الموجود فى جامعات ومعاهد ومدارس القاهرة، كما أفرزت الرابطة الأفريقية عددا من المصريين الجامعيين المهتمين بالشئون الأفريقية والذين برزوا فى الدراسات الأفريقية النظرية والميدانية، وقد تميز من هؤلاء عدد من الشبان الذين عملوا كمساعدين لى فى مكتب الشئون الأفريقية.

•

المساعدات المصرية لحركات التحرير :

فى مجال المساعدات العسكرية كانت مصر أول دولة فى العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير الأفريقية عسكريا، حدث ذلك بالنسبة لحركات التحرير فى روديسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا، وهى المناطق التى كان الاستعمار فيها يرفض التطور الدستورى، وأصبح من المسلم به أن أى تطور لصالح الوطنيين لن يكون إلا باستخدام القوة، وكان التدريب يتم فى مدرسة الصاعقة التابعة للقوات المسلحة، وهو نفس التدريب والأسلوب الذى سبق اتباعه مع مجموعات الفدائيين الجزائريين فى بداية الثورة الجزائرية.

وفتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها أيضا لاستيعاب أعداد من الأفريقيين المؤهلين سنويا، وكان يتم اختيارهم بمعرفة الحركات الأفريقية ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال، حيث كانت الدول الاستعمارية فى معظم مستعمراتها تقصر وجود الوطنيين، فى الجيش على رتب الصف والعساكر فقط، أما الضباط فكانوا دائما من الأوروبيين.

وعندما قامت ثورة الصومال كان عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة من بين الضباط الصوماليين الذين تخرجوا فى الكلية الحربية المصرية بهذه الطريقة وكانوا قد دخلوا الجيش بمجرد استقلال الصومال.

أما من ناحية السلاح فقد كان مكتب الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية قد تسلم مخازن السلاح الذى كان يستخدم ضد القاعدة البريطانية، وذلك بمجرد توقيع اتفاقية الجلاء.

وبعد تسليح الجيش المصرى بأسلحة روسية أصبح لدينا فائض كبير من الأسلحة الإنجليزية القديمة كانت مناسبة لتسليح حركات التحرير حتى لا يعرف مصدرها وهى فى أيدى الأفريقيين، وكانت مصر بذلك هى أول دولة أيضا توفر السلاح لحركات التحرير الأفريقية وتتولى نقله بطرق مختلفة.

فبالنسبة لروديسيا الجنوبية (زمبابوى) على سبيل المثال كان الزعيم المعروف "جوشوا نكومو" يتسلم الأسلحة والمفرقعات وينقلها هو وأتباعه فى هيئة طرود إما جوا أو بحرًا إلى دار السلام، وحيث كان مكتب الشئون الأفريقية يؤمن وصولها إلى الداخل بالاتفاق مع معاونى الرئيس نيريرى. ومن دار السلام كان "نكومو" وأتباعه يتولون تهريبها عبر الحدود إلى داخل روديسيا، وكانت هذه هى أول الشحنات من المفرقعات والأسلحة التى تدخل روديسيا بهذا الكم فى حركة المقاومة.

وفى عام ١٩٦٣ بعد دخول "نكومو" مباشرة إلى داخل روديسيا (حيث اعتقل واستمر اعتقاله أحد عشر عاما بعد ذلك) تم الاتفاق مع حزب «اتحاد الشعب الأفريقى الزمبابوى» Z.A.P.U على أن تقوم الطائرات المصرية بإسقاط كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الناسفة فى مناطق يتفق عليها فى روديسيا استعدادا لتوسيع نطاق حركة المقاومة .

وقد تم هذا الاتفاق فى مقابلة تمت بين الرئيس "جمال عبدالناصر" والأب "سيثولى" باعتباره نائبا "لنكومو"، وكانت الخطة هى الاستفادة بطائراتنا الموجودة فى اليمن لتنفيذ ذلك.

ورغم أن هذه العملية لم تتم بسبب انشقاق "سيثولى" عن حزب "نكومو" وتكوينه حزبا جديدا باسم الاتحاد الوطنى الأفريقى لزمبابوى Z.A.N.U فإنها توضح إلى أى مدى كان "عبدالناصر" على استعداد لتأييد حركات التحرير، وخاصة فى مناطق الاستعمار الاستيطانى التى لا يمكن تحريرها إلا بالقوة.

وقد ظلت مصر فى البداية هى المصدر الوحيد لتسليح وتدريب حركات التحرير الأفريقية، إلى أن عرفت هذه الحركات طريق الاتصال بدول الكتلة الشرقية واعتادت عليه ثم استقلت الجزائر وبدأت تساهم هى الأخرى فى هذا الاتجاه .

وبعد إنشاء لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واتخاذ دار السلام مقرا لهذه اللجنة فتح الرئيس "جوليوس نيريرى" بلاده لتكون قاعدة أساسية لحركات التحرير، فاقيمت معسكرات التدريب للأفريقيين وتدفقت الأسلحة على دار السلام ولحساب حركات التحرير من دول الكتلة الشرقية وأماكن كثيرة أخرى، ولا شك أن اسم الرئيس "نيريرى" سوف يرتبط دائما بتاريخ حركة التحرير الأفريقية لموقفه هذا وتأييده ومساندته المستمرة لحركات التحرير وخاصة فى موزمبيق المتاخمة لتنزانيا.

ولم تقتصر المساعدات المصرية لحركات التحرير على النواحى العسكرية فقط بل تعدتها إلى مجالات كثيرة أخرى ، ففى مجال العمل الدبلوماسى تبنت مصر قضايا التحرير وتصفية الاستعمار وتقرير المصير فى الأمم المتحدة، وهى فى ذلك لم تكن وحدها بطبيعة الحال ، فقد كانت هناك دول أخرى مثل الهند ودول الكتلة الشرقية وغيرها تهتم بنفس القضايا ، ولكن مصر كانت الأقدر فى عرضها بحكم صلتها بهذه الحركات الموجودة بالفعل فى القاهرة .

ونظرا لأننى كنت أمثل مصر فى لجنة الوصاية (اللجنة الرابعة المهتمة بتصفية الاستعمار) أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فكنت أسافر سنوياً إلى نيويورك مصطحبًا معى معظم قادة حركات التحرر الأفريقية الذين أصبحوا بعد ذلك رؤساء لدولهم بعد الاستقلال.

وكان ذلك يعطى الفرصة لهذه الحركات من الدعوة لقضاياها سواء لدى الوفود المختلفة أو بالظهور أمام اللجنة الرابعة (لجنة الوصايا) كمقدمى عرائض Petition-ers وكان تواجد ممثلى هذه الحركات فى الأمم المتحدة وظهورهم بهذه الطريقة يعطى الكثير من الحيوية لمناقشات الأمم المتحدة عند نظر القضايا الأفريقية الخاصة بهم ، كما كان يضفى أهمية خاصة على وفد مصر؛ لأن وجود هؤلاء المندوبين قريبين من الوفد المصرى ـ الذى كان يقدم لهم المساعدة القانونية والفنية ليهئ لهم الاتصالات بالوفود الأخرى ـ جعل مصر قادرة على التعبير بصدق عن أمانى الشعوب الأفريقية وقضاياها.

واستمرت مصر هى الدولة الأفريقية الوحيدة فى الأمم المتحدة التى تثير المتاعب للدول الاستعمارية من أجل القضايا الأفريقية، إلى أن استقلت غانا وبعدها غينيا ومالى ثم انضمت المجموعات الأفريقية الأخرى، ولكن بقيت مساهمة مصر فى هذا المجال فى المقدمة دائما بحكم الخبرة الطويلة فى الأمم المتحدة.

ولقد وقفت مصر بجانب جميع الثورات الأفريقية التى قامت ضد الاستعمار منذ. عام ١٩٥٢ ابتداء من ثورة "الماو ماو" فى كينيا، ثم ثورة الجزائر عام ١٩٥٤، ثم ثورة الكاميرون فى عام ١٩٥٦ عندما قام اتحاد شعب الكاميرون U.P.C بإشعال الثورة مطالبا بتوحيد أجزاء الكاميرون الموجودة تحت الاستعمار الإنجليزى، وتلك الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والإدارة الفرنسية، وذلك بهدف إيجاد دولة كاميرونية واحدة مستقلة، وكانت مصر هى أول دولة من غير دول الكتلة الشرقية تقف مع هذه الثورة وتؤيدها، وأصبحت القاهرة مقرا لزعماء هذه الحركة المنفيين أمثال دكتور فيلكس مومية" الذى تولى رئاسة الحركة عام ١٩٥٨ بعد وفاة زعيمها «إم نيوبى» فى أحد عمليات المقاومة ، واستمر تأييد مصر لهذه الحركة إلى أن استقل الكاميرون فى أول يناير سنة ١٩٦٠.

ثم وقفت مصر مع ثورة الكونغو فى عام ١٩٦٠، ثم ثورات أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، ووقفت مصر دائما مع نضال شعب ردويسيا (زمبابوى) بل إنها قطعت علاقاتها مع بريطانيا فى ديسمبر سنة ١٩٦٥؛ احتجاجا على موقفها بعد إعلان الحكومة العنصرية فى روديسيا للاستقلال من جانب واحد، ورفض بريطانيا التدخل لسحق هذا التمرد ، فاعتبرت بذلك متخلية عن مسئولياتها أمام الأمم المتحدة فى العالم كله ، هذه المسئوليات التى تحتم عليها ضرورة تسليم السلطة لأهلها الشرعيين وإعطاء الحكم للأغلبية الساحقة من سكان الإقليم وهى من الأفارقة السود، وكان هذا قرارا اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية بحضور ٣٨ دولة أفريقية ولكنه لم يُنفَّذ إلا من تسع دول أفريقية فقط كانت مصر من بينها.

كما أيدت مصر حركات التحرير فى جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وجزر القمر وكومورو وكل مكان فى أفريقيا .

ويمكن القول بكل اطمئنان: **إنه لم يحدث أن قامت حركة ثورية تحررية فى أفريقيا بعد عام ١٩٥٢ إلا وكان لها اتصال بالقاهرة وأيدها عبدالناصر ووقف معها.**

الفصل الثالث

مساعدات مصر للدول الأفريقية حديثة الاستقلال

● **أهداف المساعدات المصرية للدول الأفريقية:**

- مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا .
- فتح مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقية.

● **نماذج من المساعدات المصرية إلى الدول الأفريقية:**

- عبدالناصر ينهى ضغط الشركات الإيطالية فى الصومال.
- تقديم الخبرة الفنية لأفريقيا.
- تقديم قروض إلى دول إفريقية.

● **عبدالناصر يقضى على سياسة احتكار السلاح فى أفريقيا:**

- مصر تسلّح وتدرّب جيش مالى.
- وجيش الصومال.
- جومو كنياتا يطلب المساعدة العسكرية من جمال عبدالناصر.
- موقف مع أوغندا.
- مساعدات عسكرية أخرى.

مساعدات مصر للدول الأفريقية حديثة الاستقلال

● أهداف المساعدات المصرية للدول الأفريقية :

وقف "جمال عبدالناصر" مع كل الدول الأفريقية التى كانت تناضل من أجل تحرير إرادتها والخروج من دائرة السيطرة الاستعمارية، كما وقفت من قبل مع كل حركة تحرير أفريقية تناضل من أجل استقلال بلادها، وكان ذلك إيمانا منه بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وتدعيم استقلالها، وإيمانا بوحدة النضال فى مواجهة الاستعمار الجديد الذى يريد الانتقاص من استقلال الدول الجديدة.

وكان عبدالناصر يشعر بمسئولية خاصة حيال الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، فمصر التى اشتركت وساهمت مساهمة إيجابية فى إنهاء الاستعمار التقليدى كانت تريد الاستفادة برياح التغيير المتعاظمة التى تهب على القارة قبل أن تهدأ هذه الرياح ويبطل مفعولها باستقلال تكبّله اتفاقات وارتباطات غير متكافئة مع دول الاستعمار القديمة، فكان عبدالناصر يريد لأكبر عدد من الدول الأفريقية أن تستكمل استقلالها وإرادتها، لأنه يرى فى ذلك تأمينا وتعزيزا لاستقلال مصر.

كما كان يشعر عبدالناصر بمسئولية خاصة حيال تدعيم سياسة عدم الانحياز فى أفريقيا باعتباره أحد أقطاب هذه السياسة ، الأمر الذى كان يفرض عليه مساعدة الدول الأفريقية فى معاركها للتحرر من السيطرة الأجنبية، وحتى تكون قادرة على الوقوف فى صف الدول غير المنحازة.

بهذا المفهوم قدمت مصر مساعداتها إلى الكثير من الدول الأفريقية حديثة الاستقلال والتى سنتعرض لبعضها فيما بعد.

ولكن يهمنا قبل ذلك إيضاح أن موقف عبد الناصر المبدئى والصريح من الاستعمار الجديد فى أفريقيا كانت له أيضا دوافعه القومية والمحلية المرتبطة باستراتيجية وأهداف السياسة المصرية وهى :

١ - مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا.

٢ - فتح مجال التعاون الاقتصادى مع دول القارة الأفريقية.

مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا:

كان عبدالناصر يعطى أهمية خاصة لمقاومة النفوذ والنشاط الإسرائيلى فى أفريقيا وذلك لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليها الدول العربية.

وقد كان الوجود الإسرائيلى فى أى دولة من الدول الأفريقية مرهونا دائما بالتواجد الاستعمارى فيها، ويتناسب تناسبا طرديا مع مدى السيطرة الاستعمارية والإمبريالية على هذه الدولة ، واستخدمت إسرائيل كأداة من أدوات الاستعمار في أفريقيا، ولكنها استفادت هى أيضا من وضعها كدولة صغيرة جديدة لا تثير شكوك الدول الأفريقية حديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها الذاتية.

وكانت إسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الأفريقية قبل الاستقلال، مستفيدة من الوجود الاستعمارى وشركات الاحتكار الغربية والنفوذ اليهوى المتغلغل فيها، وذلك بقصد كسر الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليها الدول العربية، وأيضا لضمان اعتراف الدول الأفريقية بمجرد استقلالها بإسرائيل.

وكانت مشكلة الاعتراف هذه من المشكلات التى تؤرق إسرائيل فى ذلك الوقت لوجود عدد كبير من دول العالم لم يكن قد اعترف بها، ومن أجل ذلك أقامت إسرائيل قنصليات عديدة من المستعمرات الأفريقية حتى تتحول إلى سفارات بمجرد الاستقلال، هذا فى الوقت الذى لم تكن تسمح فيه السلطات الاستعمارية للمصريين بمجرد زيارة هذه الأقاليم.

وأذكر أنه عندما كانت بريطانيا تسعى لعودة العلاقات مع مصر والتى قد قطعت بعد حرب السويس ، طلبنا إقامة قنصليات مصرية فى بعض العواصم الأفريقية مثل نيروبى أسوة بما هو متبع مع إسرائيل، ولكن الإنجليز رفضوا متحجِّجين بعذر سخيف ، إذ قالوا: «إن هذه القنصليات فخرية ولا يسمح بها إلا لرعايا بريطانيا ، فالقنصل الإسرائيلى فى نيروبى يهودى ولكنه يحمل الجنسية البريطانية ونظرا لعدم وجود مصريين يحملون الجنسية البريطانية فى هذه المناطق فلا يمكنهم الاستجابة لهذا الطلب».

والحقيقة أن سبب التفرقة هو أن إسرائيل كانت تعمل لحساب الاستعمار وأداة له وتتفق مصالحها مع مصالحه فى الوقت الذى كانت فيه مصر تقف بكل قوة مع الحركات الوطنية وحركات التحرير وتقدم لها المساعدات.

ونلاحظ أن جميع الدول الأفريقية التى دخلت فى صدام حقيقى مع الاستعمار وقاومت الاستعمار الجديد من أجل تحقيق استقلالها الكامل كانت تنتهى عادة إلى تصفية النفوذ الإسرائيلى ، وذلك لأن الصدام مع

القوى الاستعمارية ومقاومة ضغوطها كان يكشف موقف إسرائيل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار والإمبريالية. وقد حدث ذلك فى مالى وغينيا والكونغو برازافيل وبوروندى وغيرها، وعلى عكس ذلك كان يستفحل نفوذها فى الدول التى يتمكن منها الاستعمار وتسيطر عليها الإمبريالية، فقد كانت قواعد ارتكاز إسرائيل الرئيسية فى أفريقيا هى ليبيريا وأثيوبيا ، حيث كان النفوذ الأمريكى متعاظما، وفى ساحل العاج أيضا التى كانت دائما من أكثر الدول الأفريقية ارتباطا بفرنسا ونفس الأمر كذلك فى مناطق الاستيطان الأوروبى مثل جنوب أفريقيا وروديسيا.

وقد كانت إسرائيل تقدم للدول الأفريقية القروض والخبرة الفنية وتدرب بعض جيوش هذه الدول وتبيعها السلاح، وكان ذلك كله يتم عادة فى إطار السياسة الاستعمارية بل وفى كثير من الأحيان من خلال الدول الاستعمارية نفسها.

ولست هنا بصدد الحديث عن تفاصيل مقاومة النشاط الإسرائيلى فى القارة ، فقد لا يتسع المجال لذلك، ولكن كل ما أردت الإشارة إليه هو الارتباط الوثيق بين النفوذ الاستعمارى والإمبريالى فى الدول الأفريقية والوجود الإسرائيلى فيها .

ولذلك كان "عبدالناصر" يرى أن مقاومة النفوذ الإسرائيلى فى أفريقيا أساسه مقاومة السيطرة الاستعمارية على دول أفريقيا أو ما سمى بالاستعمار الجديد، وبالتالى كان يرى ضرورة تقديم المساعدة لهذه الدول فى حدود ما تقدمه إسرائيل على الأقل حتى تستطيع مطالبة هذه الدول وقف تعاملها مع إسرائيل.

- فتح مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الافريقية :

كانت مصر تريد أن تفتح مجال التعامل الاقتصادى أمامها فى افريقيا وخاصة فى المجال التجارى، فقد عملت الثورة المصرية على تحرير اقتصادها من السيطرة البريطانية التى كانت موجودة عندما قامت الثورة ، وكان ذلك بسعيها الدائم لتكون تجارتها مع العالم الخارجى موزعة توزيعا متساويا على مجالات ثلاثة ، فيكون ثلث تجارتها مع دول الكتلة الشرقية وثلثها مع الدول الغربية والثلث الأخير مع دول العالم الثالث، وكان "عبدالناصر" يعتقد أن هذا التوزيع ضرورى ليحفظ للاقتصاد المصرى أمنه وحريته فى التعامل، ويجعله قادرا على مواجهة أى ضغوط طارئة مهما كان مصدرها.

وفى مجال دول العالم الثالث سوف نجد أن أفريقيا هى أنسب هذه الدول بالنسبة لمصر فى مجال التبادل التجارى ، وذلك أولا: لموقع مصر الجغرافى منها ، وثانيا: باعتبار أفريقيا موردا لكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية ، وثالثا: لأنها أنسب الأسواق لتصريف منتجاتنا الصناعية التى يصعب تصريفها فى مجتمعات الرفاهية .

وكانت مصر فى بداية الستينيات قد بدات خطتها الطموحة للتصنيع ، وكان مأمولا أن يصبح لدينا فائض كبير للتصدير فى المستقبل إذا استدرت التنمية الصناعية بمعدلها العالى. ولكن الاحتكارات الأوروبية وسيطرتها على تجارة الدول الأفريقية واحتكارها للمحاصيل الرئيسية فى العديد من البلاد الأفريقية كان يقف عقبة فى سبيل التبادل التجارى بيننا وبين دول افريقيا.

وأذكر أن الرئيس «كينيث كاوندا» رئيس جمهورية زامبيا قد حضر إلى القاهرة قبل استقلال بلاده بفترة قصيرة، وطلب «كاوندا» من «جمال عبدالناصر» أن يرسل وفدا على مستوى عال إلى زامبيا بعد الاستقلال مباشرة.

وبحثنا مع الرئيس «كاوندا» ما يمكن تحقيقه من تعاون بين البلدين، ويمكن إعلانه أثناء زيارة الوفد لزامبيا، ووجدنا أننا فى مصر نستورد سنويا – فى ذلك الوقت – كمية من النحاس الخام تحتاجها صناعاتنا المختلفة بما قيمته ٦ ملايين جنيه استرلينى، وكان النحاس الذى نستورده هو نحاس زامبيا ونشتريه من أسواق لندن، وقال الرئيس «كاوندا» :إنه بعد الاستقلال ستحصل حكومة زامبيا على حصة من إنتاج النحاس وإننا نستطيع شراء ما يلزمنا من النحاس الخام من زامبيا مباشرة كبداية للتعاون الاقتصادى بين البلدين.

وبعد وصول البعثة المصرية إلى «لوساكا» العاصمة وبعد أن أعددنا البروتوكلات التى تنظم هذا التبادل ظهرت لنا عقبات وقيود أثارها أحد الخبراء الإنجليز فى وفد زامبيا، اتضح انه المسئول الأول فى وزارة التجارة عن تنظيم هذه الاتفاقات ، وكان اعتراضه مبنيا على أن هناك اتفاقات مع بعض الشركات تمنع زامبيا من التصرف على هذا النحو فى حصتها من النحاس.

ولم يتم الاتفاق الذى كنا قد أعددنا له ، وكان الأمر محرجا للرئيس «كاوندا» ، ولكننا أكد له أننا نفهم طبيعة هذه الصعوبات وسوف ننتظر حتى يصبح هذا ممكنا.

لم يكن قد مرّ على استقلال زامبيا سوى أسابيع قليلة ، وكان وجود هذا الخبير الإنجليزى بسلطاته الواسعة ، والاتفاقات غير العادلة التى تحرم حكومتنا زامبيا من التصرف فى حصتها من النحاس ، ونفوذ الشركات الأجنبية التى تتحكم فى أسعار النحاس، وتحقق أرباحا خيالية فى عمليات النقل والتأمين، كلها أشكال من الاستعمار الجديد، وعندما أممّ الرئيس «كاوندا» بعد ذلك ٥١٪ من أسهم شركات تعدين النحاس فى زامبيا ، كان من الطبيعى أن يؤيد «عبدالناصر» هذا الإجراء ويقف بجانب «كاوندا» وشعب زامبيا فى نضاله من أجل تحرير اقتصاده.

وإذا كان «عبدالناصر» قد اهتم بتصفية الاستعمار الجديد فى أفريقيا ودعا دائما إلى مقاومة سيطرة الدول الاستعمارية والشركات والاحتكارات الرأسمالية؛ حتى تؤول الثروة فى البلاد إلى أصحابها الحقيقيين، إلا أنه كان يرى ضرورة الدراسة والإعداد الجيد لكل المعارك الوطنية التى تؤثر على الاقتصاد القومى حتى لا يحدث الخلل أو الانهيار الاقتصادى فتنتكس الحركة الوطنية.

وأذكر أن الرئيس «كاوندا» فى إحدى زياراته إلى القاهرة قبل الاستقلال طلب أن يدرس عملية تأميم قناة السويس وأبعادها القانونية والمشاكل الاقتصادية والسياسية التى قابلتها مصر من جراء هذه العملية ، وكيف تغلبت عليها، ولم يفصح «كاوندا» عن سبب هذه الدراسة ، ولكن كان معروفا أن زامبيا بها شركات النحاس الضخمة التى تمتلك الثروة فى بلاده والتى يتغلغل فيها نفوذ جنوب أفريقيا ، كما كان معروفا أن الفنيين والمديرين فى هذه الشركات ومناجم النحاس التابعة لها جميعهم من الأوروبيين الأجانب والمستوطنين .

وقد أعدت الدراسة التى طلبها «كاوندا» ورتبتُ له عدة لقاءات مع بعض أساتذة الاقتصاد والقانون ومدير معهد التخطيط ثم قابل السيد «على صبرى» رئيس الوزراء – وقتئذ –؛ لاستكمال الحديث حول تأميم قناة السويس.

وأخيرا توجهنا سويا للقاء «عبدالناصر» الذى قال لكاوندا: «إذا كان لى أن أنصح فأعتقد أنه من الخطأ أن تقدم على عمليات التأميم الآن وخاصة لمناجم النحاس، فيجب أن يتوفر لديك الفنيون والخبراء الوطنيون اللازمون لتشغيل المشروعات المؤممة، أو على الأقل يكون لهم القدرة على السيطرة الفنية والإدارية؛ حتى يتمكنوا من تشغيلها بنفس الكفاءة، ومن الواضح أن هذا يحتاج إلى بعض الوقت، وإلى أن يتم ذلك أعتقد أنه من المفيد أن تكون علاقتك طيبة قدر الإمكان ببريطانيا (وهى الدولة التى كانت تستعمر زامبيا قبل الاستقلال) فسوف تحتاج إلى مساعدتها الفنية والاقتصادية؛ حتى

تتمكن من ترتيب البيت الداخلى، ومقاومة نفوذ وأطماع جنوب أفريقيا، وإلى أن تتمكن من إقامة الجسور بينك وبين دول أخرى فى العالم كله».

ولم يخف «كاوندا» دهشته فى أن يسمع هذه النصيحة من الرجل الذى كان الإنجليز يعتبرونه عدوهم الأول، ولكن «عبدالناصر» كان يريد لكاوندا أن يستعد جيدا قبل أن يقدم على عملية التأميم؛ حتى لا يتأثر إنتاج النحاس. وكان ذلك قبل استقلال زامبيا بشهور قليلة، وفى عام ١٩٦٨ ذكّرنى الرئيس «كاوندا» بهذا الحديث عندما التقيتُ به فى أديس أبابا أثناء مؤتمر القمة الأفريقية ، وكان «كاوندا» قد أعلن لتوه عن تأميم ٥١٪ من أسهم النحاس فى زامبيا.

وقد كانت الدول الأفريقية تدرك دائما أن زيادة التعاون الاقتصادى فيما بينها هو أمر ضرورى للتقليل من مدى اعتمادها على دول الاستعمار ، وبالتالى لمساعدتها على تحرير اقتصادها، ولذلك نصَّت جميع المواثيق الأفريقية على أهمية هذا التعاون وأفردت له أبوابا كاملة.

ورغم ذلك فإن تحقيق هذا التعاون كان دائما يصطدم بصعوبات كثيرة، منها ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الأفريقى نفسه ؛ حيث إن معظم الدول الأفريقية تصدِّر الخامات وتستورد السلع الاستهلاكية ، وبعض هذه الصعوبات يتعلق بأوضاع فرضها الاستعمار - من قبل - باحتكار الشركات الأوروبية والدول الرأسمالية لموارد الثروة فى أفريقيا، وكذلك خطوط اتصال الدول الأفريقية بالعالم الخارجى كلها تسير فى اتجاه رأسى، أى بين الموانئ والعواصم الأفريقية والموانئ والعواصم الأوروبية سواء كان ذلك فى خطوط المواصلات السكلية أو الملاحة والخطوط الجوية وكلها تربط أفريقيا بأوروبا، أما الخطوط الجانبية أو الأفقية التى تربط الدول الأفريقية ببعضها فهى قليلة جدا ونادرة.

وقد اصطدمت مصر بكل هذه الصعوبات عندما بدأت فى الاتجار مع الدول الأفريقية ، فكانت - على سبيل المثال - تضطر إلى أن تمرِّر جميع تجارتها مع دول غرب أفريقيا بالموانئ الأوروبية أولا، ومنها يعاد الشحن ثانية إلى موانئ غرب أفريقيا أو الموانئ المصرية، فكانت بذلك تزداد تكلفة النقل، علاوة على الوقت الضائع، واستمرت المشكلة إلى أن وصلت تجارتنا مع هذه الدول إلى الحجم الذى أصبح معه تأجير مراكب خاصة وتسييرها فى مواعيد محددة تتناسب مع احتياجاتنا أمرا اقتصاديا، هذا ما اتجهت إليه شركات النصر للتصدير والاستيراد وهى الشركة الحكومية التى كانت تختص بالتجارة مع أفريقيا.

وقد واجهت السلع المصرية صعوبات عديدة فى بداية نزولها إلى الأسواق الأفريقية لأسباب كثيرة، منها: القوانين التى تعطى سلعا أخرى افضليات جمركية، مثل تلك التى كانت تتمتع بها سلع دول رابطة الكومنولث البريطانى، وكذلك البضائع الفرنسية فى دول المجموعة الفرنسية.

ومن الصعوبات التى واجهتها السلع المصرية كذلك عدم معرفة الصناعة المصرية فى بداية تعاملها بالذوق الأفريقى ، فمثلا الأقمشة المنقوشة التى يقبل عليها الأفريقيون لها طبيعة معينة كأن تكون وحدة النقش كبيرة الحجم.

وعندما ارسلنا عينات منها للمصانع المصرية للعمل على منوالها، وجد انه لابد من تغيير أجزاء من وحدات الطباعة فى المصانع؛ حتى تتمكن من إنتاج هذا النوع من النقش كذلك كبعض الألوان التى يفضلها الأفريقى ويستخدمها بكثرة غريبة مثل اللون الأزرق الزاهى ، وبدرجة زرقة معينة ، كانت تحتاج إلى خبرة خاصة فى الصباغة لم تكن معروفة فى مصر فى البداية.

وعندما فكرنا فى استيراد بذرة زيت النخيل الموجودة بكثرة فى مناطق افريقيا الاستوائية وجدنا انه لا توجد لدينا العصارات المناسبة لعصر هذه البذرة التى تحتاج إلى ضغط أعلى بكثير من ذلك المستخدم فى عصر بذرة القن أو الخروع ، وخلافها من البذور والحبوب التى يتم عصرها فى مصر . وكان من الضرورى تجهيز العصارات المناسبة وإعدادها قبل أن نبدأ فى استيراد بذرة زيت النخيل من الدول الأفريقية ، وكانت هناك صعوبات كثيرة أخرى ظهرت كلما فتحنا ميدانا جديدا للتعامل مع هذه الدول.

وهكذا ، كانت البداية صعبة كما هى الحال عند التعامل مع أسواق جديدة، فالأمر يحتاج إلى دراسة عملية وصلة دائمة بهذه الأسواق حتى يمكن أن يجد هذا التعامل طريقه إلى الاستمرار بعد ذلك.

وقد أمكن تحقيق نجاح كبير فى هذا المجال ، وكان لشركة النصر للاستيراد والتصدير جهود ممتازة فى هذا المجال ، واستطاعت هذه الشركة أن تفتح فروعا فى معظم عواصم القارة ومكّنها هذا الانتشار – علاوة على وجود فروعها فى أماكن كثيرة فى العالم – أن تدخل فى عمليات التسويق لمحاصيل الدول الأفريقية نفسها، سواء عن طريق عمليات ثلاثية أو مباشرة إلى دول أخرى ، ولا شك أن هذا النشاط كان يخلق قنوات جديدة أيضا أمام الاقتصاد الوطنى فى الدول الأفريقية بعيدا عن ضغوط الشركات الأوروبية المعروفة.

ولتسهيل عمليات التبادل التجارى بيننا وبين الدول الأفريقية قامت مصر بعقد العديد من الاتفاقات التجارية مع دول أفريقية كثيرة، وكانت معظم هذه الاتفاقات تتضمن اتفاقات للدفع بحدٍ مديونية معين يتناسب حجمه مع حجم التعامل المنتظر أو المستهدف مع هذه الدول، وقد عقدت مثل هذه الاتفاقات مع غانا وغينيا ومالى وحكومة الإقليم الشمالى فى نيجيريا الفيدرالية أيام حكم «أحمد بيللو» وكذلك مع النيجر والكاميرون وتنزانيا والصومال.

● نماذج من المساعدات المصرية إلى الدول الأفريقية:

لقد كانت المساعدات التى قدمها «عبدالناصر» للدول الأفريقية محدودة من ناحية قيمتها المادية بحكم قدرة مصر المحدودة فى هذا المجال ، خاصة وأنها كانت تحتاج هى نفسها للقروض والمساعدات اللازمة لخطتها الطموحة للتنمية .

ورغم ذلك فقد كان لهذه المساعدات تأثير بالغ الخطورة فى كثير من المجالات، حيث إنها كانت عادة ما تأخذ شكل الإنقاذ لمساعدة الدولة الأفريقية على الخروج من أزمة خطيرة أو تكسر احتكارا أو حصارا فرضته عليها الدول الاستعمارية أو شركاتها.

ويبدو أن «جمال عبدالناصر» كان متأثرا فى هذا الاسلوب بالمساعدات التى قدمتها له بعض دول العالم الثالث عقب حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وخاصة الهند التى فتحت لمصر حسابا بالعملة الصعبة عندما جمدت بريطانيا وأمريكا أرصدتها فى الخارج، ورغم صغر هذه المبالغ فإنها أنقذت مصر فى هذا الوقت من كل الأزمات الاقتصادية التى كان يمكن حدوثها نتيجة عجزها عن استيراد احتياجاتها الضرورية بعد تجميد أرصدتها فى الخارج.

وسوف نعرض فيما يلى نماذج من هذه المساعدات التى قدمها عبدالناصر إلى بعض الدول الأفريقية المستقلة.

- عبدالناصر ينهى ضغط الشركات الإيطالية فى الصومال :

عندما تولى «عبدالرشيد الشرماركى» رئاسة الوزراء فى الصومال انتهج سياسة أكثر تحررية، وبدأ ينضم إلى مجموعة الدول التحررية فى كثير من المواقف الأفريقية الأساسية، مثل أزمة الكونغو وتأييد حركات التحرير ، كما اتجه إلى تدعيم علاقته بمصر ، وانعكس هذا التحول فى سياسته على الصومال وعلى علاقة «عبدالرشيد» بإيطاليا والشركات الإيطالية التى كانت تحتكر تسويق محصول الموز وهو المحصول الرئيسى للصومال.

ويبدو أن هذه الشركات كانت تنفذ خطة القصد منها الضغط على رئيس الوزراء لحمله على ترك هذه السياسة الجديدة، فامتنعت عن شراء الموز الصومالى وتركت اسعاره تهبط هبوطا شديدا وكاد أن يهدد بكارثة لا يتحملها اقتصاد الصومال الضعيف، وكان هذا أسلوبا معروفا واجهه كثير من الحكومات الأفريقية حديثة الاستقلال.

وشرح «عبدالرشيد» مشكلته أمام «جمال عبدالناصر» فى مباحثات دارت بينهما أثناء زيارة رسمية للقاهرة تمت فى ذلك الوقت، ورد «عبدالناصر» قائلا: إن مصر سوف تدخل مشترية لمحصول الصومال من الموز الذى سوف تطرحه للاستهلاك المحلى داخل أسواقنا، وأننا سنقوم فى نفس الوقت بتصدير معظم محصولنا من الموز المصرى فلدينا القنوات والقدرة على تحقيق ذلك.

وجاء هذا العرض مفاجأة "لعبد الرشيد نفسه" الذى وجده إنقاذا للاقتصاد الصومالى ومخرجا من هذه الأزمة دون الخضوع لضغط الشركات أو تعديل سياسة اختارها.

وبعد أن عبَّر «عبدالرشيد» عن امتنانه لهذا الموقف المصرى الحاسم استطرد «عبدالناصر» قائلا: إنه مع التزامه بما قال فإنه يعتقد أننا قد لا نحتاج إلى إتمام هذه الصفقة ، حيث إن مجرد الإعلان عنها سوف يجعل الشركات الإيطالية تعدل عن موقفها هذا ، فهى بكل تأكيد لا تريد أن تخسر السوق الصومالية وسوف تعود غالبا لشرء الموز الصومالى.

وقد تحققت نبوءة «عبدالناصر» ، فما أن أعلن عن هذا الاتفاق حتى اندفعت الشركات الإيطالية تريد شراء المحصول كله وألحت على حكومة الصومال حتى تلغى الصفقة المصرية ، وألغيت بالفعل هذه الصفقة التى لم تكن فى حاجة إليها بعد أن أصبحت حكومة «عبدالرشيد» فى موقف أقوى أمام هذه الشركات ومن هم وراءها ، والعجيب أن سعر الموز الصومالى ارتفع ذاك العام عن أعوام كثيرة سابقة.

- تقديم الخبرة الفنية لأفريقيا:

تختلف مصر عن معظم الدول النامية فى العالم بوجود جيش هائل من الخبراء والفنيين وخريجى الجامعات فى مختلف المجالات على عكس معظم الدول النامية الأخرى، ومنها الدول الأفريقية التى كان الاستعمار يتركها عند الاستقلال دون أن يكون لديها الكوادر الفنية من الوطنيين لتسيير الحياة؛ حتى يستمر اعتمادها على خبراء الدولة المستعمرة.

وقد مكننا هذا الوضع من تلبية الكثير من احتياجات الدول الأفريقية من. الخبراء والفنيين وقت الضرورة، فقد لجأت كثير من الدول الاستعمارية إلى سحب خبرائها وفنييها من بعض الدول الأفريقية حديثة الاستقلال كوسيلة للضغط على الحكومة الجديدة كمحاولة لفرض سياسات معينة ، وفي هذه الحالات كانت مصر دائما جاهزة لإرسال خبرائها فورا لإنقاذ الموقف.

وقد حدث ذلك - على سبيل المثال - في غينيا الاستوائية بعد الاستقلال مباشرة عندما حدث خلاف بين الحكومة الجديدة وأسبانيا التى كانت تحتل الإقليم قبل الاستقلال. وسحبت أسبانيا جميع أطبائها ، ولم يكن فى غينيا الاستوائية أطباء غيرهم كما سحبت خبراءها من بعض المجالات الأخرى.

وعرض رئيس جمهورية غينيا الاستوائية هذه المشكلة التى تتعرض لها بلاده ، وذلك في مؤتمر القمة الأفريقية فى أديس أبابا عام ١٩٦٨، والذى كان يحضره لأول مرة بعد استقلال بلاده مباشرة .

وسألتُ رئيس الجمهورية عن عدد الأطباء الأسبان الذين سحبتهم أسبانيا - وكنت وقتئذ أراس وفد مصر فى المؤتمر - فأجاب بأنهم أربعة ، وأن هناك مثل هذا العدد من الخبراء الآخرين، وأعلنت على الفور أن مصر سوف ترسل الأطباء والخبراء في حدود هذه الأعداد إلى غينيا الاستوائية لسد الفراغ الناتج عن خروج الأسبان ، ووصل الخبراء المصريون بالفعل بعد أيام قليلة ، وكانت هذه بداية لعلاقة فنية مع حكومة غينيا الاستوائية.

حدث أيضا أثناء الحرب الأهلية فى نيجيريا أن أرسلنا حوالى ٣٠٠ طبيب مصرى إلى نيجيريا للعمل بعقود مع الحكومة النيجيرية، بعد أن تركها عدد من الخبراء الأوروبيين أثناء هذه الحرب ، وحدث نفس الشيء بالنسبة لبلاد كثيرة منها: غينيا والكونغو برازافيل وغيرها.

وتجدر بنا الإشارة إلى الجهد الذى حقَّقه المدرسون المصريون فى الصومال قبل الاستقلال وبعده للإبقاء على صلة الشعب الصومالى بجذوره العربية والتى حاول الاستعمار أن يقتلها بشتى الطرق، ولكن انتشار المدرسين المصريين في جميع أنحاء الصومال حتى القرى الصغيرة كان من العوامل الأساسية التى وصلت الصومال بجذوره العربية وانتهت بارتباط هذا القطر الشقيق بالعالم العربى.

وبجانب الفائدة الكبيرة التى حققتها المساعدات المصرية لبعض الدول فى هذا الميدان ، فقد فتحت هذه المساعدات مجالات واسعة للعمل فى أفريقيا أمام الخبراء والفنيين وخريجى الجامعات المصرية ، حيث لوحظ أنه ما من مرة أوفدت فيها الحكومة المصرية عددا من خبرائها إلى دولة أفريقية حتى نفاجأ بعد شهور قليلة بأعداد كبيرة من المصريين وقد تواجدوا فى

هذه الدولة بعقود شخصية، سواء مباشرة مع حكومة هذه الدولة أو أجهزتها أو من خلال الأمم المتحدة التى تمد الدول الأفريقية بالخبراء والفنيين.

فمثلا عندما قمنا بحصر الرعايا المصريين فى الكونغو لترحيلهم كإجراء وقائى عقب احتجاز «تشومبى» فى القاهرة أثناء «مؤتمر القمة لعدم الانحياز» الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ ، وجدنا أن عددهم قد وصل إلى المائة فرد، علاوة على عائلاتهم ، وبخلاف الموظفين الذين أوفدتهم القاهرة وأجهزتها مثل أعضاء السفارة والمكاتب التجارية وشركة النصر للتصدير والاستيراد كان هؤلاء قد حصلوا على وظائفهم وأعمالهم هناك خلال فترة وجيزة، رغم حالة عدم الاستقرار التى تسود الكونغو.

وأعتقد أن الفرصة مازالت كبيرة أمام خبرائنا وفنيينا للعمل فى الدول الأفريقية التى هى فى أشد الحاجة لهذه الخبرة، وخصوصا فى البلدان التى تسمح مواردها بتنفيذ برامج طموحة للتنمية.

ومما لا شك فيه أن الخبراء المصريين باعتبارهم أفريقيين يكونون أكثر إخلاصا وولاء لمصالح الدول الأفريقية من الخبراء الأوروبيين، الذين عادة ما يكون ولاؤهم الأول للهيئات والشركات الأوروبية المرتبطة بمصالح الدول التى ينتمون إليها، والتى تتناقض عادة فى مصالحها مع المصالح الحقيقية للدولة الأفريقية، وخاصة إذا كانت من الدول الحريصة على تحقيق استقلالها الاقتصادى والمحافظة على هذا الاستقلال.

ـ تقديم قروض إلى دول أفريقية :

قدمت مصر القروض لبعض الدول الأفريقية التى تعرضت لضغوط اقتصادية؛ نتيجة مواقفها من الاستعمار ، وقد أراد «عبدالناصر» من وراء ذلك أيضا أن يثبت للدول الأفريقية أن مصر قادرة هى الأخرى على حماية أصدقائها الذين رفضوا التعامل مع إسرائيل، وكان لابد لنا من دخول هذا الميدان بعد أن كانت قد طرقته قبلنا إسرائيل التى كانت تمنح القروض للدول الأفريقية كوسيلة للتسلل، ثم تعمل على تسميم العلاقة بين هذه الدول وبين مصر والعرب جميعا.

ومن الأسباب التى شجَّعت «عبدالناصر» على اتباع هذا الأسلوب فى المساعدة أن معظم القروض التى كانت تطلب من مصر كانت تنفذ فى أعمال البناء والتشييد سواء فى إنشاء طرق أو منشآت أو تطهير موانئ وكلها من الأعمال التى كانت لشركاتنا القدرة والطاقة على القيام بها، كما كان هناك اعتقاد بإمكانية توسع هذه الشركات بعد ذلك فى هذا المجال

الذي يمكن أن يحقق لها عائدا كبيرا وسريعا في الدول الأفريقية الأخرى الأكثر ثراء والتي تستطيع الدفع بالعملات الحرة.

* قرض إلى غينيا:

كان من بين القروض التى قدمتها مصر إلى أفريقيا قرض قيمته عشرة ملايين من الجنيهات إلى جمهورية غينيا ، وذلك بموجب اتفاقية أبرمت بين البلدين تقوم مصر بمقتضاها بتنفيذ بعض المشروعات الإنشائية وتطهير ميناء «كوناكرى» فى حدود هذا القرض الذى تسدده غينيا بفائدة ٢,٥٪ على سبع سنوات، ولكن غينيا لم تستخدم من هذا القرض إلا ما يزيد قليلا على نصفه فقط ، استخدم معظمه فى تطهير ميناء «كوناكرى» ، وقامت بهذه المهمة هيئة قناة السويس بخبرائها وبالكراكات والمعدات التى تمتلكها هذه الهيئة.

وقد جاء هذا القرض فى أعقاب ميثاق الدار البيضاء الذى كان يجمع مصر بغينيا وثلاث دول أخريات هى: مالى وغانا والمغرب . وكانت غينيا – وقتها – تتعرض لضغط اقتصادى تمارسه فرنسا منذ أعلنت غينيا استقلالها، حيث كان «ديجول» مصمما على إسقاط حكم «سيكوتورى» بأى ثمن؛ لتكون غينيا أمثولة أمام أى دولة فى المجموعة الفرنسية تفكر فى الخروج عما سمي بالمجتمع الفرنسى، فبمجرد استقلال غينيا أعلنت الحكومة الفرنسية عن عزمها على سحب جميع المستخدمين المدنيين الفرنسيين فى ظرف شهرين اثنين، وأوقفت جميع المساعدات المالية.

وكذلك أوقفت الاستثمارات الفرنسية فى غينيا ، وحاولت التأثير أيضا على كثير من هيئات الاستثمار الأجنبية لتحذو حذوها وامتنعت عن الاعتراف بالدولة الجديدة، حتى بعد أن اعترف بها عشرون دولة أخرى منها بريطانيا.

وسحبت فرنسا وحدات الجيش من غينيا، بما فيها أطباء من الجيش الذين كانوا يتولون الخدمة الطبية فى المجال المدنى أيضا ، وسحبوا معهم جميع الإمدادات الطبية.. كما سحبت فرنسا قوة البوليس بعد تحطيم ثكناتها ، وقطعت المنح الدراسية عن جميع الطلبة الغينيين فى باريس وداكار.

لهذا كله كان تدعيم موقف «سيكوتورى» ومساعدته فى مقاومة جميع أنواع الضغوط التى تمارسها ضده فرنسا أمرا ضروريا؛ لتدعيم الثورة الأفريقية، ولم تكن مصر وحدها فى تقديم المساعدة لغينيا، وإنما وقفت

معها دول أخرى كان أهمها غانا التى قدمت لها عشرة ملايين من الجنيهات وضعها الرئيس الرئيس الراحل «كوامى نكروما» بالعملة الصعبة تحت تصرف الحكومة الغينية ، وأعلن فى ٢٣ يوليو عن قيام اتحاد بين غينيا وغانا.

كما قدم الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية ، مساعداتهم فى مجالات مختلفة، حتى استطاع «سيكوتورى» أن يجعل استقلال غينيا حقيقية، وكان فى ذلك القضاء الكامل على فكرة «ديجول» فى إنشاء المجتمع الفرنسى.

* قرض إلى جمهورية مالى :

تعرضت مالى لظروف سياسية قريبة من تلك التى تعرضت لها غينيا؛ فقد كانت مالى أول دولة بعد غينيا تطلب الخروج من: «المجتمع الفرنسى» الذى أسسه «ديجول» وإن كان زعيمها «موديبو كيتا» قد حرص على ألا يتحدى «ديجول» بالأسلوب الذى اتبعه «سيكوتورى» عند الاستقلال، ولكنه لم يستطع أن يتجنب المواجهة مع فرنسا بعد ذلك عندما خرجت مالى عن دائرة الفرنك الفرنسى ، الأمر الذى جعلها تتعرض لضغوط اقتصادية عنيفة.

وقد سار «موديبو كيتا » فى نفس الطريق الذى اتبعه «سيكوتورى» و«نكروما» و«جمال عبدالناصر» فى سياستهم الأفريقية التحريرية وارتبط بمثياق الدار البيضاء الذى كان يضم الدول الراديكالية فى أفريقيا.

وعقدت اتفاقية بين مصر ومالى تحصل الأخيرة بموجبها على قرض فى حدود ستة ملايين من الجنيهات تنفذ فى إقامة فندق عالمى فى مدينة «بماكو» (العاصمة) وفى رصف طريق، وقد أبدى «جمال عبدالناصر» تحفظا أمام الرئيس «كيتا» قبل الاتفاق على هذا القرض ، حيث كان يفضل أن ينفذ القرض فى مشروعات إنتاجية يمكن من عائدها تسديده.

ولكن موديبو كيتا أوضح أهمية الفندق بالنسبة لمالى؛ حيث كانت معظم الدول الأفريقية حديثة الاستقلال تعتبر أن وجود فندق عالمى فى عاصمتها أمرا ضروريا لتأكيد سيادتها واستقلالها، فهو ضرورى لعقد المؤتمرات التى يحضرها الرؤساء ووزراء الخارجية، وكذلك استضافة رجال الأعمال والوفود الكبيرة ، وقد كانت مدينة بماكو تفتقر إلى أى مكان مناسب لمثل هذا النشاط.

وكذلك كان إنشاء الطريق ضروريا – من وجهة نظر كيتا – ؛ لأن فرنسا أهملت البنية الأساسية في مالى ومنها شبكة الطرق اللازمة لنقل المحاصيل الزراعية.

وقد نفذ هذا القرض بالكامل وشيد المهندسون المصريون الفندق العالمى الذى تكلف حوالى ٣,٥ مليون جنيه ، كما شيدت الشركات المصرية الطريق المتفق عليه، وقد أطيح بحكم «موديبو كيتا» أثناء بناء الفندق ، وتوقف العمل فترة؛ لعدم توفر العملة المحلية لدى حكومة مالى للصرف على أجور العمال الماليين والأعمال المحلية ؛ وخوفا من أن ترتفع تكلفة المشروع أكثر من اللازم نتيجة توقف العمل لفترة طويلة ، تم الاتفاق مع الحكومة الجديدة على أن تقدم مصر لمالى سلعا استهلاكية من الإنتاج المصرى بقيمة ما يلزم المشروع من النقد المحلى ، وذلك خصما من القرض على أن تقدم حكومة مالى بتصريف هذه السلع عن طريق المجمعات والجمعيات الاستهلاكية التى تديرها الدولة وتستخدم حصيلة بيع هذه السلع فى الانفاق المحلى لاستكمال مشروع الفندق.

وبناء على هذا الاتفاق أغرقت أسواق مالى المنتجات الاستهلاكية المصرية من معلبات وثلاجات وأثاثات معدنية وماكينات خياطة ودراجات وأجهزة تكييف هواء وغيرها من الإنتاج المصرى، الذى اهتمت حكومة مالى بتسويقه.

وبعد الانتهاء من تنفيذ هذا الاتفاق الأخير استمرت السلع المصرية فى رواجها ، واستفادت شركة النصر للاستيراد والتصدير بهذا الوضع المميز الذى حصلت عليه السلعة المصرية بعد أن تعوّد عليها المستهلك فى مالى.

وهكذا كانت القروض التى تمنحها مصر بجانب ما تحققه من أهداف سياسية تفتح أسواقا وفرصا جديدة أمام الإنتاج المصرى.

* قروض لم تنفذ:

وقد تم الاتفاق مع دول أفريقية أخرى على تقديم قروض بنفس الشروط فى ظروف مماثلة أيضا، فقد اتفق – على سبيل المثال – على تقديم قرض بثلاثة ملايين من الجنيهات إلى الكونغو (برازافيل)، وكان ذلك بعد الإطاحة بحكم «الأب يولو» الرجعى، وتحول الكونغو إلى مجموعة الدول الثورية التى تؤيد حركات التحرير . وقرض آخر بأربعة ملايين جنيه إلى الصومال، ولكن لم ينفذ شئ من هذين القرضين؛ لعجز حكومتى الكونغو والصومال عن توفير النقد المحلى لتنفيذ المشروعات التى نصّت عليها هذه القروض، وهى مشكلة عادة ما تصطدم بها معظم الدول حديثة الاستقلال والتى لا

تجد لديها المدخرات الكافية التى تسمح لها باستخدام القروض المتاحة.

واتفقت القاهرة على قرض آخر بنصف مليون جنيه لحكومة زنزبار يستخدم فى إقامة فندق سياحى صغير، وقبل أن يوضع مشروع القرض فى صيغته النهائية قامت الثورة فى زنزبار تلك الثورة التى أدت إلى الاتحاد مع تنجانيقا وقيام جمهورية تنزانيا ، ولم ينفذ هذا القرض أيضا لتغير الظروف وتغير أولويات التنمية لدى الحكومة الجديدة.

وهكذا نجد أن المبالغ التى وضعتها مصر لإقراض الدول الأفريقية كانت مبالغ صغيرة ، ولكن تأثيرها كان عظيما وكان يعكس إلى حد بعيد معنى التضامن الحقيقى.

● عبدالناصر يقضى على سياسة احتكار السلاح فى افريقيا :

عندما تعرضت مصر فى بداية الثورة لغارات إسرائيل الجوية المركزة على قطاع غزة خرجت تبحث عن السلاح من أجل أمنها وأمن موظفيها، ولكنها وجدت جميع الأبواب مغلقة فى وجهها ، فرفضت إنجلترا ورفضت أمريكا ، وفشلت مصر فى الحصول على ما تريده من سلاح لترد به عدوان إسرائيل، فقد امتنعت جميع الدول الغربية التى كانت تحتكر هذه التجارة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع السلاح لمصر، وكانت هذه هى إحدى وسائل الضغط التى استخدمتها أمريكا وحلفاؤها لفرض سياسة الأحلاف على النظام الجديد فى مصر.

وفاجأ «جمال عبدالناصر» العالم بحصوله على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، فقد كانت هذه المرة الأولى فى تاريخ العالم التى تحصل فيها دولة من خارج الكتلة الشرقية على أسلحة سوفييتية الصنع، وهكذا كان «جمال عبدالناصر» أول من كسر احتكار السلاح فى العالم وفتح بذلك الطريق أمام دول العالم الثالث التى تناضل من أجل استكمال استقلالها أو الدفاع عنه.

ولم يكتف «عبدالناصر» بذلك ، ولكنه ساهم مساهمة إيجابية وعملية فى تسليح الدول الأفريقية بهدف كسر احتكار الدول الاستعمارية لتجارة السلاح.

فقد كانت أعباء الدفاع من أول الأعباء التى تواجه الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، فهى مهمة كانت تتولاها قبل الاستقلال مباشرة الدول الأوروبية المستعمرة والتى كانت تقوم بعمليات التدريب والتسليح ، ولكنها لم تكن

تستخدم إلا الضباط الأوروبيين ، وعند الاستقلال نجدها تترك جيشا دون قيادة وطنية حيث لا يوجد عادة ضابط واحد من الأفريقيين الذين يقتصر وجودهم على رتب الصف والعساكر فقط، وكان هذا ما حدث على سبيل المثال فى الكونغو (زائير حاليا) الذى كان جميع ضباطه من البلچيك ، وكان ذلك سببا من الأسباب التى أدت إلى تمرد الجيش فى الأيام الأولى للاستقلال.

وهكذا أريد للدول الأفريقية حديثة الاستقلال أن تكون غير قادرة على الاعتماد على نفسها فى المجال العسكرى، فهى تحتاج إلى دولة الاستعمار التى تمدها بالسلاح والتدريب فى كلياتها ومدارسها العسكرية، وأحيانا بالضباط الأوروبيين، أو – على الأقل – القيادات العليا من الضباط ، فقد استمرت غانا – على سبيل المثال – ولعدة سنوات بعد الاستقلال معتمدة على الضباط الإنجليز فى القيادات العليا للجيش الغانى ، وقد سبَّب لها ذلك الكثير من المشاكل.

وقد استفادت الدول الاستعمارية التى تحتكر موارد السلاح من هذه الأوضاع واستخدمتها كوسيلة لاستمرار سيطرتها ومباشرة الضغط على الدول الحديثة وقت اللزوم، وكانت الدول الاستعمارية إذا امتنعت عن تقديم السلاح والتدريب فلا تقبل دولة غربية أخرى أن تحل محلها.

أما الالتجاء إلى الاتحاد السوڤييتى أو دول الكتلة الشرقية – حتى بعد أن فتحت مصر الطريق إلى ذلك – فقد كان فى البداية أمرا محفوفا بكثير من المخاطر التى لا تقوى على مواجهتها دولة حديثة الاستقلال مازالت تجارتها واقتصادها فى قبضة الشركات والاحتكارات الغربية.

ومن هنا جاءت أهمية الدور الذى لعبه «جمال عبدالناصر» فى إمداد الدول الأفريقية بالسلاح ومساعدتها على كسر احتكار تجارته وإبطال مفعول هذا الاحتكار كأداة من أدوات الاستعمار الجديد ، وقد استطاع «عبدالناصر» أن يحقق ذلك، **أولا**: لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة الإنجليزية الصنع لم تعد مصر فى حاجة إليها، بعد تحول الجيش المصرى إلى الأسلحة السوڤييتية الصنع، وكذلك توفر المدارس العسكرية والمدرسين القادرين على التدريب على هذه الأسلحة .

وثانيا : أصبح فى إمكانه توفير الأسلحة الروسية لأية دولة أفريقية تريد ذلك دون أن تكون هذه الدولة مضطرة إلى التعامل مباشرة مع دول الكتلة الشرقية بعد أن أصبح جيش مصر قادرًا على توفير الخبرة والتدريب بواسطة خبراء مصريين ، حيث كان قد اكتمل تدريبهم على الأسلحة

الروسية.

وكان «عبدالناصر» من واقع تجربته يرى أن من حق أية دولة أن تحصل على السلاح الذى يحقق أمنها وأمن مواطنيها ؛ ولذلك لم يتردد فى مساعدة العديد من الدول الأفريقية التى فرض عليها حظر السلاح وهى تناضل من أجل تحقيق استقلالها وتحرير إرادتها.

ـ مصر تسلح وتدرب جيش مالى :

التقى "جمال عبدالناصر" بالرئيس "مديبو كيتا" لأول مرة فى يناير سنة ١٩٦١ فى الدار البيضاء فى أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الذى صدر عنه ميثاق الدار البيضاء ، وقد أعجب كل من الزعيمين بشخصية الآخر وتوطدت بينهما الصداقة بسرعة.

وفى هذا اللقاء سأل "عبدالناصر" الرئيس "موديبو كيتا" عن السبب الذى من أجله ترك دول العالم واتجه إلى إسرائيل لتسلّح الجيش المالى وتدرِّبه، فإسرائيل ذيل الإمبريالية وأداة لها فى الوقت الذى أصبحت فيه مالى فى مقدمة الدول التى تحارب وترفض التبعية.

وقال "كيتا": إن لذلك قصة: فعندما خرجت مالى من المجتمع الفرنسى امتنعت فرنسا عن تسليح الجيش المالى، فاتجه "كيتا" إلى دول كثيرة يطلب شراء السلاح، ولكن دون جدوى، وكان طبيعيا أن يلجأ إلى كل من إنجلترا وأمريكا، فكانت ردودهما واحدة إذ أبدتا استعدادهما لمساعدة مالى فى الحصول على السلاح الذى تريده ولكن عن طريق إسرائيل التى يمكنها أن تقدم السلاح والتدريب للجيش المالى، وهكذا لم يجد "كيتا" ــ كما قال ـ مصدرا واحدا لتسليح جيشه سوى إسرائيل.

وقال "موديبو كيتا": إنه فى البداية لم يفهم الحكمة وراء ذلك، ولكنه سرعان ما عرف الحقيقة، فعندما بدأت عملية التسليح كان السفير الإسرائيلى يتردد عليه كثيرا، وكان "كيتا" يهتم به باعتباره سفير الدولة التى تقدم له السلاح، وكان السفير الإسرائيلى دائم الحديث عن الطريقة التى قاوم بها اليهود الاستعمار البريطانى أثناء الاحتلال، واستطاع من خلال ذلك أن يترك فى نفسه انطباعا بأن إسرائيل - كدولة صغيرة - تريد حقا أن تعيش فى سلام كما أنه اقتنع بأنها دولة تقف ضد الاستعمار، الأمر الذى جعله يطمئن إلى السفير الإسرائيلى، إلى أن اكتشف أن هذا

السفير يعمل فى مالى بتنسيق كامل مع سفراء أمريكا وفرنسا، فقد حدث أن صارح "كيتا" السفير الإسرائيلى بنيته فى اتخاذ بعض الإجراءات ضد مصالح فرنسا فى بلاده، ولم يمض وقت قصير حتى كان السفير الفرنسى قد احيط علما بكل أطراف الحديث، ولسوء حظ السفير الإسرائيلى فإن "كيتا" لم يكن قد فاتح احداً بذلك سواه، ثم تأكد له بعد ذلك من أحداث أخرى أن إسرائيل تعمل فى مالى لحساب الدول التى تحارب نظامه.

وهنا عرض عليه عبدالناصر أن تقوم مصر بتسليح وتدريب الجيش المالى، كما قدم له باسم مصر هدية من الأسلحة الصغيرة سوفيتية الصنع تكفى لألف مقاتل، وكان هذا العدد هو قوام الجيش المالى فى ذلك الوقت، وكانت هذه الهدية من الأسلحة بقصد إحلال الأسلحة السوفيتية محل الأسلحة الإسرائيلية المستخدمة فى ذلك الوقت.

ووافق "مديبو كيتا" على الفور، وقامت مصر بناء على هذا الاتفاق بتدريب الجيش المالى وحضرت إلى القاهرة بعثات من الضباط والصف الماليين للتدريب على الاسلحة السوفيتية، كما أوفدت بعثة عسكرية مصرية إلى مالى للإشراف على إنشاء مدارس ومراكز للتدريب على الأسلحة الروسية وتدريب وحدات الصاعقة.

وقام منذ ذلك الوقت تعاون بين الجيش المصرى وجيش مالى حتى إن زى الجندى هناك أصبح مشابهها تماما للزى المستخدم فى الجيش المصرى.

وقد كان من الصعب على دولة فى مثل ظروف جمهورية مالى الحديثة الاستقلال أن تنشئ علاقة سلاح مباشرة بينها وبين الاتحاد السوفييتى، فكلنا يعرف ردود الفعل التى أحدثتها صفقة الاسلحة التشيكية التى حصلت عليها مصر عام ١٩٥٥ ، وكيف أثار ذلك غضب أمريكا والدول الاستعمارية، أما التعامل مع مصر فكان أمرا لا يمكن أن يحدث مثل هذه المضاعفات، فمصر دولة أفريقية، ووصول بعثة عسكرية مصرية إلى مالى لايحدث التعقيدات وردود الفعل التى يمكن أن يسببها وصول بعثة عسكرية سوفيتية إلى هذه المنطقة فى ذلك الوقت.

وعندما استطاعت مالى أن تجعل من استقلالها حقيقة، واستطاع موديبو كيتا أن يدعم نظامه، أصبح قادرا على التعامل مباشرة مع روسيا والحصول على ما يلزمه من سلاح وتدريب.

وجيش الصومال :

وحدث شيء مماثل مع الصومال فعندما كان "عبدالرشيد الشرماركي" رئيسا للوزراء وأراد أن ينشئ جيشا وطنيا يواجه به تحرشات أثيوبيا على حدوده في منطقة الأوجادن، ويحمي حدوده مع كينيا حيث كانت القوات الإنجليزية مازالت موجودة، قام رئيس الوزراء بنفسه بزيارة دول أوروبا الغربية بحثا عن السلاح الذى يريد أن يشتريه، واصطحب معه فى رحلته هذه الجنرال "زياد برى" نائب القائد العام فى الجيش فى ذلك الوقت (رئيس الجمهورية بعد ذلك)، ولكنه لم يجد دولة واحدة من بين دول أوروبا تبيع السلاح للصومال ، فالحصول على السلاح قضية سياسية فى المقام الأول، وليس مجرد سلعة تطرح في الأسواق العالمية، فقد كانت الدول الغربية وقتها لا ترضى عن سياسة "عبدالرشيد" وكانت تباشر جميع ألوان الضغط على حكومته.

وقرر "عبدالرشيد" أن يتوقف فى القاهرة أثناء عودته ويبحث الأمر مع "جمال عبدالناصر"، وأنقل هنا كلمات الرئيس "زياد برى" الذى حضر المقابلة بين "عبدالناصر" و"عبد الرشيد"، وذلك فى حديث له مع الأستاذ "احمد حمروش" نشرته مجلة روز اليوسف فى عددها رقم ٢٤٨٨ بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٧٦.

قال عبدالرشيد: كانت مقابلة "جمال عبدالناصر" نقطة تحول فى تاريخنا بددت كل اليأس وتدفق الأمل؛ فقد قرر "عبدالناصر" أن يعطينا السلاح، بل وقال سوف نتقاسم ما نملك وكان عند كلمته، وأصبح "عبدالناصر" أملنا وبطلنا وأصبحت مصر قبلتنا وأصبحت العسكرية المصرية الثورية نموذجنا، وعرفنا "عبدالناصر" على السوفيت وبدأت علاقتنا بهم وبتوصية "عبدالناصر" حصلنا منهم على السلاح وعلى الخبرة.

وقد قامت علاقة وثيقة أيضا بين الجيش المصرى والجيش الصومالى منذ ذلك الوقت، وعندما قامت الثورة الصومالية بقيادة الجنرال «زياد برى» كان عدد كبير من أعضاء مجلس الثورة من الضباط الذين حصلوا على تدريبهم فى مصر، وقد أعلنت الثورة الصومالية عند قيامها وعلى لسان قائدها: «إن ثورة الصومال ابنة شرعية ورشيدة ووفية لثورة ٢٣ يوليو».

ويهمنى أن أشير هنا إلى أنه رغم تحمس "عبدالناصر" للتعاون العسكرى بين مصر والصومال، فقد كان ينصح دائما بتحسين العلاقات المالية الكينية، كما نصح الثورة الصومالية بتجميد خلافاتها مع جيرانها بما فى ذلك أثيوبيا، فقد كان "عبدالناصر" يدرك تماما أن جميع مشاكل الحدود التى ورثتها الصومال هى من صنع وتخطيط بريطانيا التى تعمدت ذلك

قبل رحيلها من الصومال، لترهق كل دول المنطقة وتدفعها إلى الاعتماد عليها وعلى الدول التى تحتكر السلاح.

وكان ضد فكرة سباق التسلح بين الدول الأفريقية، ويقول دائما فى مناسبات كثيرة أمام الزعماء الأفريقيين: «إن الخلاف مع الدول المجاورة أمر مكلف للغاية لأنه عادة يؤدى إلى استخدام السلاح».

ولكن هذه النظرة لم تمنعه من تقديم السلاح للصومال على أساس مبدئى أيضا، وهو أن من حق أى دولة أن تحصل على السلاح اللازم لأمنها، وأنه لابد من تقديم المساعدات فى هذا المجال لأى دولة أفريقية تتعرض لضغط الدول التى تحتكر تجارة السلاح.

- "جومو كنياتا" يطلب المساعدة العسكرية من "جمال عبدالناصر":

أثارت العلاقات العسكرية بين مصر والصومال تساؤلات كثيرة لدى المسئولين فى كينيا بعد استقلالها، خاصة وأن علاقتنا بالزعماء الكينيين كانت علاقة متينة بدأت منذ قيام حركة "الماوماو".

وفى عام ١٩٦٤ عندما حضر "جومو كنياتا" إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الأفريقى الثانى الذى عقد فى القاهرة، تحدث معى وزير خارجيته «جوزيف مورمبى» متسائلا: كيف تسمح مصر بأن يستخدم سلاحها الذى تعطيه للصومال ضد الكينيين؟

فقلت: إننا لا نسلح الصومال بقصد محاربة كينيا وشرحت له موقفنا من مشاكل الحدود بين الصومال وجيرانها، وقلت: «إن مصر التى عرفت معنى احتكار السلاح وقاست منه كثيرا فى الوقت الذى كانت حدودها وأمنها مهددين، ترى أن من حق أى دولة أفريقية أن تحصل على السلاح، وأننا على استعداد لتقديم المساعدة لأية دولة فى أفريقيا يمنع عنها السلاح، بسبب سياستها الوطنية ورغبتها فى التحرر كما حدث فى الصومال».

وعندما نقلت هذا الحديث إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» كلفنى بأن أبلغ وزير خارجية كينيا أن مصر على أتم استعداد للتعاون العسكرى مع كينيا على غرار تعاونها مع الجيش الصومالى؛ وذلك لإزالة أى شكوك قد ترسبت فى نفوس المسئولين الكينيين نتيجة مساعداتنا العسكرية للصومال، ولأننا أيضًا كنا على علم بأن الصومال لاتنوى فتح جبهة على الحدود الكينية .وكان تعاوننا العسكرى مع كينيا أيضًا يجعلنا فى موقف نستطيع معه تهدئة الجانبين.

وقد كان لهذه الرسالة بالفعل أثر كبير فى تدعيم الثقة بين «جومو كنياتا» و«جمال عبدالناصر» بعد ذلك.

ففى أثناء مغادرة «كنياتا» لمطار القاهرة عائدًا إلى بلاده تحدث إلى «جمال عبدالناصر» ، الذى كان فى وداعه، مشيرًا إلى حديثى مع وزير خارجيته ، وقال : إنه يريد التخلص من القوات البريطانية الموجودة فى كينيا، ويريد مساعدة مصر لكينيا فى بناء الجيش الوطنى، كما قال : إنه يريد كذلك اتخاذ بعض الخطوات التى تمكّنه من زيادة قبضة الدولة على الاقتصاد الوطنى ، وطلب من «عبدالناصر» أن أذهب أنا إلى نيروبى فى أقرب وقت ممكن؛ لبحث تفاصيل هذه الموضوعات معه والتباحث حول المساعدة التى تستطيع أن تقدمها مصر فى هذا المجال.

وبناء على تكليف « عبدالناصر» سافرت فى شهر أغسطس ١٩٦٤ إلى نيروبى، واجتمعت بالرئيس «كنياتا» ووزير خارجيته عدة مرات حضرها سفيرنا هناك فى ذلك الوقت – السيد «ممدوح جبة» – كما اجتمعت ببعض مستشارى الرئيس «كنياتا» .

وقد كان لنا لقاءات مثيرة حقًا، فقد كانت كينيا على وشك أن تشهد تحولاً خطيرًا فى سياستها الداخلية والخارجية ، كان «كنياتا» يريد أن يتخلص من النفوذ الأجنبى ليس فى الجيش فقط ولكنه كان يريد أن يتخلص من السيطرة الإنجليزية على الاقتصاد الكينى أيضًا، وكانت لديه دراسات معدة لتنفيذ ذلك وفيها حصر للعديد من الوظائف الحساسة التى يشغلها الإنجليز ويريد أن يحل محلهم مصريون بمجرد البدء فى تنفيذ الخطة وقبل أن تلجأ بريطانيا إلى سحب خبرائها.

كان واضحًا أن هناك صراعًا داخل الحكومة الكينية بين القوى اليمينية التى يتزعمها «توم مبويا» والقوى اليسارية التى كان يتزعمها اليسارى «أوجنجا أودنجا»، ويبدو أن «كنياتا» كان يريد أن يحسم الموقف لصالح الاتجاه اليسارى التقدمى ولكن بعيدا عن زعامة «أوجانجا أودنجا»، وكان «جوزيف مورمبى» وزير الخارجية متحمسًا لهذا الاتجاه.

وأثناء زيارتى هذه تم الاتفاق على عدة أشياء محددة تقوم بها مصر، من بينها تدريب كتيبة مظلات، وإرسال خبراء عسكريين مصريين لتدريب الجيش الكينى بعد التخلص من الضباط الإنجليز، وطلب «كنياتا» عددًا من المستشارين العسكريين يكون من بينهم ضابط أركان حرب برتبة كبيرة للعمل كمستشار لرئيس الأركان، كما كان يترتب على ذلك إرسال أعداد من الضباط الكينيين للتدريب فى القاهرة، وتم الاتفاق أيضًا على تجهيز عدد من الخبراء والفنيين المصريين فى بعض المجالات الحيوية الأخرى، وكان «كنياتا» يريد مساعدة مصر كذلك فى إنشاء شركة حكومية للتجارة

الخارجية.

وقد تمت الاتصالات الخاصة بهذه الترتيبات بتكتم شديد، واتفقنا على أن تخطرنا الحكومة الكينية بعد ذلك بالتوقيتات التى تحددها؛ لتنفيذ هذه البنود عندما تكون مستعدة لذلك، ولكن أحداً فى الحكومة الكينية لم يعاود الاتصال أو الحديث مع سفيرنا هناك بخصوص هذه الموضوعات بعد مغادرتى لنيروبى، وفهم السفير بعد مدة أنه صرف النظر عن هذه الترتيبات.

ولم نعرف الأسباب التى جعلت «كنياتا» يعدل عن تنفيذ خطته هذه التى تم الاتفاق من قبل على تفاصيلها، ولكن كان من الواضح أن الجناح اليمينى فى كينيا قد أصبح أكثر حظوة عند «كنياتا»، كما أصبح الزعماء اليمينيون أمثال «توم مبويا» أكثر قدرة على التأثير فى الاتجاه العام للدولة، ويبدو أن هؤلاء قد استغلوا رغبة «كنياتا» حيث تتواجد أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين الذين مازالت ارتباطاتهم وثيقة بالمصالح والشركات والاحتكارات الرأسمالية الأوروبية والإنجليزية على وجه الخصوص.

ومات «كنياتا» دون أن يعود إلى هذه الأفكار مرة ثانية، بل إنه عرف بأنه الرجل الذى رحب ببقاء الإنجليز كشركاء فى الاستثمار والتنمية بعد أن أخرجهم كقوة استعمارية، كما أنه قاد بلاده فى طريق الاقتصاد الحر، ولكن حكم «كنياتا» أدى فى النهاية إلى خلل فظيع فى الوضع الاجتماعى، وأصبح التفاوت الكبير فى الدخول ظاهرة خطيرة فى المجتمع الكينى.

ـ موقف مع أوغندا :

فى عام ١٩٦٥ قام جيش "تشومبى" من المرتزقة الأوروبيين بتعقب الثوار الكونغوليين إلى داخل حدود «أوغندا»، وشن بعض الغارات على المواطنين الأوغنديين بقصد الإرهاب والتخويف من عواقب إيواء الثوار، كما كانت الطائرات القاذفة المقاتلة التابعة لتشومبى يقودها طيَّارون بلچيك تغير على القرى الأوغندية القريبة من الحدود وتطير على ارتفاعات واطئة وبشكل استفزازى مثيرة رعب الأهالى فى هذه المنطقة، وكان الهدف الأساسى هو حمل «أوبوتى» على وقف مساعداته التى لم تكن تملك من الوسائل ماتستطيع به منع مثل هذا الاستفزاز والعدوان الصارخ على أراضيها.

وإزاء هذا الخطر الذى يهدد بلاده، طلب الرئيس «ميلتون أوبوتى» من «جمال عبدالناصر» إرسال عدد من الطائرات المقاتلة المصرية بطيَّاريها إلى أوغندا لوقف هذه الهجمات، وكان ذلك فى رسالة خطية بعث بها الرئيس «أوبوتى» لى شخصيا طالبًا منى أن أشرح وجهة نظره لعبدالناصر وأبلغه

بطلبه هذا، ويبدو أن «أوبوتي» لم يكتب مباشرة لعبدالناصر ؛ لأنه كان يخشى رفض «عبدالناصر» لفكرة المساعدة العسكرية المباشرة التى يطلبها.

وكان من الواضح أن أوغندا تمر بمرحلة حاسمة فى تاريخ مواجهتها للاستعمار، فأوبوتي يريد أن يعرف ما إذا كان سيقف وحده فى هذه المواجهة؛ ليحدد تبعا لذلك المدى الذى يستطيع أن يذهب إليه فى تأييد الثوار ومواجهة «تشومبى» والقوى التى تسانده، ولذلك كان لرد «عبدالناصر» أهمية كبيرة خاصة وأنه كان من المعتقد أن «تشومبى» سيتبع نفس الأسلوب مع السودان إذا نجح فى وقف نشاط «أوبوتى» المؤيد للثوار.

ولذلك جاء قرار «عبدالناصر» بالموافقة على إرسال نصف سرب من الطائرات «الميج ١٧» تنقلها طائرات «الأنتينوف» إلى مطار غينيا فى أوغندا، وكلفنى بالسفر فورًا إلى كامبالا لإبلاغ «أوبوتى» بهذه الموافقة، ولأبحث معه بقية التفاصيل والترتيبات والاتفاقات اللازمة لتنفيذ ذلك، وقد قابلت الرئيس «ميلتون أوبوتى» بمجرد وصولى إلى العاصمة الأوغندية، وكان بصحبتى السيد «جمال بركات » سفيرنا هناك وحضر المقابلة أيضا وزير الدفاع الأوغندى، وقد أبدى «أوبوتي» ارتياحه للاستجابة السريعة من الرئيس «جمال عبدالناصر»، وخاصة أن الاعتداءات كانت قد تصاعدت فى الفترة الأخيرة وأصبحت تسبب حرجًا شديدًا له ولنظامه.

وأثرت مع «أوبوتى » موضوع وجود الطيارين الإسرائيليين فى القوات الجوية الأوغندية وقلت له : إنه لا يعقل أن يعمل الطيارون المصريون بجانب الطيارين الإسرائيليين ، وردَّ «أوبوتى» على الفور بأن هذا مطلب عادل وأنه على استعداد للتخلص منهم جميعًا، وطلب أن يحل محلهم طيارون مصريون، واتفقنا على بقية التفاصيل الخاصة بحضور الطائرات والطيارين المصريين وكيفية عملهم ومعاملتهم، ثم ترك للرئيس «أوبوتى» أن يحدد التاريخ الذى يرغب فى أن تصل فيه الطائرات والبعثة التى ستحل محل الطيارين الإسرائيليين على أن يبلغنا بذلك التاريخ عن طريق سفيرنا فى كامبالا، وكان هذا ما طلبه «أوبوتى » نفسه.

ولكن مضت مدة طويلة لم يحدد «أوبوتى » تاريخًا، ثم أبلغنا سفيرنا فى كامبالا أن العدوان على الحدود الأوغندية قد توقف تمامًا وانتهت الاستفزازات التى كانت تقوم بها قوات «تشومبى»، وطائراته، وأن «أوبوتى» لا يريد تصعيد الموقف طالما أنه حقق غرضه.

ومما لا شك فيه أن الاستجابة السريعة من جانب «عبدالناصر» وتسرب أخبار هذه الاستجابة كان هو السبب الرئيسى فى وقف العدوان على حدود أوغندا دون أن يرضخ «أوبوتى » لتهديدات «تشومبى». واستمرت حركة

الثوار الكونغوليين عبر الحدود واستمرت مساعدات «أوبوتى»، وكانت هذه النتيجة مرضية دون شك لكل من أوغندا ومصر.

ـ مساعدات عسكرية أخرى :

وقدمت مصر مساعدات عسكرية أخرى لدول أفريقية كثيرة وجدت فى ظروف مماثلة، ومن تلك الدو ل «**الكونغو برازافيل**»، فعندما زحفت جماهير الشعب على قصر «الأب يولو» مسقطةً بذلك أهم ركائز النفوذ الفرنسى فى أفريقيا - حيث كانت المجموعة الفرنسية تسمى باسم عاصمتها برازافيل - تعرّض النظام الجديد بزعامة «ماسمبا ديبا» لضغط فرنسا التى كانت تحاول إسقاط حكمه، وبرزت حاجة الحكومة الجديدة فى برازافيل لبناء جيش وطنى، ولذلك كان لجوئها إلى مصر طالبة مساعدتها فى إنشاء قوة من المظليين.

ووصلت «برازافيل» بعثة من الخبراء والضباط المصريين لإنشاء أول مدرسة للمظليين فى الكونغو، وكان من بين الضباط الذين تخرجوا على أيدى الضباط المصريين الرئيس الراحل «نجوابى» الذى استولى على الحكم بعد ذلك لأسباب قبلية فى المقام الأول، ولكنه استمر فى السياسة التقدمية التى كان قد أيدها سلفه، بل ربما كان أكثر تطرفا فى مناهضة الاستعمار، وقد كانت الكونغو «برازافيل» بزعامة «نجوابى» من بين الدول التى قطعت علاقتها بإسرائيل فى أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة ودون أى طلب أو تدخل من أحد.

وحدث أيضا أن قدمت مصر هدية أسلحة إلى «**بوروندى**» عبارة عن كمية من الأسلحة الصغيرة وعدد من الحمالات (وهى عربات مدرعة صغيرة تسلح برشاش البرن كان يستخدمها الجيش المصرى قبل التسليح الروسى) وكان ذلك فى أعقاب إعلان الجمهورية فى بوروندى بعد الإطاحة بالحكم الملكى هناك.

وهذه مجرد أمثلة لإيضاح الفكرة والهدف من المساعدات العسكرية التى كان يقدمها «عبدالناصر» للدول الأفريقية ، وهى تختلف بطبيعة الحال عن فكرة وأهداف الدول الكبرى فى تقديم هذا النوع من المساعدة.

فلم يكن «عبدالناصر» بطبيعة الحال يبغى نفوذًا أو سيطرةً على دولة أفريقية ، وإنما كان الهدف تشجيع هذه الدول على أن تتحرر، وأن تقف فى وجه أية سيطرة أجنبية ؛ ولذلك كان «عبدالناصر » منتبهًا إلى خطورة سباق التسليح فى أفريقيا، ولا يريد للدول الأفريقية أن تنزلق إلى هذا الطريق ، ولذلك كان يعمل دائما على احتواء المشاكل التى تنشأ بين هذه الدول وجيرانها سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو بتدخله المباشر.

الفصل الرابع

الأبعاد الإسلامية لسياسة مصر الأفريقية

- مساعدات مصر لمسلمى أفريقيا.
- علاقة مصر بالطرق الصوفية.
- مصر ترفض الانقسامات والتكتّلات على أساس دينى.
- عبدالناصر يؤيّد تنجانيقا وقيام تنزانيا واتحاد زنزبار.
- مصر تقف مع قضية الشعب الإرترى
- رئيس الحكومة النيچيرية يستغيث بعبد الناصر لوقف الغارات الجوية على العاصمة.
- مشكلة انفصال بياڤرا والحرب الأهلية فى نيچيريا.
- عبدالناصر يقرر مساعدة نيچيريا؛ لإنهاء الانفصال فى بياڤرا.
- إنجاز المهمة وإنهاء الحرب الأهلية.

- مساعدات مصر لمسلمى أفريقيا :

كان لمصر بعد ثورة يوليو نشاط إسلامى واسع فى أفريقيا، وقد أخذ هذا المجال جزءًا كبيرًا من المساعدات المادية التى قدمتها مصر للقارة، وكان ذلك فى شكل بعثات تعليمية إلى المناطق الإسلامية والمدارس، التى تفتحها الجمعيات الإسلامية فى أماكن كثيرة من القارة، فى زنزبار والصومال وسيراليون وتنزانيا وكينيا ونيچيريا وكل مكان طلب هذا النوع من المساعدات كما أرسلت كميات كبيرة من الكتب الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى جميع أنحاء القارة.

وقد أقامت مصر الكثير من المساجد فى أفريقيا أو ساهمت فى بنائها خلال الجمعيات الإسلامية العديدة التى تنتشر فى كل أنحاء القارة، كما أنشأت المراكز الإسلامية التى تجمع المسجد مع المدرسة وتقدم العلاج المجانى.

ووجهت مصر لأفريقيا إذاعة القرآن الكريم على موجة قصيرة، كما خصصت إذاعة لتعليم اللغة العربية؛ حيث لوحظ أن معظم المسلمين فى القارة وخاصة فى شرق أفريقيا يقرأون القرآن بحروفه العربية دون معرفة باللغة نفسها، وكان من السهل عليهم تعلمها بعد ذلك بالراديو، وخاصة إنهم يعتبرون تعلمها جزءًا مكملاً لدينهم، ووزعت أعداد هائلة من كتب تعلم العربية بالراديو وكان الإقبال عليها مذهلاً.

وخصصت المنح الدراسية لأفريقيا فى جميع الميادين بما فيها الأزهر الشريف والجامعات والمدارس الأخرى، وكان هناك اهتمام خاص بالمناطق الإسلامية، فعلى سبيل المثال كانت المنح الدراسية مفتوحة لإرتريا منذ عام ١٩٥٥، بحيث لا يرد أى طالب علم يأتى من إرتريا، وأعطيت التعليمات لأجهزة الأمن على الحدود بألا يمنع إرترى من دخول الأراضى المصرية؛ حيث كان الإرتريون يحضرون إليها سيرًا على الأقدام للالتحاق بالأزهر وذلك نتيجة للاضطهاد الذى كانوا يلاقونه أثناء حكم الإمبراطور «هيلاسلاسى» حتى أنه طلب من «جمال عبدالناصر» - فى إحدى زياراته إلى القاهرة - أن تقدم المنح المخصصة للإرتريين فى الأزهر عن طريق الحكومة الأثيوبية، ولكن «عبدالناصر» رفض متحججًا بأنه لا يستطيع التدخل فى شئون الأزهر.

فقد كان «عبدالناصر» يرى ضرورة فتح أبواب العلم أمام المسلمين، وخاصة فى المناطق التى حرموا فيها من فرص التعليم لمجرد أنهم مسلمون، وكان يشعر أن مسئولية خاصة فى هذا المجال تقع على عاتق مصر بصفتها أقدم دولة إسلامية فى أفريقيا، وأكثر دولها قدرة على تقديم هذا النوع من المساعدات.

وبالرغم من أن الدين الإسلامى هو أوسع الأديان انتشارًا فى أفريقيا فإن المسلمين فى معظم أنحاء القارة لم ينالوا من التعليم نفس الحظ الذى ناله المسيحيون فيها، ففى نيچيريا على سبيل المثال كان عدد الطلاب من الشمال المسلم الموجودين فى جامعة أبادان عام ١٩٥٩ يبلغ ١٤ طالبا فقط فى حين كان عدد الطلاب المسيحيين من الشرق ٣٥٤ طالبا (١) ، وعلما بأن تعداد الشمال المسلم يصل إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف سكان الإقليم الشرقى المسيحى.

وقد نشأ عن ذلك أوضاع غريبة فى كثير من البلاد التى توجد فيها أغلبية إسلامية، حيث نجد الأقلية المسيحية التى نالت قسطًا وافرًا من التعليم تتولى منصب الإدارة والحكم فى عهد الاستعمار، فتستقل الدولة وعلى رأسها هذه الأقلية المسيحية، وقد حدث ذلك على سبيل المثال فى تشاد التى استقلت تحت حكم "تومبلباى" المسيحى، فى حين أن الأغلبية الساحقة من سكان تشاد تدين بالإسلام، وكانت هذه هى نفس الأوضاع التى أدت إلى الثورة هناك، ورأينا أيضًا مشاكل مماثلة فى نيچيريا وغيرها.

وترجع هذه الأوضاع إلى أن الدول الاستعمارية كانت تترك التعليم فى مستعمراتها للإرساليات التبشيرية التى كان المسلمون يمتنعون عن إرسال أبنائهم إليها، كما أن الأرساليات التبشيرية كانت تركز نشاطها فى المناطق غير الإسلامية حيث يسهل اجتذاب الأفارقة وتحويلهم إلى الدين المسيحى، وهذا ما يفسر التفاوت الكبير فى نسبة التعليم بين القبائل النيچيرية ، فهى عالية بين قبائل الإيبو غير المسلمة فى شرق نيچيريا والتى تحول معظمها إلى المسيحية، ومنخفضة بين قبائل الهوسا والفولانى المسلمة فى شمال نيچيريا.

ولذلك كان «عبدالناصر » يرى أهمية تعليم المسلمين فى أفريقيا وضرورة أن يكون من بينهم الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات، وربما كان ذلك أحد أسباب تطوير الأزهر الشريف وتوسيع مجال الدراسة فيه لتشتمل

---

(١) R.SKlar. Nigerian Political Parties Princeton University U. S. A. , 1963

على بعض الكليات العملية والتخصصات الأخرى.

وبطبيعة الحال لم يكن فى مقدور مصر أن تتولى مسئولية التعليم فى هذه المناطق كلها، ولكنها كانت تريد أن تُوجِد النخبة المتعلمة من المسلمين فى كل مكان فى أفريقيا.

وكانت مصر تقدم المساعدات إلى مسلمى أفريقيا عن طريق هيئات عديدة منها: وزارة الأوقاف، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والأزهر، والمؤتمر الإسلامى فى بداية الثورة، علاوة على أجهزة الدولة الأخرى.

ولم تشأ مصر أن يصحب هذه المساعدات ضجيج أو دعاية تتناسب مع حجمها؛ وذلك لأن مساعدة المسلمين فى كثير من الأحوال كانت تثير شكوكا وحساسيات لدى بعض الزعماء والحكومات، خاصة المسيحية التى كانت تسيء فهم دوافع مصر وراء هذه المساعدات متأثرة فى ذلك بالدعايات الاستعمارية المغرضة التى حاولت التشكيك فى دور الأزهر الشريف ورسالته فى أفريقيا.

وحتى الرئيس «سيكوتورى» لم يسلم من التأثر بهذه الدعاية الظالمة فى وقت من الأوقات، وكان ذلك فى بداية عام ١٩٦٠ عندما لاحظنا فتورا فجائيا يصيب العلاقات المصرية - الغينية، ولم نستطع الاهتداء إلى أسباب ذلك إلا بعد أن اتصل بنا سرا أحد موظفى وزارة الخارجية الغينية، وكان من الذين تخرجوا فى جامعة القاهرة، والذى أصبح وكيلاً لوزارة الخارجية وكان يعرف حقيقة نشاطنا الأفريقى بما فيه النشاط الإسلامى وأهدافه، وذلك من خلال تردده على الرابطة الأفريقية، ومكتب الشئون الأفريقية قبل استقلال غينيا، عندما كان يعيش فى القاهرة، فكشف لنا هذا الموظف عن سر الفتور الفجائى عندما أطلعنى - فى إحدى زياراتى إلى غينيا - على عدة تقارير سرية أعدت فى وزارة الخارجية الغينية وعُرِضت على الرئيس «سيكوتورى»، وكانت هذه التقارير تحتوى على أخبار مضللة وتحليلات خاطئة تدعى أن عبدالناصر يسعى من خلال الأزهر الشريف ونشاطه الإسلامى الكبير فى أفريقيا إلى إقامة إمبراطورية إسلامية فى القارة تحكم من القاهرة، وأن نشاطه هذا يستهدف فى المقام الأول الدول ذات الأغلبية الإسلامية مثل: غينيا، التى يريد لها أن تصبح جزءا من إمبراطوريته.

وأغلب الظن أن هذه التقارير كانت قد أعدت على أخبار مضللة دستها المخابرات الفرنسية بطرق غير مباشرة؛ حيث كانت فرنسا فى دعايتها السوداء ضد مصر تحاول إعطاء هذه الصورة، وخاصة فى الدول الأفريقية

الناطقة بالفرنسية، واستغلت فرنسا فى ذلك ما كتبه عبدالناصر عن «الدائرة الإسلامية» فى كتابه «فلسفة الثورة».

وقد مكننا الاطلاع على هذه التقارير من القضاء على مخاوف «سيكوتورى» وإجلاء كل الحقائق امامه عن نشاطنا الإسلامى فى القارة الأفريقية، فزالت كل حساسية فى هذا المجال، حتى أننا كنا نرسل إلى غينيا فى كل عام عددا من الوعاظ والمقرئين لإحياء ليالى شهر رمضان المعظم، فكان«سيكوتورى» يصطحب بعضهم فى جولاته إلى جميع أنحاء غينيا ويقدمهم للجماهير باعتبارهم علماء الإسلام من الأزهر الشريف منارة الإسلام، وقد ساعدهم ذلك كثيرا فى أداء رسالتهم التى كانوا يذهبون إلى غينيا من أجلها، وذهب «سيكوتورى» بعد ذلك إلى حد أنه كان يرسل جميع الطلبة الغينيين الذين يبعثون فى مِنح دراسية إلى أوروبا لقضاء عدة أيام فى القاهرة قبل توجهُهم إلى مكان البعثة ؛ وذلك حتى يشاهدوا بأنفسهم مدى التقدم الحضارى الذى وصلت إليه دولة إسلامية - أفريقية قبل أن تبهرهم الحضارة والعواصم الأوروبية.

ـ علاقة مصر بالطرق الصوفية :

وبالرغم من أن مصر استطاعت بسرعة ان توطد علاقاتها بالجمعيات الإسلامية والطرق الصوفية ومشايخ الإسلام فى جميع أنحاء القارة، فإنها حرصت على أن تبقى هذه العلاقة فى نطاقها الدينى والثقافى وبعيدة تماما عن نشاطنا السياسى ، الذى كنا نباشره من خلال الأحزاب الوطنية وحركات التحرير فى المناطق الخاضعة للحكم الاستعمارى ومن خلال الحكومات الأفريقية وتنظيماته السياسية بعد الاستقلال.

فعلى سبيل المثال: كانت لنا علاقة قوية متينة بالطريقة «التيجانية» الواسعة الانتشار فى غرب أفريقيا وشيخها «إبراهيم إنياس» الذى كنا نقدم له العون المادى والثقافى قبل استقلال دول غرب افريقيا وبعد ذلك أيضا، وكان هذا الشيخ يُستقبل فى القاهرة بكل حفاوة وتكريم حتى انه كان فى كثير من الأحيان ينزل فى أحد قصور الضيافة، وكان "عبدالناصر" يستقبله فى منزله كلما حضر إلى القاهرة، هذا فى الوقت الذى نعلم فيه أن من تعاليم هذه الطائفة الإذعان للسلطة، حتى ولو كانت سلطة الاحتلال، فقد كان "عبدالناصر" يقول : إنه مهما كان ومهما قيل عن هؤلاء المشايخ، فهم الذين حفظوا الإسلام ونشروا الثقافة الإسلامية والعربية فى هذه المناطق الأفريقية، ومن هذا المنطلق كانت مساعدة مصر لهم.

وقد زرت بنفسى الشيخ «إبراهيم إنياس» حيث يعيش فى مدينة (كاولاك) بالسنغال ورأيت المدارس والجوامع التى تعلّم الدين واللغة العربية، ورأيت الكتب والمجلات المصرية تصل إلى هذا المكان البعيد والجميع فى (كاولاك) كان يستمع إلى إذاعة صوت العرب من القاهرة، علاوة على برامج الولوف التى تذيعها القاهرة من خلال البرامج الموجّهة إلى شعب السنغال، وفوجئت عندما رأيت العديد من تلاميذ الشيخ يحفظون مقتطفات طويلة من خطب «عبدالناصر» فى مجالات مختلفة، وأن الشيخ نفسه يحفظ الكثير منها، وكان ذلك كله قبل الاستقلال وفى وجود الاستعمار الفرنسى، ويبدو أن تعاليمهم الخاصة بالإذعان للسلطة مكّنتهم من ممارسة نشاطهم الثقافى والدينى فى فترات القهر الاستعمارى.

وقد كانت صلتنا بهذه الطرق والطوائف فقط من أجل المساعدة فى تعليم المسلمين ونشر الدعوة الإسلامية الصحيحة.

ـ مصر ترفض الانقسامات والتكتلات على أساس دينى :

وقد ابتعد «عبدالناصر» عن إقامة أى تكتلات من الدول الإسلامية فى أفريقيا؛ حتى لا يضيف تقسيمات جديدة ترتكز على أسس دينية ، إلى جانب التقسيمات الأخرى العديدة ، التى فُرضت على القارة والتى من شأنها تعطيل الوحدة فى أفريقيا، وإرهاق الدول الحديثة الاستقلال، وصرفها عن عدوها الحقيقى وهو الاستعمار ووسائله الجديدة.

ولنفس هذه الأسباب كان «عبدالناصر» يفضل دائما أن يعرض مشكلة فلسطين فى أفريقيا كقضية سياسية وليست مجرد قضية دينية، فهى قضية استعمار استيطانى وتفرقة عنصرية، وهو أمر تفهمه الدول الأفريقية جيدا؛ حيث توجد نماذج الاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا وروديسيا، وحيث المعاناة من التفرقة العنصرية.

وقبل استقلال كينيا مباشرة ظهرت فكرة استقلال الساحل الكينى بعيدا عن كينيا، فمعظم سكانه من أصل عربى ويعتنقون الإسلام، وحضرت وفود من مسلمى هذه المنطقة تطلب مساعدة مصر لتحقيق هذه الفكرة، وأبلغنا هؤلاء أن الإنجليز أوحوا لهم بأنهم لا يمانعون فى استقلال الساحل، ولكنهم يريدون أن يروا تزايد الدعوة حول هذه الفكرة ؛ حتى يمكنهم الاستناد إلى ذلك عندما يقدمون على هذه الخطوة، كما علمنا منهم أنهم حضروا إلى القاهرة بعلم السلطات البريطانية.

ولا أعرف إذا كان الإنجليز فى ذلك الوقت يريدون بهذا التحريض السافر تحقيق فكرة تقسيم كينيا بالفعل، أم كان هدفهم توريط مصر للوقيعة بينها وبين الحركة الوطنية فى كينيا بزعامة "كيناتا" وحزب "كانو".

ومهما كان الهدف وراء ذلك فقد كانت مصر ترفض الفكرة من أساسها، فمصر ضد سياسة البلقنة التى كانت تقوم بها الدول الاستعمارية فى أفريقيا؛ بقصد إنشاء دويلات صغيرة مع توريثها كل أسباب الخلاف بينها وبين جيرانها؛ الأمر الذى يجعلها تعيش فى خطر دائم معتمدة على حماية الاستعمار.

وأهم من ذلك كله كانت مصر تخشى أن يؤدى قيام دويلة إسلامية عربية فى هذه المنطقة، وعلى حساب دولة أفريقية هى كينيا، إلى حملة اضطهاد ضد بقية العرب والمسلمين فى منطقة شرق أفريقيا كلها وظهور التفرقة بين العربى والأفريقى، وهو أمر ليس فى مصلحة العرب ولا مصلحة الإسلام الذى استعاد قوته وسرعته فى الانتشار من مبادئه السمحة، فالإسلام لم يعرف الحاجز اللونى الذى لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء. فقد كان لسمو الحضارة الإسلامية فى هذا الشأن من اختلاط الجاليات العربية والفارسية بقبائل البانتو الأفريقية.

ولا شك أن اقتطاع هذا الجزء من كينيا وتركها دون منفذ على المحيط كان من شأنه أن يثير بقية العناصر غير المسلمة فى المنطقة على العرب والمسلمين، ويحد بالتالى من انتشار الإسلام الذى مازال ينمو فى سرعة تفوق نمو أى دين آخر.

ولنفس هذه الأسباب كان موقف مصر من ثورة زنزبار عندما قامت فى يناير سنة ١٩٦٤ وأنهت حكم السلطان وقتلت أعدادا كبيرة من مؤيديه، فقد أثارت هذه الثورة اهتمام مصر وقلقها فى البداية، فالنظام القديم هناك كان على صلة وثيقة بمصر، كما كان زعيم الحزب الحاكم السيد «على محسن» شديد الالتصاق بالقاهرة، وكانت لنا بحزبه صلات ثقافية وثيقة قبل الاستقلال وبحكومته بعد الاستقلال، وقد صورت أجهزة الإعلام الغربية هذه الثورة فى البداية على أنها مقتل أمة عربية بل قال عنها الكثيرون : إنها مذبحة المسلمين فى زنزبار.

وكان الأمرأبعد ما يكون عن ذلك، فجميع سكان زنزبار من المسلمين، وبالتالى لا يمكن لهذه الثورة أن تكون ضد المسلمين، ولكنها فى حقيقة الأمر كانت ثورة اجتماعية، ثورة ضد السلطان والطبقة الحاكمة التى تراكمت فى يدها ثورة البلاد، وكانت هذه الطبقة التى قامت ضدها الثورة

تتكون فى معظمهما من العرب؛ فالسلطان من أصل عربى منذ بسطت عمان - فى عهد أسرة اليعارية - سيطرتها على الجزيرة فى أوائل الثلاثينيات من القرن الثامن عشر بعد أن خلصتها من الحكم البرتغالى.

أما غالبية الشعب فى زنزبار فهم ممن اختلطت فيهم الدماء الفارسية بقبائل البانتو الأفريقية منذ أن خضعت الجزيرة العربية لدولة الزنج التى أسسها الفرس عام ٩٧٥ ميلادية على ساحل أفريقيا الشرقى، متخذين من «كلوة» عاصمة لهذه الدولة، كما اختلطت فيهم أيضا الدماء العربية اختلاطا كبيرا نتيجة اختلاط العرب الذين جاءوا إلى هذه الجزيرة كتجار واختلطوا بأهلها منذ فجرالتاريخ.

وكانت سيطرة القلة الحاكمة التى كانت تزهو بأصلها العربى الخالص من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ظهور «الأفروشيرازية» كانتماء وأصل عرقى وثقافى، جذب الأغلبية العظمى من الجزيرة فى مواجهة هذه القلة، حدث ذلك رغم أنه من غير الممكن - فى حقيقة الأمر - وضع الحدود الفاصلة بين ما هو عربى وما هو شيرازى أو فارسى فى الشعب السواحيلى، الذى تتكون منه الغالبية العظمى من سكان زنزبار ، والتى اختلطت فيها الأصول العربية والفارسية بأصل البانتو الأفريقى.

ورغم إدراك القاهرة للأبعاد الاجتماعية لثورة زنزبار منذ البداية، فإنها كانت قلقة ؛ خشية أن تتجاوز الثورة هذه الأبعاد فتتحول إلى كراهية واضطهاد تنتقل من الجزيرة إلى الساحل الأفريقى ضد كل ما هو عربى، خاصة وأن إذاعات معظم الدول العربية كانت قد بدأت حملة من الهجوم الشديد على الثورة فى الوقت الذى كانت المشاعر الأفريقية فى دول الساحل تؤيدها وتباركها.

ورأى «عبدالناصر» أن اعتراف مصر السريع بثورة زنزبار من شأنه أن يضع حدا لعمليات القتل والاضطهاد ضد العناصر القديمة فى زنزبار، كما أنه يعطى الفرصة للثورة؛ لكى تؤكد بعدها الاجتماعى وتكشف عنه فتعمل على وقف حملة الكراهية ضد العرب وقرر إيفادى لمقابلة القادة فى زنزبار بقصد تحقيق هذه الأهداف.

وقد رحَّب النظام الجديد فى الجزيرة بخطوة مصر هذه، واسْتُقْبِلْتُ بحفاوة بالغة، فكان فى استقبالى فى المطار أعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا، ووجدت أننى أعرف معظمهم، والكثير منهم كان قد سبق له الإقامة فى مصر، وقد تأكد لنا ما كان قد سبق وصوله لنا من معلومات وما كان

قد سبق وصولنا إليه من تقديرات بخصوص هذه الثورة التى شوهت أجهزة الإعلام الغربية وجهها فى الأيام الأولى، ولمسنا حرص النظام الجديد فى زنزبار على تعزيز صلته بالدول العربية وبمصر على وجه الخصوص.

وفى هذا الجو الجديد استطاعت مصر أن تبدى اهتمامها بسلامة الزعماء السابقين الذين كانوا قد اعتقلوا والذين كانوا على صلة سابقة بنا، ومنهم السيد «على محسن» وبعد أن استقرت الأمور وأفرج عنهم حضر العديد منهم للإقامة فى القاهرة.

ـ «عبدالناصر» يؤيِّد «تنجانيقا» وقيام «تنزانيا» و«اتحاد زنزبار» :

وكان من نتائج ثورة زنزبار اتحاد الجزيرة مع تنجانيقا فى دولة جديدة هى «تنزانيا» (زنزبار وتنجانيقا)، وقد أيَّدنا هذا الاتحاد الذى رأى فيه البعض اختفاء دولة إسلامية ورأينا ـ نحن ـ فيه ازدياد نفوذ المسلمين فى شرق أفريقيا، فتعداد المسلمين فى تنجانيقا يفوق تعداد زنزبار كلها، ولكن تأثيرهم كان محدودا لتخلف مستواهم الثقافى، فالتعليم – كما سبق وأوضحنا من قبل – كان متروكا فى عهد الاستعمار الإنجليزى للإرساليات التبشيرية فى معظمه، بعكس زنزبار التى كان سكانها جميعا من المسلمين وحصلوا على نصيبهم من التعليم، علاوة على جهود مصر الثقافية فى هذه الجزيرة والأعداد الضخمة التى كان يرسلها «على محسن» للتعليم فى القاهرة، هذا علاوة على ارتفاع المستوى الحضارى للجزيرة التى كان يحكم منها الساحل الأفريقى فى وقت من الأوقات.

وبعد الاتحاد مع «زنزبار» استفادت «تنزانيا» بالكفاءات الموجودة فى الجزيرة وعُيِّنَ منهم الوزراء والمديرون والسفراء وحتى نائب رئيس الجمهورية أصبح يعين من المسلمين من أبناء زنزبار.

وانعكس ذلك كله على أوضاع المسلمين فى تنزانيا، وزالت الحساسيات التى كانت تتواجد عادة ضد المسلمين فى الدول الأفريقية التى تستقل بعد أن أصبح الحكم فيها للوطنيين من غير المسلمين، فقد سبق أن حاولت مصر – على سبيل المثال – إقامة مركز إسلامى فى دار السلام بعد الاستقلال مباشرة ، ولكنها لم تنجح فى الحصول على موافقة الحكومة الجديدة، أما بعد إعلان الاتحاد الجديد وإقامة تنزانيا فقد أنشأت مصر

اكبرمركز إسلامى لها فى أفريقيا فى دار السلام. العاصمة التنزانية بعد أن أصبح المسلمون هناك يتمتعون بمكانة خاصة.

وهكذا بعد أن كان الإسلام فى منطقة شرق أفريقيا محصورا فى دويلة صغيرة لم يتعدَّ عدد سكانها المليون نسمة تحيطها دول تتربص بها وتخشى نفوذها الإسلامى فى المنطقة حيث تنتشر الأقليات المسلمة ، أصبح تأثير الإسلام ونفوذه عظيما فى دولة أكبر تعدادا (عشرة ملايين فى ذلك الوقت) قادرة بدورها على التأثير فى منطقتها وفى أفريقيا كلها، وقد انعكس ذلك بالتالى على العلاقة الوثيقة التى نشأت بعد ذلك بين «عبدالناصر» والرئيس «نيريرى»، فزار «عبدالناصر» تنزانيا وجزيرة زنزبار وحضر «نيريرى» إلى القاهرة وتوثقت الروابط بين البلدين إلى حد بعيد.

ولم يقتصر تأثير ثورة زنزبار واتحادها فى دولة تنزانيا على هذا المجال الإسلامى فقط وإنما تعدَّاه إلى أبعد من ذلك؛ فقد كان الاتحاد بداية التحول نحو الاشتراكية فى تنزانيا؛ فرغم أن الرئيس «نيريرى» عبَّر عن فكره الاشتراكى بعد ستة أشهر فقط من الاستقلال فى تنجانيقا فى ورقته المشهورة التى عُرفت باسم يوجاما "Ujama" أى أسس الاشتراكية الأفريقية ، فإن الخطوات العملية التى لم تبدأ إلا بعد قيام الدولة الجديدة وتشجيع شركائه الجدد الذين كان حماسهم للتحول الاشتراكى كبيرا، فكان إعلان «أروشا» الشهير فى عام ٦٧ الذى أعلن فيه «نيريرى» ما سمِّى «إعلان السياسة الاشتراكية وسياسة الاعتماد على النفس» وكانت هذه هى الخطوات العملية نحو التحول الاشتراكى فى تنزانيا.

وكان من نتائج الاتحاد أيضا فتور العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل التى كانت قد نجحت فى إقامة علاقة طيبة مع «تنجانيقا» عقب الاستقلال مباشرة، فى الوقت الذى كانت فيه «زنزبار» ترفض إقامة أية علاقة مع إسرائيل، وحاولت إسرائيل فتح قنصلية لها فى زنزبار بعد الاتحاد الجديد، ولكنها قوبلت أيضا بالرفض، كما رفضت محاولاتها فى إقامة أية علاقة من نوع آخر مع الجزيرة ، وكان على «نيريرى» والحكومة التنزانية مراعاة شعور شركائها الجدد وشعور المسلمين فى كل تنزانيا،الذين تأثروا بموقف زنزبار فأصبحت تنزانيا بعد ذلك من الدول المؤيدة للحق العربى فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجميع المحافل الدولية، وأدى ذلك إلى فتور العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل.

وهكذا نجد أن ثورة زنزبار كانت ثورة فى صالح الإسلام والمسلمين وفى صالح العرب، وأصبح لهذه الثورة تأثير عظيم فى الدولة الجديدة، فقديما قالوا:« إذا دقت الطبول فى زنزبار رقصت شرق أفريقيا».

ـ مصر تقف مع قضية الشعب الإرترى :

وفى إرتريا حيث الأغلبية الإسلامية ، كانت مصر أول دولة فى العالم تقف مع الشعب الإرترى وتساعده على مقاومة اضطهاد حكم الإمبراطور «هيلاسلاسى» الرجعي وتعصبه ضد المسلمين.

فقد كانت إرتريا ترتبط بأثيوبيا فى اتحاد فيدرالى أقرّته الأمم المتحدة، وكان هذا الاتحاد يسمح لإرتريا بأن تحتفظ بشخصيتها وكيانها،حيث كانت لها لغتها الخاصة وقوميتها كما كان لها برلمانها وحكومتها، ولكن الإمبراطور «هيلاسلاسى» كان يسير فى مخطط يهدف إلى القضاء على الشخصية الإرترية تماما؛ تمهيدا لإذابتها وجعلها مجرد إقليم من أقاليم أثيوبيا، وتركزت السلطة فى يد الحاكم العام لإرتريا والذى كان يعينه الإمبراطور، وزاد عدد الموظفين الإثيوبيين بشكل جعلهم مسيطرين على الجهاز الإدارى سيطرة تامة هناك، ووصل الأمر إلى حد إلغاء اللغة التجرينية لغة إرتريا الأصلية وحلت محلها اللغة الأمهرية التى أصبحت وحدها اللغة الرسمية لكل إثيوبيا.

وكان المسلمون الإرتريون مضطهدين أيضا ؛ لكونهم مسلمين، شأنهم فى ذلك شأن جميع مسلمى أثيوبيا الذين يشكلون أكثر من نصف السكان هناك، ورغم ذلك لم نكن نجد لهم أثرا فى المناصب الرئيسية للدولة وتركوا فى حالة من الفقر والتخلف يرثى لها.

وكان يحلو "لهيلاسلاسى" أن يصف بلاده بأنها جزيرة مسيحية يحيط بها المسلمون من كل ناحية، وهذا ما كان يقرؤه القادم إلى أديس أبابا فى كتيبات السياحة التى تقدمها الدولة متجاهلة بذلك نصف سكانها من المسلمين.

وكانت أثيوبيا منطقة نفوذ أمريكية، وسمح «هيلاسلاسى» لأمريكا بإقامة قاعدة جوية ، وقاعدة اتصال فى أسمرة العاصمة الإرتيرية ، كما سمحت أثيوبيا لإسرائيل بعمل شركات فى إرتريا كان أهمها : شركة (إنكودا) ؛توطئة لجعل إرتريا قاعدة لتجارتها ونشاطها الاقتصادى فى شرق أفريقيا، واتخذت إسرائيل من أسمرة أيضا قاعدة لنشاط مخابراتها فى المنطقة كلها.

وقامت أثيوبيا بنشاط واسع فى السودان لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، يهدف إلى محاربة فكرة الاتحاد بين مصر والسودان، وكان ذلك فى فترة الانتقال التى حددتها الاتفاقية التى أبرمتها مصر مع إنجلترا بشأن السودان فى فبراير سنة ١٩٥٣، وأصبح مكتب الاتصال الأثيوبى فى

الخرطوم قاعدة أساسية من قواعد النشاط المناهض لمصر هناك.

وكان لأثيوبيا دور خطير فى تدعيم الحركات الاقتصادية فى جنوب السودان ، كما عملت - باعتبارها إحدى الدول المشتركة فى حوض نهر النيل - على عرقلة أية اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل ، وكان الاتفاق بين مصر والدول المشتركة معها فى حوض النيل أمرا ضروريا فى ذلك الوقت، حتى تستطيع مصر المضى فى تنفيذ مشروع السد العالى.

وذهب «هيلاسلاسى» فى عدائه للثورة المصرية إلى حد العمل على فصل الكنيسة الأثيوبية واستقلالها تدريجيا عن كنيسة الإسكندرية، التى كانت تعيِّن بطريرك أثيوبيا، وترسم مطارنة الكنيسة الأثيوبية، وكانت تتمتع بمكانة ونفوذ عظيمين هناك.

ومن أجل ذلك كله اتخذت مصر موقفا واضحا من القضية الإرترية، وفى بداية عام ١٩٥٥ اتخذت عدة قرارات متعلقة بهذه القضية وذلك بعد تقييم شامل لموقف أثيوبيا ودراسة الأوضاع فى إرتريا وهى:

أولا : توجيه إذاعة من القاهرة إلى شعب إرتريا باللغة التجرينية لغة البلاد التى ألغاها «هيلاسلاسى» ، وخُصصت هذه الإذاعة لفضح خطط أثيوبيا التى كانت تتخذها للقضاء على الكيان الإرترى ، كما كان من أهداف هذه الإذاعة مواجهة ومهاجمة سياسة الإمبراطور المتخلفة والمبنية على التعصب الدينى.

ثانيا: فتح أبواب الأزهر الشريف والتعليم العام والجامعة فى مصر أمام الطلبة الإرتريين، وعمل خطة لاستجلاب أعداد كبيرة منهم لشغل المنح التى تخصص لهم، وذلك رداً على إهمال «هيلاسلاسى» لتعليم المسلمين هناك.

ثالثا: قبول اللاجئين السياسيين من إرتريا واحتضانهم والسماح لهم بالعمل السياسى فى القاهرة، وقد حضر إلى القاهرة الزعيم الإرترى المعروف «ولد آب ولد ماريام» الذى نجا من سبع محاولات اغتيال دبرتها ضده السلطات الأثيوبية ، مما جعل منه أسطورة فى إرتريا، ثم جاء زعماء غيره هم : « إبراهيم سلطان» و«آدم إدريس» وكثيرون آخرون بعد ذلك.

رابعا: تقديم المساعدات المادية للحركات الإرترية التى تناهض «هيلاسلاسى» وسياسته.

وبالرغم من أن مصرتقيدت فى سياستها الأفريقية بعدم التدخل فى شئون أية دولة أفريقية مستقلة ، وقصرت مساعداتها لحركات التحرير على

تلك الموجودة فى مناطق الاستعمار؛ حتى لا تضع أعباء على الحكومة الأفريقية، فإن الوضع بالنسبة لأثيوبيا كان مختلفا تماما لعدة أسباب :
أولها: لأن «هيلاسلاسى» هو الذى بدأ فى سياسته العدوانية ضد مصر وتحالف مع إسرائيل. وثانيها: لأن الوضع فى إرتريا يختلف عن مجرد رغبة شعب أو إقليم فى الانفصال كما حدث على سبيل المثال فى كاتنجا أو بيافرا أو جنوب السودان، فقد كان شعب إرتريا يناضل من أجل الحفاظ على الأوضاع الدستورية التى اقرتها الأمم المتحدة ، وقد كان «هيلاسلاسى» هو المعتدى على هذه الأوضاع ، علاوة على الاضطهاد الدينى الذى قام على اساسه حكم «هيلاسلاسى».

وعندما قامت منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ واتخذت أديس أبابا مقرا لها، حاول «هيلاسلاسى» أن يغيِّر من صورته أمام الأفارقة ، فعمل على ألا يصطدم بالمشاعر الوطنية فى أفريقيا، حتى ولو أدى الأمر إلى الوقوف فى صف حركات التحرير فى كثير من الأحيان.

كما عمل الإمبراطور على الا ينحاز بصفة دائمة داخل منظمة الوحدة الأفريقية إلى القوى الرجعية التى كان هو بكل تأكيد جزءا منها، فكانت سياسة «هيلاسلاسى» الأفريقية لا تعكس بأية حال من الأحوال أوضاعه أو سياسته الداخلية ، بل على العكس من ذلك كله، كان يحاول بسياسته الأفريقية المتطورة أن يصرف الأنظار عن حقيقة أوضاعه الداخلية المغرقة فى التخلف والرجعية والتعصب الدينى.

كما كان يحاول أيضا أن يصرف الأنظار عما يرتكبه من جرائم فى حق الشعب الإرترى، وكان أخطر هذه الجرائم هو قراره بضم إرتريا نهائيا إلى أثيوبيا مستندا إلى تمثيلية جرت فى البرلمان الإرترى اتخذت فيها هذا القرار المصيرى الخطير بالتصفيق ، وليس بأخذ الأصوات ودون سماع صوت المعارضة، بعد أن كان قد أعد لهذه التمثيلية مزوِّرا بذلك إرادة الشعب الإرترى ، وفعلته هذه كان «هيلاسلاسى» قد بذَر بذور الثورة الإرترية.

ولا شك أن قيام منظمة الوحدة الأفريقية كان سببا فى الحد - بعض الشىء - من نشاطنا فى إرتريا، على الأقل من الناحية الإعلامية والدعائية ، فرغم أننا رفضنا طلب «هيلاسلاسى» المتكرر بوقف الإذاعة التجريبية من القاهرة، فإننا اضطررنا إلى وقف الهجوم الذى كانت تشنه هذه الإذاعة، ولكن مجرد الإصرار على بقاء هذه الإذاعة كان يحدد بكل تأكيد موقف مصر المؤيد للكيان الإرترى.

ويهمنى فى هذا المجال أن أشير إلى نقطتين: **الأولى**: أننا لم ننظر لمشكلة إرتريا كمجرد مشكلة دينية فقط، بل إننا كنا نرى الأبعاد السياسية للقضية ونضعها فى المقدمة، وهى تتلخص فى حق الشعب الإرترى فى تقرير مصيره، ولذلك حرصنا على أن يكون لنا اتصال أيضا بالعناصر المسيحية فى إرتريا من أمثال «ولد آب ولد ماريام» الذى كان يتولى الإذاعة التجرينية، **والنقطة الثانية** : هى أنه لم يكن وليس لنا أية مصلحة فى أن تستقل إرتريا بعيدا عن أثيوبيا، فهذا شىء متروك للشعب الإرترى نفسه، ولكننا كنا مع شعب إرتريا وهو يقاوم اضطهاد الإمبراطور وقهره وحكمه الفاسد عندما أراد أن يعتدى على حقوق الشعب الإرترى، التى ضمنها له دستوره وأقرتها الأمم المتحدة ، خاصة وأن مصر كانت من الدول التى صوَّتت لصالح الاتحاد الفيدرالى عندما تقرر ذلك فى الأمم المتحدة قبل قيام الثورة.

- رئيس الحكومة النيجيرية يستغيث بعبدالناصر لوقف الغارات الجوية على العاصمة.

فى شهر أغسطس ١٩٦٧ تسلم « جمال عبدالناصر» رسالة من الكولونيل «جوان » رئيس حكومة نيجيريا الفيدرالية ، ورئيس المجلس العسكرى هناك يعرض فيها الخطر الذى تتعرض له بلاده؛ نتيجة غارات الطائرات التى أصبح يمتلكها «أجوكو» قائد الانفصال ببيافرا، والتى أصبحت تقصف العاصمة «لاجوس» يوميا دون أن تجد أية مقاومة، الأمر الذى خلق حالة من الذعر أصابت الأهالى وسكان العاصمة على وجه الخصوص.

وأوضح «جوان» فى رسالته أنه استطاع الحصول على عدد من الطائرات (الميج ١٩) أمدَّه بها الاتحاد السوفيتى، ولكنه لا يجد الطيارين الذين يمكنهم العمل على هذه الطائرات، ومضى «جوان» يقول : إنه يعرف الظروف العسكرية الصعبة التى تمر بها مصر، كما يعرف أنها تحتاج لكل مقاتل ، ولذلك فإنه لا يرجو مساعدة منها، ولكنه فقط يرجو عبدالناصر أن يستخدم نفوذه لإقناع الرئيس الجزائرى «هوارى بومدين»، حتى يمده بعدد ممن الطيارين الجزائريين المدربين على طائرات (الميج ١٩) الموجودة لديه، حيث إنه فشل فى الحصول على طيارين من أى مكان آخر بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى، وأوضحت الرسالة أن مسألة الحصول على هؤلاء الطيارين أصبحت مسألة حياة أو موت.

وكانت الحرب الأهلية فى نيچيريا قد اندلعت منذ أعلن الكولونيل «اجوكو» الحاكم العسكرى لإقليم شرق نيچيريا استقلال الإقليم باسم جمهورية «بيافرا»، وذلك فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧، وألزم «أجوكو» شركات البترول بعدد من الرسوم الجمركية وعوائد البترول تدفع لحكومته الجديدة ، واستطاع الحصول على عدد من الطائرات يعمل عليها طيارون من المرتزقة الأوربيين. أغلبهم من الذين كان قد استأجرهم «تشومبى » عندما قام بمحاولته الانفصالية فى إقليم كاتنجا، وأصبح الخطر الذى تتعرض له نيچيريا الفيدرالية بمحاولة انفصال إقليم بيافرا الغنى بالبترول شديد الشبه بذلك الخطر الذى سبق أن تعرض له الكونغو بمحاولات فصل إقليم كاتنجا الغنى بالمعادن.

وكان انفصال "بيافرا" يعنى تمزيق نيچيريا تماما واستقلال بقية الأقاليم النيچيرية الأخرى، وكان هذا بالفعل ما ينادى به «أجوكو» الذى كان يرى أن أسس الوحدة الفيدرالية قد انهارت تماما بعد المذابح التى أقامها الشماليون المسلمون لقبائل الأيبو من سكان الإقليم الشرقى، كما كان يرى أن الحل الوحيد هو إقامة اتحاد (كونفيدرالى) من أربع دول مستقلة تمامًا هى الأقاليم الأربعة فى نيچيريا وأن يكون لها منها جيش وبوليس مستقلان وسيطرة كاملة على مواردها الاقتصادية.

ـ مشكلة انفصال "بيافرا" والحرب الأهلية فى «نيچيريا» :

وكانت المشكلة ـ فى حقيقتها ـ ذات أبعاد دينية وقبلية وثقافية وسياسية، فنيچيريا التى كان يبلغ تعدادها٥٥,٤ مليون نسمة (وفقا لإحصاء عام ١٩٦٣) مقسّمة إلى أربعة إقاليم متحدة فيدراليا، علاوة على منطقة لاجوس العاصمة حيث توجد الحكومة الفيدرالية، وأكبر هذه الأقاليم هو الإقليم الشمالى الذى كان تعداده قد وصل إلى ٢٩,٨ مليون نسمة معظمهم (أكثر من ٧٥٪) من قبائل الهوسا المسلمة، والإقليم الغربى ١٤,٤ مليون نسمة منهم حوالى ٥٠٪ من المسلمين، أما الأقليم الشرقى ـ وفقا لنفس الإحصاء ـ فيبلغ تعداده ١٠,٣ مليون نسمة يكاد يكون جميعهم من المسيحيين ، وأخيرا الإقليم الغربى الأوسط وكان تعداده يبلغ ٢,٥ مليون نسمة فقط غالبيتهم من المسيحيين.

وقد جاء تمركز المسيحيين فى شرق «نيچيريا» نتيجة للسياسة التى وضعها الإنجليز أثناء الحكم الاستعمارى، فقد اهتموا بتعليم قبائل الأيبو التى لم يكن قد دخلها الإسلام، وذلك عن طريق الإرساليات التبشيرية التى انتشرت فى كل مكان من شرق نيچيريا فتحولت هذه القبائل إلى المسيحية، وارتفعت نسبة التعليم فيها فى الوقت الذى أهملت فيه المناطق الإسلامية من كل جهد حقيقى للتعليم، وأصبحت أهم المناصب الإدارية فى نيچيريا فى يد المتعلمين من قبائل الأيبو المسيحية وهى الأقلية التى اعتمدت عليها الإدارة الإنجليزية – كعادتها – فى الاعتماد على الأقليات أينما وجدت.

ثم ظهرت الثروة البترولية فى الإقليم الشرقى فتولد إحساس لدى قبائل الأيبو بأنهم أصحاب القوة الاقتصادية والثقافية وأنهم التعبير عن التقدم التكنولوچى، واتجه هؤلاء بأنظارهم إلى الدول الغربية حيث الحضارة والمدنية التى بهرت مثقفيهم و جعلتهم يتصورون فيها الخلاص من كل مشاكلهم ، خاصة وأنهم كانوا قد ضاقوا بسيطرة الشمال المسلم رغم تخلّفه كثيرا عن شرق نيچيريا.

فالشماليون المسلمون فى «نيچيريا» يسيطرون على الحكم الفيدرالى هناك بحكم الأغلبية والارتباط القبلى والإقليمى الذى تدور حوله الحياة السياسية، وهى سيطرة يكفلها لهم نظام الحكم الفيدرالى والديمقراطى الليبرالى الذى نصَّ عليها دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٣، وقد زادت الممارسات الحزبية بعد الاستقلال من الإحساس بالمرارة الناتجة عن سيطرة الشمال ، وذلك لدى سكان المناطق الجنوبية فى نيچيريا بصفة عامة ولدى قبائل «الأيبو» فى شرق نيجيريا على وجه الخصوص.

وكانت هذه هى الأسباب التى أدت إلى الانقلاب الأول فى نيچيريا فى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦، حيث قام عدد من ضباط الجيش معظمهم من قبائل الأيبو بتدبير مؤامرة اغتالوا فيها معظم الزعماء المرموقين للشمال المسلم وعلى رأسهم: زعيم الشمال المعروف «السردونا أحمد وبيللو» رئيس الوزراء فى الإقليم الشمالى و«تفاو باليوا» رئيس الوزراء الفيدرالى، وتولى السلطة فى البلاد الچنرال «إيرونسى» وهو من الإقليم الشرقى، وعطل «إيرونسى» الدستور بعد أن خوَّل جميع السلطات التنفيذية والتشريعية الفيدرالية وأصبح قائدا للقوات المسلَّحة ورئيسا للحكومة العسكرية التى تولت السلطة التنفيذية فى البلاد.

ثم أصدر الچنرال «إيرونسى» مرسوما بإلغاء النظام الفيدرالى فى نيچيريا وجعلها دولة بسيطة موحدة وألغى الأقاليم الأربعة، وكان القصد من هذه الإجراءات الجديدة القضاء على سيطرة المسلمين فى الشمال،

وصحب ذلك ازدياد أعداد المتعلمين من قبائل «الأيبو» فى الجهاز الإدارى والفنى فى شمال نيچيريا. وكانت هذه الأعداد قد استقدمت لتدعيم سيطرة النظام الجديد.

وقد أدت هذه القرارات والإجراءات إلى مظاهرات واضطرابات عنيفة فى الإقليم الشمالى الذى وجد أبناؤه أن النظام الجديد يسلبهم كل شىء بعد أن قتل قادتهم وزعماءهم الذين كانوا يتمتعون أيضا بمكانة دينية كبيرة، وخرجت الجماهير الغاضبة فى الشمال تطالب بالانفصال الفورى للشمال، ثم امتد هذا السخط إلى العناصر الشمالية داخل الجيش فكان الانقلاب الثانى الذى تم فى أول أغسطس سنة ١٩٦٦ وقتلت القوات الثائرة الچنرال «إيرونسى» وعددا كبيرا من ضباط وجنود «الأيبو» ؛ انتقاما لمقتل زعماء الشمال فى يناير السابق، كما حدثت مذابح للعديد من افراد قبائل الأيبو الذين كانوا قد نزحوا للإقامة فى الشمال، وهرب أكثر من مليون ونصف المليون مواطن من الشمال إلى الشرق تاركين وظائفهم وأموالهم وممتلكاتهم.

وأعلن تعيين الكولونيل «يعقوب جوان» -وهو ضابط من الشمال - خلفا للچنرال «إيرونسى»، ثم أصدر «جوان» مرسوما أعاد فيه النظام الفيدرالى إلى نيچيريا كما كان قبل الانقلاب الأول، بالتالى هدأت النفوس فى الإقليم الشمالى.

وبالرغم من أن الجنرال الجديد كان شماليا فإنه اختير مسيحيا؛ حتى تهدأ النفوس فى الأقاليم الأخرى، وكان لذلك - بالفعل- أثره الطيب فى إقليم الغرب والغرب الأوسط، أما فى الإقليم الشرقى فقد كانت المرارة تملأ القلوب، لما حدث لعناصر الأيبو من مذابح وتشريد مضافة إلى خيبة الأمل الناتجة عن فشل الانقلاب الأول الذى وإن كان قد انتهى إلا أن أسبابه لم تكن قد انتهت وعادت لتفرض نفسها من جديد بعودة النظام الفيدرالى القديم.

وجاء رد الفعل لهذه المرارة من الحاكم العسكرى للإقليم الشرقى «أجوكو» الذى قاد الحركة الانفصالية هناك، فقد أعلن أنه لايعترف بالجنرال «جوان» رئيس الحكومة العسكرية الجديدة؛ لأن ما تم ضد الجنرال إيرونسى أمر غير شرعى، وإنه من المستحيل أن يعمل أفراد القوات المسلحة من الإقليم الشرقى فى جيش يضم الشماليين بعد المذابح التى قاموا بها ضد قبائل الآيبو.

وطالب «أجوكو» بإنشاء اتحاد كونفدرالى من الأقاليم الأربعة؛ لتصبح دولا مستقلة تماما لكل منها جيش وبوليس واقتصاد مستقل على أن تجمعها منظمة خدمات مشتركة وسوق اقتصادية يكون مقرها «لاجوس» العاصمة.

وقد بذلت محاولات كثيرة لإعادة القانون والنظام إلى نيچيريا كلها، وكانت هذه المحاولات تسعى إلى تعديل الأوضاع بما يضمن حقوق الأقليات فى نيچيريا ، ولكن مع الإبقاء على وحدة نيچيريا داخل الإطار الفيدرالى ، فقد تدخلت حكومة غانا للتوفيق بين القادة العسكريين والسياسيين.

ولكن كل هذه الجهود باءت بالفشل ، وأعلن « أجوكو» استقلال الإقليم الشرقى تحت اسم جمهورية بيافرا فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ ، وذلك لأن فكرة الانفصال كانت قد اختمرت فى ذهنه، بعد أن وجد العون والتشجيع من بعض الدول الغربية التى رأت أن فى مصلحتها قيام دولة جديدة من عناصر الأيبو المسيحية التى يتوفر لديها الكوادر الفنية الإدارية بالإضافة إلى الثورة البترولية، فمن الطبيعى أن يكون ارتباط هذه الدولة المسيحية الجديدة بالدول الغربية، وبالتالى يمكن تسليحها واستخدامها لإخضاع هذه المنطقة الإسلامية، وكان يشجع على هذا الاعتقاد وجود العداء القبلى التقليدى بين قبائل الأيبو فى الشرق وقبائل الهوسا فى الشمال، هذا العداء الذى عمَّقته الأحداث الأخيرة التى سالت بسببها الدماء من كلا الطرفين بما يؤكد استمرار العداء بينهما ووجوده بالقدر الذى يضمن مصالح هذه القوى.

وقد كان على رأس هذه القوى صاحبة المصلحة فى الانفصال والتى شجَّعت "أجوكو" «الولايات المتحدة الأمريكية» التى كانت استثماراتها فى نيچيريا قد بلغت ٢٠٠ مليون دولار معظمها فى ميدان البترول الموجود فى هذا الإقليم الشرقى، ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة تهتم بالسيطرة على منابع البترول فى هذه المنطقة التى يصل بترولها إلى العالم الغربى دون المرور فى قناة السويس أو دول منطقة الشرق الأوسط الملتهبة بأوضاعها السياسية المضطربة.

وكانت شركات الاستثمارات والمؤسسات ذات النفوذ القوى فى غرب أفريقيا - وأهمها المؤسسات الإنجليزية والألمانية - تجد هى الأخرى مصلحتها فى انفصال الإقليم الغنى، وتجد فى خلق كيان جديد على هذا النحو فى بيافرا يمكن أن يحمى مصالحها فى المنطقة كلها.

ولهذه الأسباب تدفقت على "أجوكو" كميات كبيرة من الأسلحة، وحصل على الطائرات التى كانت تُغير على «لاجوس» العاصمة؛ حيث توجد الحكومة العسكرية الفيدرالية كما وصل "بياڤرا" المرتزقة الأوروبيون من الذين يؤيدون كل انفصال يحدث فى الأقاليم الأفريقية الغنية والتى تتركز فيها رؤوس الأموال والسيطرة الأوروبية.

وكانت المؤسسات الأوروبية والأمريكية ذات المصالح فى هذه المنطقة تشارك فى تمويل عمليات التسليح وتسهل وصول الأسلحة إلى الإقليم الشرقى.

- «عبدالناصر» يقرر مساعدة «نيچيريا» لإنهاء الانفصال فى بياڤرا :

كانت قد توفرت لدينا فى ذلك الوقت معلومات تفيد بتدفق كميات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية إلى "بياڤرا"، وقد يكون ذلك أيضا من تخطيط السياسة الأمريكية، لكن إسرائيل نفسها كانت لها مصلحة فى تفتيت نيچيريا التى تضم أكبر تجمع إسلامى فى أفريقيا، كما كان لإسرائيل استثمارات هى الأخرى فى نيچيريا وتطمع فى أن يكون لها وضع مميز فى الدولة الجديدة الغنية، لذلك شجعت الانفصال وقدمت مساعداتها إلى أجوكو.

كان هذا هو الوضع فى نيچيريا عندما تسلّم «جمال عبدالناصر» طلب رئيس الحكومة العسكرية فى نيچيريا التوسط لدى "بومدين" من أجل إرسال الطيارين القادرين على التصدى لغارات أجوكو الجوية.

وكان ذلك أيضا بعد أسابيع قليلة من هزيمة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وفى الوقت الذى يستعد فيه «عبدالناصر» لحرب الاستنزاف وتهيئة الجيش لتحرير أرض مصر المحتلة، ولكنه لم يكن قد انتهى بعد من تهيئة الأوضاع الداخلية - بمشاكلها المترتبة على هزيمة يونيو العسكرية - لمواجهة المرحلة الجديدة، فقد كان المشير«عبدالحكيم عامر» مازال فى بيته بالجيزة، وقد حوّله إلى قلعة عسكرية، ويحاول الاتصال بضباط الجيش والوحدات؛ لتعزيز مركزه من جديد.

فى٢٥ أغسطس طلبنى «عبدالناصر»؛ ليبحث معى موضوع رسالة الكولونيل «جوان» التى كان قد تسلمها فى نفس اليوم وقال «عبدالناصر»: إنه يعرف جيدا أن الحكومة العسكرية فى نيچيريا لن تحصل على طيارين لا من الجزائر ولا من أى مكان آخر، فقد تعرضنا فى مصر لموقف مشابه فى يونيو سنة ١٩٦٧، ولم يستجب أحد لندائنا، فإرسال طيارين أمر يختلف

كثيرا عن مجرد إرسال معدات عسكرية.

وقال «عبدالناصر»: إنه لا يريد أن يلقي الحكم في نيچيريا نفس الصدمة التي لقيناها في مصر؛ لأن هذا الحكم العسكري قد يضعف أمام صدمة مماثلة فيذعن لقوى الانفصال والقوى المحركة له، وهذا ما تريده أمريكا التي يهمها إرهاب الحكومات الأفريقية؛ حتى تخضع لسيطرة وحكم المؤسسات والشركات الرأسمالية والاحتكارات المرتبطة بالإمبريالية.

وقال «عبدالناصر» : إننا لا نريد أن تنتكس أفريقيا بما حدث لنا في يونيو ١٩٦٧، يجب أن يكون أساسا واضحا في استراتيچيتنا.

وكان من الواضح أن استقلال "بيافرا" بهذه الطريقة هو خلق لكيان جديد في هذه المنطقة يمكن أن يلعب لحساب أمريكا والدول الاستعمارية دورا مماثلا لذلك الدور الذي تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط.

ولهذه الاعتبارات كلها قرر «عبدالناصر» مساعدة الحكومة الفيدرالية في نيچيريا لمقاومة الحركة الانفصالية في بيافرا والإبقاء على وحدة نيچيريا، وكان ذلك بالاستجابة لطلب الكولونيل جوان بإرسال الطيارين المطلوبين، ونظرا لأن الظروف وقتها لم تكن تسمح للقوات الجوية المصرية بالاستغناء عن أي طيار مقاتل فقد كلفني «عبدالناصر» بأن يكون ذلك من بين الطيارين الذين تركوا الخدمة بالقوات الجوية لأية أسباب.

وقال لي «عبدالناصر»: إنه سيكون مشغولا جدا في الفترة القادمة وأنه يخولني سلطات رئيس الجمهورية في هذا الموضوع - موضوع مساعدة نيچيريا في إنهاء انفصال "بيافرا"-، وأن أتصرف في هذا الموضوع دون الرجوع إليه طالما كان تصرفي في نطاق ما تم الاتفاق عليه.

ـ إنجاز المهمة وإنهاء الحرب الأهلية :

لم تكن مهمتي سهلة، خاصة في البداية، فقد كان عامل الوقت ضاغطًا بشكل كبير تحت استغاثة النيچيريين وملاحقتهم لي، وكان عليَّ أن أتعامل مع جهات عديدة وأفراد ليسوا في الخدمة، كما كان عليَّ أيضًا أن أنهي الترتيبات مع السلطات النيچيرية، وتحديد قواعد وأسلوب التعاون بيننا بالشكل الذي لا يسبِّب لنا أي تعقيدات سياسية نحن في غنى عنها.

وقد جاء التفويض بسلطات رئيس الجمهورية في هذا الموضوع الذي زوَّدني به الرئيس «عبدالناصر» ليسهل المهمة بعض الشيء، فكنت أرسل التعليمات بموافقة الرئيس للوزراء المختصين وأرسل صورة هذه التعليمات لسكرتير الرئيس للمعلومات - السيد «سامي شرف» ليطلع عليها الرئيس

«عبدالناصر» لاحقا، وكان فى ذلك اختصار للوقت الذى كان عاملاً حاسمًا فى هذه المهمة.

وقد بدأت باستدعاء الضباط الطيارين الذين تركوا الخدمة فى القوات الجوية، ومقابلتهم على دفعات، كما تم الاتفاق مع السلطات النيچيرية على أن تأخذ العملية شكل التعاقد الفردى بين الأفراد والحكومة النيچيرية؛ وذلك لتجنب التعقيدات الدولية الناتجة عن تدخل مصرى مباشر، أى أنها اتخذت فى مظهرها شكل المرتزقة الأوروبيين، ولكن فى حقيقة الأمر كان هؤلاء أبعد ما يكونون عن أن يوصفوا بهذا الوصف، فقد كانت الحكومة المصرية هى التى تكلفهم وتنظم هذا التعاقد معهم وتستدعى منهم من تريد، وقمت بتعيين ضابط اتصال فى «لاجوس» على اتصال مباشر بمكتب الشئون الأفريقية يتم عن طريقه كل ما يتعلق بشئون هؤلاء الضباط ويقوم بالتنسيق مع السلطات النيچيرية.

وكان دافع هؤلاء الضباط هو خدمة الأهداف الوطنية المصرية فى المقام الأول، تلك الأهداف التى اتفقت مع مصلحة نيچيريا الفيدرالية، لازلت أذكر لقائى مع الدفعة الأولى من الطيارين الذين استقبلتهم لأكلفهم بهذه المهمة وكيف تركز اهتمامهم كله على الرغبة فى معرفة مدى وكيفية تأثير نتائج هذه الحرب النيچيرية علينا، وأهمية ذلك بالنسبة لمعركتنا الأساسية مع إسرائيل، دون أن يسأل أحد عن قدر المرتب أو المكافأة والامتيازات التى سوف يحصل عليها، وكنت سعيدا لمشاهدة هذا الحماس قبل أن أبلغهم بالمرتبات العالية التى كانت الحكومة النيچيرية قد قررت دفعها للطيارين المقاتلين، وقد أعيد بعض هؤلاء الطيارين ، بعد ذلك إلى الخدمة فى القوات الجوية المصرية مكافأة لهم على أعمالهم فى نيچيريا ، وكان ذلك كله فى واقع الأمر يُبعد عنهم صفة المرتزقة تماما، و لكننا فى ذلك كنا نحارب القوى الاستعمارية بأحد أساليبها التى استخدمتها ضد قوى التحرير فى الكونغو وجنوب السودان وفى أماكن كثيرة فى أفريقيا لضرب حركات التحرير.

ووصلت الدفعة الأولى من الطيارين المصريين بقيادة المقدم "الطلياوى" إلى لاجوس بعد أيام قليلة ، وقام هؤلاء فى نفس يوم وصولهم بالطيران الواطى بطائرات الميج فى سماء العاصمة النيچيرية، وكان ذلك إيذانا بإنهاء غارات «أجوكو» الجوية بصفة نهائية ؛ حيث لم تكن أنواع الطائرات التى يستخدمها بقادرة على مواجهة طائرات الميج الروسية التى كان يستخدمها الطيارون المصريون، وقد استقبل سكان العاصمة «لاجوس» ظهور طائرات الميج فى سمائهم بالفرح والتهليل؛ حيث كانوا يعيشون فى رعب هذه الغارات ومن القصف الجوى الذى كانت قد زادت حدته فى الفترة الأخيرة.

وكان الواجب الذى كُلِّفه به الطيارون المصريون هو الدفاع عن سماء نيجيريا فى المناطق التى تحدد لهم، وكذلك ضرب المطار الذى كانت تمتلكه "بيافرا" وجعله غير صالح للعمل بصفة دائمة، وكان معنى ذلك وقف الإمداد العسكرى إلى "بيافرا" والذى كان معظمه يصل عن طريق الجو.

وزاد عدد الطيارين المصريين فى نيجيريا بتقدم الحرب وإنشاء كلية الطيران فى «لاجوس» لتدريب الضباط النيجيريين ، واضطررنا إلى الاستعانة بطيارين من القوات الجوية المصرية لاستكمال الأعداد المطلوبة، وكذلك أطقم الصيانة والخدمة الأرضية والاتصال اللاسلكى، ولم يكن من السهل وقتها إقناع الفريق «فوزى » وزير الحربية بذلك إلا بعد قبول شروطه وقتها، فى أن يتغير الأفراد كل ٣ أشهر، وأن يكون له الحق فى استدعاء جميع الأفراد التابعين للقوات الجوية المصرية الموفدين فى هذه المهمة ، وذلك فى ظرف ٤٨ ساعة من إبلاغى بهذا الطلب .

وقد حدث بالفعل أن استخدم الفريق «فوزى» حقه فى هذا الاستدعاء عندما تصاعدت حرب الاستنزاف، وقد كانت الصعوبة فى استعواض الفنيين من غير الطيارين ؛ لأن عددهم كان كبيرا، ولكن أمكن استعواضهم جميعا خلال ٤٨ ساعة عن طريق الحصول على كشوفات بأسماء المسرَّحين من القوات الجوية المصرية من الفنيين وأطقم الصيانة واللاسلكى والخدمات الأرضية الأخرى، ثم تم الاتصال بهم والعمل على إخلاء سبيلهم من الجهات التى كانوا يعملون بها فى الوزارات المختلفة، وبذلك لم تتوقف العمليات الجوية فى نيجيريا.

أما بالنسبة للطيارين فقد بقى منهم من كان خارج قوة السلاح الجوى المصرى وكان عليهم القيام بمجهودات مضاعفة، واستمرار بقاء هؤلاء الطيارين إلى أن تحقق النصر لقوات نيجيريا الفيدرالية، وهرب «أجوكو» إلى ساحل العاج واستسلمت قواته وتم القضاء نهائيا على محاولة الانفصال فى "بيافرا".

ومما لا شك فيه أن قرار «عبدالناصر» الثورى بإرسال الطيارين المصريين إلى نيجيريا كان له فضل كبير فى حسم المعركة لصالح القوات الفيدرالية.

وحتى لا أدع مجالا لما قد يراود القارئ من تساؤلات حول الأعباء الإضافية، التى تكون قد تحملتها مصر؛ نتيجة لموقفها من مساندة الحكومة الفيدرالية فى هذا الوقت، أوضح: أن مصر لم تتحمل أى عبء مادى، فقد كانت الحكومة النيجيرية تدفع ثمن المعدات التى تحصل عليها من مصر بالعملات الصعبة، وقد كانت هذه المعدات فى أغلبها قطع غيار وبعض الطائرات التى كانت تستغنى عنها القوات الجوية المصرية وذخيرة وقنابل

طائرات وبعض المعدات الأخرى، التى كان من السهل تعويضها من الاتحاد السوفييتى، وكان الثمن يدفع فور الاستلام لحساب وزارة الحربية المصرية، التى كانت تستخدم هذه الحصيلة فى شراء بعض مستلزماتها من الأسواق الأوروبية التى تحتاج إلى العملة الصعبة مثل الجنازير اللازمة لصناعة المدرعة التى تنتجها مصر والتى تشترى من أسبانيا.

وقد دفعت حكومة نيجيريا أجور ومرتبات جميع الطيارين والفنيين الذين اشتركوا فى هذه المهمة، وكذلك أجر النقل الجوى الذى كانت تستلزمه عمليات الاستعواض السريعة، وكان ذلك كله يدفع بالعملة الصعبة، فقد كان الاتفاق مع حكومة نيجيريا على أن تتحمل جميع الأعباء المالية المترتبة على المساعدات المصرية، وذلك نظراً للظروف التى كانت تمر بهامصر من إعادة بناء لقواتها المسلحة وحاجتها إلى تعبئة كل مواردها من أجل معركتها مع إسرائيل، ولأن نيجيريا كانت قادرة على الدفع الذى لم يكن مشكلتها.

وكانت أهم مشاكل نيجيريا في حربها هذه تتركز أولا في الحصول على الطائرات و ما يلزمها من أسلحة ومعدات، وهذه حصلت عليها من الاتحاد السوفييتى بعد أن فشلت في شرائها من أسواقها التقليدية، التي كانت تتعامل معها قبل الحرب الأهلية، فقد فرضت الدول الغربية حظرا على نيجيريا في الوقت الذى كان «أجوكو» يحصل فيه على ما يريد من الطائرات والأسلحة التي كان يصله بعضها على طائرات الصليب الأحمر وذلك على حساب ما كان يؤكده المسئولون فى حكومة نيجيريا الفيدرالية.

أما المشكلة الثانية فكانت الحصول على الأفراد المدُّربين للعمل على هذه الطائرات والمعدات الجديدة ، وكانت مصر هي الوحيدة التي استجابت لنداء نيجيريا في الوقت المناسب ثم كانت مشكلة الاستعواض السريع للذخيرة وقطع الغيار ووصولها فى الوقت المناسب، وهذا أيضا ما قدمته مصر.

ولابد لنا من وقفة أمام الظروف التى اتخذ فيها «عبدالناصر» قرار تقديم المساعدة، فهذا القرار - وإن لم يكلف مصر أعباءً مالية - لكنه دون شك كان يحمل معنى التحدى للقوى التى تقف خلف حركة الانفصال فى بيافرا.

وكان يعنى أن «عبدالناصر» رغم هزيمة يونيو العسكرية ورغم مشاكله الداخلية التى كان يواجهها فى ذلك الوقت، لم يتحول عن سياسته المناهضة للاستعمار، وأنه كان لايزال يؤمن بوحدة النضال بين الشعوب التى تقاوم نفس العدو، كما كان يؤمن بأن انتكاسة أى شعب من هذه الشعوب لابد وأن تؤثر على نضال الشعوب الأخرى، ولذلك أحس «عبدالناصر» بمسئوليته حيال أحداث نيجيريا باعتبارها بداية لهجمة جديدة يقوم بها الاستعمار والولايات المتحدة الأمريكية لإرهاب الشعوب الأفريقية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

ولنفس هذه الأسباب كانت فرحة «عبد الناصر» بثورة السودان وبثورة ليبيا من بعدها؛ لأنها كانت تعني في نظره عودة المد الثوري إلى العالم العربي وإلى القارة الأفريقية من جديد.

وقد ترتب على موقف مصر من المساعدة النيجيرية أن أصبحت نيجيريا من الدول المؤيدة للقضية الفلسطينية والحق العربي وذلك في جميع المجالات الدولية الأفريقية بعد أن كانت من الدول المتحفظة في ذلك.

وقد أيدت معظم الدول الأفريقية حكومة نيجيريا في موقفها من «أجوكو» وطريقة معالجته لمشكلة الانفصال، فموضوع الانفصال بصفة عامة موضوع كريه عند معظم الدول الأفريقية خصوصا تلك التي يهددها شبح الانفصال دائما وهي كثيرة في أفريقيا؛ وذلك لوجود تقسيمات قبلية غير منسجمة أو وجود مناطق داخل الدولة لم تنصهر بعد في الوطن الجديد.

أما الدول الأفريقية التي أيدت الانفصال في نيجيريا ودافعت عن حق «بياڤرا» في الاستقلال فكان عددها قليلا كما كانت في معظمها من بين الدول التي عرفت بارتباطاتها بدول غربية مثل ساحل العاج وملاوي، ولم يكن لرأي هذه الدول وزن كبير أو تأثير داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن المشكلة الحقيقية كانت في موقف الرئيس «نيريري» رئيس جمهورية تنزانيا من هذه النقطة، فقد كان يرى هو الآخر أن من حق بياڤرا أن تنفصل عن نيچيريا وأن تحصل على استقلالها، وكان «نيريري» يقف موقفه هذا من منطلق مختلف تمامًا عن موقف الدول التي أيدت الانفصال لمجرد أنه يخدم السياسة الغربية في أفريقيا، فثورية «نيريري» وإحساسه بالانتماء الأفريقي وتقدميته كلها ليست موضعا لجدل أو نقاش، فكان «نيريري» يقول : إنه يرفض الوحدة إذا كان ثمنها أرواحَ المواطنين، وهو بذلك يعارض العنف الذي كانت تقوم به الحكومة الفيدرالية في مواجهة الحركة الانفصالية في نيچيريا.

وأعتقد أن وراء منطق «نيريري» هذا كانت هناك أيضًا أسباب دينية، فالرئيس «نيريري» كاثوليكي متدين ويبدو أنه تأثر كثيرًا بحملة الدعاية الواسعة التي قامت في أوروبا واشتركت فيها جميع أجهزة الإعلام الغربية لصالح «أجوكو» واستقلال "بياڤرا" مصورة المشكلة على أنها صراع بين أقلية مسيحية في مواجهة الأغلبية المسلمة ، التي تريد أن تقضي على كيان هذه الأقلية وتنتقص من حقوقها، وبالغت هذه الدعاية كثيرًا في تصوير المجاعات والأخطار التي تعرَّض لها سكان "بياڤرا"، حتى أنها نجحت في هز مشاعر أوروبا كلها وتحريك الكنيسة الكاثوليكية.

وقد تناست هذه الدعاية أن «أجوكو» ورفاقه هم السبب في هذه الكارثة وأن القتل والعنف بدأ أولاً في الإقليم الشرقي، عندما قامت مجموعة من

قبائل «الأيبو» بذبح الزعماء المسلمين فى الشمال واستولت على السلطة فى الانقلاب العسكرى الأول.

وكان الرئيس «كاوندا» رئيس زامبيا المتدين يقف هو الآخر موقفًا مشابهًا لموقف «نيريرى»، ولكن ربما بدرجة أقل حماسًا، ولذلك كنا فى مصر حريصين على الا يسببِّ موقفنا فى قضية «بيافرا» المخالف لموقف «نيريرى» و«كاوندا» فى تعكُّر العلاقات الطيبة والوثيقة التى كانت تربطنا بكل من : تنزانيا وزامبيا، كما كنا نخشى أن تمتد آثار الحرب النيچيرية – إذا فهمت على أنها مجرد حرب دينية بين الشمال المسلم والشرق المسيحى– لتصبح حربا أو صراعا بين المسيحيين والمسلمين فى أفريقيا كلها، فتكون وبالاً على الأقليات الإسلامية فى بعض بلاد القارة، ولذلك فقد كُلِّفتُ بالذهاب إلى: «دار السلام» و«لوساكا» فى «زامبيا»؛ لأشرح لكل من الرئيس «نيريرى» و«كاوندا» دوافع مصر وراء مساعدة نيچيريا؛ ولأوضح لهما أننا نعالج هذه المشكلة من منطلق بعيد كل البعد عن أية نظرة دينية متعصبة.

وبعد انتصار الحكومة الفيدرالية واستعادة نيچيريا لوحدتها أراد «جوان» أن يعبِّر عن شكره وتقديره للرئيس « جمال عبد الناصر»،وذلك بأن جعل القاهرة أول عاصمة يزورها بعد انتهاء الحرب الأهلية، وكان ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٧٠؛ حيث حضر إلى القاهرة فى زيارة رسمية، وكان أول لقاء بين «عبد الناصر» و«جوان».

وأبدى الرئيس النيچيرى رغبته فى توثيق عُرَى الصداقة بين البلدين، وخاصة فى ميدان العلاقات التجارية والتبادل الفنى، وكانت هذه العلاقات قد قطعت بالفعل شوطًا كبيرًا أثناء الحرب النيچيرية، فعلى سبيل المثال وصل عدد الأطباء المصريين الذين تم لهم التعاقد مع الحكومة والمستشفيات النيچيرية خلال هذه المدة أكثر من ٣٠٠ طبيب بالمستشفيات النيچيرية ، علاوة على عدد من أساتذة الجامعات أعيروا لجامعة إبادان فى نيچيريا.

كما زاد نشاط شركة النصر للتصدير والاستيراد المصرية فى نيچيريا، وامتد عملها إلى الاشتراك فى تسويق المحاصيل النيچيرية إلى جميع أنحاء العالم سواء عن طريق العمليات الثلاثية أو مباشرة، هذا علاوة على زيادة حكم التبادل التجارى بين البلدين زيادة ملحوظة.

وهكذا نجد أن الموقف المبدئى الذى وقفته مصر بمساعدتها نيچيريا الفيدرالية ؛ لإنهاء الحرب الأهلية فى بيافرا فتح أمام مصر أيضًا آفاقًا جديدة لعلاقاتها الاقتصادية والثقافية فى نيچيريا.

الفصل الخامس

عبدالناصر وأزمة الكونغو

- بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها .
- إرسال قوات مصرية إلى الكونغو.
- مهمة خاصة لمقابلة لومومبا .
- مقتل لومومبا واندلاع الثورة.
- ردّ عبدالناصر على مقتل لومومبا .
- عودة الحكم المركزى وإنهاء الانفصال فى كاتنجا .
- اشتعال الثورة من جديد.
- القاهرة تحدد إقامة تشومبى رئيس وزراء الكونغو.
- موقف مصر من الغزو البلچيكى الأمريكى لستانلى ڤيل.
- نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها.

«عبد الناصر» وأزمة الكونغو

كانت أزمة الكونغو فى بداية الستينيات علامة بارزة فى تاريخ النضال الأفريقى أدت إلى صراع عنيف بين قوى الاستعمار من ناحية وقوى التحررالوطنى فى أفريقيا تساندها قوى التقدم العالمية من ناحية أخرى.

وقد كشفت أزمة الكونغو عن أبعاد جديدة لهذا الصراع؛ حيث كانت هذه هى المرة الأولى التى تدخل فيها الولايات المتحدة بثقلها فى مجال السياسة الأفريقية، وكان هناك قبل ذلك من يعتقد فى تعاطف أمريكا مع الأمانى الوطنية للشعوب ، وأنه فى مقدور الحركات الوطنية الاستفادة من هذا التعاطف فى معركتها للتخلص من الاستعمار والاحتلال الأجنبى،ولم يكن قد سبق لأحد من الزعماء الأفريقيين أن اصطدم اصطدامًا فعليًا بالسياسة الأمريكية سوى «جمال عبدالناصر» الذى كان قد خاض معركة الأحلاف العسكرية عندما حاولت أمريكا فرضها على المنطقة.

لقد كانت أزمة الكونغو صراعًا تجسَّد فيه أمام الأفريقيين المعنى الحقيقى للاستعمار الجديد، وقد لعبت مصر دورًا هامًا ورئيسيًا فى هذا الصراع، وقفت فيه إلى جانب القوى الوطنية، وكان لدورها هذا أثر كبير فى سير الأحداث ليس فى الكونغو فقط، ولكن فى أفريقيا كلها التى تأثرت كثيرًا بأزمة الكونغو وبالصراع الدائر بسببها.

وقد أحدثت أزمة الكونغو انقسامات خطيرة بين دول أفريقيا، وقامت بسببها تكتلات سياسية فى القارة، أدت فى النهاية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية بمجرد انفراج هذه الأزمة، ولكن سرعان ما عادت أزمة الكونغو من جديد لتعيد الانقسام والتكتل مرة ثانية بين دول القارة، ولكن داخل المنظمة الجديدة هذه المرة، وكادت الانقسامات أن تعصف بمنظمة الوحدة الأفريقية الوليدة لولا تدخل الحكماء من رؤساء الدول الأفريقية، الذين استطاعوا أن يوجدوا الصيغة الملائمة للتعايش بين الاتجاهات المختلفة للدول الأفريقية، ووضع الحدود التى لا يجوز الخروج عنها لهذا الصراع.

- بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها :

بدأت قصة الكونغو التى ألقت بظلالها على القارة الأفريقية كلها وشغلت العالم لأكثر من خمس سنوات فى ٨ يوليو ١٩٦٠ بعد ثمانية أيام من إعلان الاستقلال، وكان ذلك عندما تمرَّد الجيش الكونغولى بتحريض من ضباطه، وكانوا جميعًا من البلچيك ، ووزع الجيش أسلحته على المدنيين البلچيك فعمَّت الفوضى فى البلاد وانهار القانون والنظام.

بعد ثلاثة أيام من هذا التمرد أعلن «مويس توشمبى» حاكم إقليم "كاتنجا" انفصال الإقليم الذى تتركز فيه معظم ثروات الكونغو، وكان ذلك بتحريض من البلچيك الذين سارعوا بإرسال خمسة آلاف جندى إلى الكونغو، رغم اعتراض رئيس الوزراء وحكومته التى أعلنت أن تصرُّف بلچيكا هذا عدوان على سيادة الكونغو.

واتضحت المؤامرة الاستعمارية التى استهدفت الاستيلاء على المناطق الغنية فى الكونغو، وذلك باختلاق بلچيكا للظروف والأسباب التى تبرر عودتها ثانية للسيطرة على مقدّرات الكونغو من جديد، وقد جاء بعد ذلك أن كانت قد فشلت خطتها فى السيطرة على الأحزاب الكونغولية؛ حيث استطاع «لومومبا» أن يكتِّل عدة أحزاب ويكسبها إلى جانبه، فحصل على الأغلبية البرلمانية التى تؤهله للحكم، ولم تجد بلچيكا مفرا من إسناد رئاسة الحكومة إليه.

وكان هذا مخالفًا تمامًا لما أرادته بلجيكا ومخالفًا لتقديراتها عندما سبق أن سمحت بتكوين الأحزاب فى الكونغو على أساس قبلى، فقد كانت تتصور حينئذ أن فى استطاعتها - بواسطة المستوطنين البلچيك وإمكانياتهم الضخمة - السيطرة على هذه الأحزاب التى ستبقى محصورة فى اتجاهاتها القبلية وانتماءاتها الإقليمية.

ولكن«لومومبا» الذى كان يدعو إلى إقامة حكومة موحدة مركزية على غرار حكومة الرئيس «أنكروما» فى غانا، حقق بدعوته هذه نجاحًا لم يكن يتوقعه البلچيك الذين كانوا يساعدون الزعماء القبليين؛ للإبقاء على النفوذ القبلى فى الأقاليم ؛ حتى يسهل لهم استمرار السيطرة.

ومن المعروف أن بلچيكا طوال حكمها للكونغو لم تقم بأية محاولة جدية لتأهيل الوطنيين أو تدريبهم لتسلم السلطة أو الاشتراك فيها، ففى يناير سنة١٩٦٠ عندما تقرَّر استقلال الكونغو بعد ستة أشهر، وكان ذلك فيما عرف باسم مؤتمر «المائدة المستديرة»، لم يكن هناك إفريقى واحد من الوطنيين يشغل منصبًا هامًا فى الحكومة المحلية، وكان عدد الوطنيين فى الجهاز الإدارى كله ٦٤٠ أفريقيًا جميعهم فى الوظائف الدنيا من ١٠,٠٠٠إجمالى عدد المشتغلين فى هذا الجهاز. كما لم يكن هناك أعداد تذكرمن الأفريقيين خريجى الجامعات، ولم يكن هناك وطنى واحد برتبة الضابط فى الجيش الكونغولى ؛ حيث اقتصرت هذه الرتب على البلچيك وحدهم.

وبناء على حالة الفوضى والنهب والسلب التى سادت العاصمة بعد انهيار الأمن فى البلاد، طلب «لومومبا» - فى ١١ يوليو سنة ١٩٦٠- من الأمم المتحدة إرسال قوة دولية لحفظ القانون والنظام فى الكونغو، وكان يبغى من وراء ذلك وقف التدخل البلچيكى ومنع بلچيكا من العودة للسيطرة من جديد على مقدرات البلاد، وأبدى «لومومبا» رغبته لبعض الدول الأفريقية فى أن تشترك فى هذه القوة وكانت مصر من بين هذه الدول.

وكانت القاهرة على صلة قديمة "بلومومبا" ؛ حيث كانت تقدم لحركته بعض المساعدات المادية ، وذلك منذ عام ١٩٥٨ عندما قابلت «لومومبا» لأول مرة فى «أكرا» فى مؤتمر «الشعوب الأفريقية»، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يخرج فيها «لومومبا»؛ ليلتقى بعدد من الزعماء والساسة الأفريقيين، الذين حضروا هذا المؤتمر ، ونشأت بيننا منذ ذلك الوقت علاقة قوية أساسها من جانب «لومومبا» انبهاره الشديد بما حققه «جمال عبدالناصر» لتخليص بلاده من الاحتلال الإنجليزى وتأميمه لقناة السويس، الأمر الذى يعنى الكثير من الأمل بالنسبة لبلد غنى مثل الكونغو تمتلك الشركات الأوروبية كل ثرواته، وكذلك لموقف «عبدالناصر» فى مساندة حركات التحرير الأفريقية ومساعداته الفعالة لها، أما من ناحيتنا فقد كنا نعلم أن حزب «لومومبا» «الحركة الوطنية الكونغولية» (Mouvement National Congalese " " M. N. C") هو أنسب الحركات والأحزاب الوطنية فى الكونغو لقيادة الحركة الوطنية وأكثر هذه الأحزاب وضوحًا فى مقاومة الاستعمار البلچيكى.

كما كان «لومومبا» هو الزعيم الكونغولى الوحيد الذى تمتد شعبيته ويتواجد أتباعه خارج نطاقه الإقليمى والقبلى، بعكس بقية الزعماء الذين كانت تنحصر زعامتهم داخل الحدود الإقليمية فقط.

وكنتُ أراسل «لومومبا» قبل الاستقلال على عنوان صندوق بريد فى برازافيل الخاضعة للاستعمار الفرنسى ويفصلها عن ليوبولدفيل (كينشاسا حاليا) نهر الكونغو، ويبدو أنه اختار هذا العنوان ؛ لأن السلطات البلچيكية لم تكن لتسمح بمثل هذه الاتصالات ، ولأنه أراد أن يخفى هذه الصلة عن الإدارة البلچيكية.

ومما لاشك فيه أن سرعة تطور الحركة الوطنية فى الكونغو خلال السنتين الأخيرتين قبل الاستقلال كانت مثيرة للدهشة، فقد كان ثمة اعتقاد بتخلف الحركة الوطنية هناك عنها فى أى مكان آخر من القارة؛ بسبب أسلوب الحكم البلچيكى الذى كان يؤمن بسياسة «ملء البطون وقفل

العقول» كما كانوا يسمونها، فقد كانت ثروات الكونغو الهائلة والعائد الكبير الذى يحصل عليه البلچيكيون يسمح لهم بأن يرتفعوا نسبيًا بمستوى معيشة الوطنيين الأفريقيين الذين يعملون معهم، ولكنهم فى نفس الوقت لا يسمحون لهؤلاء الوطنيين بأية مشاركة فى الحياة السياسية.

وقد كان الذهن البلچيكى بطيئًا فى هضم فكرة التخلص من المستعمرات حتى ان أحد البلچيك " A.A.J Von Bilsen " وهو أستاذ فى معهد انتويرب "Antwerp Overseas" كتب فى عام ١٩٥٥ يدعو إلى استقلال الكونغو فى خلال ثلاثين عاما، وطالب الحكومة البلچيكية بعمل خطة تستهدف تدريب الوطنيين وتأهيلهم للاشتراك فى الحكم قبل انتهاء هذه المدة، فاعتبرت هذه الفكرة - وقتها- أفكارًا ثورية هاجمها الكثير من البلچيك.

وقد سبق لشعب الكونغو أن تعرض لأبشع أنواع الاستعمار والاستغلال ، الذى لم يتعرض له شعب آخر فى أفريقيا عندما كان تحت الحكم الشخصى للملك «ليوبولد الثانى» ملك بليچيكا، ففى خلال ١٥ سنة من حكمه قضى هذا الملك - الذى كان يدّعى دائمًا تحمسه للنزعة الإنسانية ، والذى كان يعتبر أحد عمد الكنسية - على حوالى أحد عشر مليونا من سكان مملكته الأفريقية البالغ عددهم - وقتئذ - ٢٠ مليون نسمة بحيث لم يبق سوى تسعة ملايين فقط.

ولكل هذه الأسباب كان هناك اعتقاد بأن الحركة الوطنية فى الكونغو متخلفة جدا، وأن الكونغو سيكون فى أواخر الدول الأفريقية فى الحصول على استقلاله.

ولكن رياح التغيير كانت قد هبّت على أفريقيا وحدث من الأحداث ما هزّ الوجدان الأفريقى وألهب الشعور الوطنى فى القارة، ففشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وخروج «عبدالناصر» منتصرًا، والتقدم المستمر فى ثورة الجزائر ثم استقلال غانا وغينيا ووقوف «أنكروما» و«سيكوتورى» بجانب «عبدالناصر» فى تأييد حركات التحرير الأفريقية وإعلان وحدة النضال ضد الاستعمار والأمبريالية غيّر ذلك كله فى إيقاع مسيرة التحرير فى القارة الأفريقية وامتد التأثير إلى أعماق الكونغو.

ولاشك أيضًا أن الحركة الوطنية فى الكونغو قد تأثرت بشكل مباشر بالتطور الذى حدث فى الكونغو الفرنسى وفى المستعمرات الفرنسية الأخرى المتاخمة للكونغو التى كانت قد حصلت على الحكم الذاتى، ثم جاء إعلان «ديجول» لسياسته الجديدة فى المستعمرات الفرنسية ودستوره

الجديد الذى أعطى هذه المستعمرات حق الاختيار بين الاستقلال التام أو الدخول فى الرابطة الفرنسية، وجاءت فى أعقاب هذا الإعلان زيارة «ديجول» إلى "برازافيل" (عاصمة الكونغو الفرنسى) والتى لا يفصلها عن ليوبولدفيل سوى نهرالكونغو، حدث هذا فى عام ١٩٥٨، وكانت له آثاره فى إلهاب الشعور الوطنى فى الكونغو البلچيكى ؛ حيث أدرك الوطنيون مدى تعنت الحكم البلچيكى بمقارنته بموقف «ديجول » المتطور.

وبعد أن حضر «لومومبا» مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى عُقد فى أكرا عام ١٩٥٨ والتقى بالثوَّار الأفارقة من كل أنحاء القارة، عاد إلى بلاده ليعلن التزامه بقرارات المؤتمر، الذى كان قد قرَّر تصفية الاستعمار من أفريقيا بصفة نهائية، وطالب «لومومبا» بالاستقلال الفورى للكونغو استنادًا إلى هذه القرارات، واستجاب الشعب الكونغولى إلى نداء «لومومبا» بالاستقلال استجابة واسعة وبطريقة لم تكن متوقعة، وحاولت السلطات البلچيكية قمع الحركة الوطنية بالعنف والقوة التى عرفت بها، إلا أن الأمر كان قد خرج من يدها تمامًا، واضطرت بلچيكا إلى الدخول فى محادثات المائدة المستديرة مع الزعماء الكونغوليين، كما اضطرت إلى تحديد تاريخ لاستقلال الكونغو (بعد ستة أشهرفقط)، وأعلن هذا التاريخ تحت الضغط المتعاظم للحركة الوطنية دون أن تكون السلطات البلچيكية قد استعدت استعدادًا حقيقيًا لمثل هذه الخطوة.

ـ إرسال قوات مصرية إلى الكونغو

بناء على طلب «لومومبا» قوات من الأمم المتحدة اجتمع «داج همرشولد» السكرتير العام للمنظمة الدولية بمندوبى الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة. طالبا مساهمة هذه الدول فى القوة اللازمة لحفظ الأمن والنظام فى الكونغو، وكان الاتجاه فى بادئ الأمر إلى قصر تشكيل هذه القوة على الدول الأفريقية وحدها.

ووصل «عبدالناصر» طلب الأمم المتحدة كما كانت قد وصلت رغبة «لومومبا» فى أن تشترك مصر فى القوة التى سترسلها المنظمة الدولية إلى الكونغو، ولم يتردد «عبدالناصر» فى الموافقة على هذا الطلب، واشتركت مصر بالفعل بقوة قوامها كتيبة من قوات المظليين بقيادة العقيد «سعد الشاذلى» (الفريق ، رئيس الأركان بعد ذلك) وضعت تحت القيادة العسكرية للأمم المتحدة فى الكونغو.

وقد جاءت موافقة «عبدالناصر» السريعة على هذا القرار لأسباب عديدة أهمها:

أولاً : كانت هذه هى المرة الأولى التى يلجأ فيها زعيم أفريقى إلى الدول الأفريقية الأخرى لحماية استقلال بلاده والحفاظ على وحدة أراضيها، ورغم أن ذلك كان عن طريق الأمم المتحدة ، فإن تخلّى الدول الأفريقية - وخاصة مصر- عن تلبية رغبة «لومومبا» كان يعتبر فى رأى «عبدالناصر» تجريدًا للوحدة الأفريقية فى مضمونها الإيجابى.

ثانيًا : كان «عبدالناصر» يدرك تمام الإدراك أن معركته ضد الاستعمار ليست بأية حال من الأحوال معركة محلية، وإنما هى معركة ممتدة إلى أعماق القارة الأفريقية ، كما هى ممتدة على طول الوطن العربى وإلى كل مكان يقاوم الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وقد كان هذا خطا رئيسيًا فى فكر «عبدالناصر» ، كما كانت المواجهة الجريئة لقوى الاستعمار والاستعمار الجديد منهجًا ثابتًا فى سياسته باعتبار ان هذه القوى تشكل الخطر الاكبر الذى يهدد البلاد المستقلة حديثًا.

ثالثًا : أهمية الموقع الجغرافى فى الكونغو بالنسبة لمصر، فتأمين منابع النيل هدف من أهداف الاستراتيجية المصرية تضمّنته سياسة حكام مصر منذ عرف التاريخ ومنذ عرفت عبارة «هيرودوت» الشهير « مصر هبة النيل». فقد كان «عبدالناصر» يعرف جيدا أن تأمين منابع النيل لايتأتى إلا باستقلال الدول المشتركة معنا فى حوض نهر النيل ،وتخليصها من السيطرة الاستعمارية ؛ حتى نستطيع أن نقيم معها علاقات الصداقة وحسن الجوار.

رابعًا : متاخمة الكونغو لجنوب السودان تجعل له أهمية خاصة، فمشكلة الجنوب فى السودان والمحاولات المستمرة للانفصال كان يغذّيها الوجود الاستعمارى فى المناطق المحيطة به، وكان حل هذه المشكلة مرهونًا بوقف النشاط المعادى للسودان فى الدول المتاخمة.

ولم يمض وقت طويل على وصول قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو حتى ظهر خلاف شديد بين «لومومبا» وبين قادة هذه القوات، وأرسل «لومومبا» إلى «همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة فى ١٤ أغسطس ١٩٦٠ يتهمه باستخدام القوات الدولية للتأثير فى الصراع الدائر بين كاتنجا والحكومة المركزية، وأن قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو لم تأخذ رأى الحكومة فى إحلال قوات أوروبية محل بعض القوات الأفريقية التابعة للأمم المتحدة ، وأنها بتصرفها هذا تحاول أن تجعل نفسها صاحبة السلطة

الشرعية فى البلاد ، كما هاجم «لومومبا» السكرتير العام علنا متهمًا إياه بأنه ينفذ سياسة الدول الاستعمارية.

وكان هذا الخلاف مثيرًا لقلق «عبدالناصر»، فهو خلاف بين قيادة الأمم المتحدة ، التى تتبعها القوة المصرية فى الكونغو، والتى تتلقّى الأوامر منها وبين «لومومبا» الذى ذهبت هذه القوات من أجله وبناءً على طلبه، وزاد قلق «عبدالناصر» عندما أصبح واضحًا أن «لومومبا» يريد المساعدة العسكرية من الدول الأفريقية، ولكن بصفة مباشرة هذه المرة وخارج نطاق الأمم المتحدة.

واتجه «لومومبا» إلى الدول الأفريقية طالبًا عقد مؤتمر قمة افريقى بصفة عاجلة فى "ليوبولدفيل"، وبناءً على هذا الطلب تقرَّر عقد مؤتمر تحضيرى من وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة فى المدة من ٢٥ -٣١ أغسطس ١٩٦٠ فى ليوبولدفيل؛ للتمهيد لمؤتمر القمة.

ـ مهمة خاصة لمقابلة «لومومبا» :

فى مساء يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٠ استُدْعِيتُ لمقابلة الرئيس «جمال عبدالناصر» الذى كان- وقتئذ- فى الإسكندرية، وبعد بحث شامل للموقف فى الكونغو كلَّفنى «عبدالناصر» بالسفر إلى "ليوبولدفيل" عاصمة الكونغو لمقابلة الرئيس«لومومبا» وحمَّلنى رسالة إلى «لومومبا» الذى كنتُ على صلة سابقة به، كما سبق وأوضحت، ولم تكن القاهرة قد أقامت تمثيلها الدبلوماسى فى الكونغو حتى ذلك الوقت.

وقد وجدتُ «جمال عبدالناصر» فى قلق شديد على الأوضاع فى الكونغو . فلم يكن سعيدا بتطور العلاقات بين «لومومبا» والسكرتير العام للأمم المتحدة، وكان يرى أن إرسال قوات عسكرية افريقية إلى الكونغو خارج نطاق الأمم المتحدة، كما يريد «لومومبا» سوف يعطى الفرصة لعودة القوات البلچيكية والتدخل السافر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وبسبب الخلاف الذى نشأ بين القيادة العسكرية للأمم المتحدة فى الكونغو وبين «لومومبا» لم يعد «عبدالناصر» مطمئنًا حتى للقوات الأفريقية الموجودة هناك والتى كان بعضها بقيادة عسكريين من أصل أوروبى، فغانا -على سبيل المثال- التى كانت أكثر الدول تحمسًا فى تأييد «لومومبا»، كانت قوتها الموجودة فى الكونغو تضم قادة إنجليز من الذين كانوا فى جيش غانا قبل الاستقلال.

وكان «عبدالناصر» يعتقد أن اجتماع مؤتمر القمة الأفريقى فى "ليوبولدفيل" بسرعة، وعلى الوجه الذى يريده «لومومبا»، سوف يسفر عن انقسامات خطيرة بين صفوف الأفريقيين ، ولن يستفيد منه «لومومبا» ، بل إنه قد يشل حركته السياسية؛ لأن مواجهة خطيرة قد بدأت بين "لومومبا" وقوى الاستعمار. وهناك دول أفريقية لن تستطيع أن تقف فى صف «لومومبا»، وكان «عبدالناصر» يرى أنه بدلاً من الاعتماد على مؤتمر القمة الأفريقية يستطيع «لومومبا» الاعتماد فى حركته السياسية على مجموعة من الدول الأفريقية الثورية مثل: غانا ومالى وغينيا ومصر.

وكان واضحًا أن مشكلة الكونغو أصبحت تشغل حيزًا كبيرًا من تفكير «جمال عبدالناصر» بعد أن تواجدت لنا قوات عسكرية فى الكونغو ، ومطلوب تأمين سلامتها، وضمان عدم استخدامها أو تكليفها بواجبات تتنافى مع الأهداف التى أرسلت من أجلها، وهى مساندة القوى الوطنية بزعامة «باترس لومومبا»، للمحافظة على استقلال الكونغو ووحدة أراضيه.

كان «عبدالناصر» مدركًا لأبعاد هذه المشكلة فى ذلك الوقت المبكر، وأذكر أنه قال يومها : "إن «لومومبا» سوف يواجه معركة شرسة وسيحاول الاستعمار أن يجعل من حكومته أمثولة بقصد إرهاب الدول الأفريقية التى استقلت، والتى يريدون لها أن تكتفى بعلَم ونشيد الاستقلال وأن تعرف أنه غير مسموح لها أن تفكر فيما هو أبعد من ذلك".

وكان «عبدالناصر» محقًا فى قوله؛ فقد كان عدد الدول التى استقلت فى هذا العام (١٩٦٠) ثمانى عشرة دولة، معظمها من الدول التى كانت تحتلها فرنسا، وقد وضع هذا التطور المفاجئ أفريقيا كلها فى وضع ومزاج يشجِّعها على التحرك نحو المزيد من التحرر، ونشطت بالفعل حركات التحرر فى المستعمرات الأفريقية ، وارتفع صوتها، وأصبح هناك اعتقاد بأن كل شىء بات ممكنا أمام القوى الوطنية، وأن الاستعمار فى طريقه إلى الزوال تمامًا.

وكان الكونغو بثرواته الضخمة معقلًا للاحتكارات الاستعمارية الإمبريالية ونموذجًا لتشابك المصالح ورؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية، وكان ضرب الحركة الوطنية فى الكونغو معناه تغيير الوضع والمزاج الذى وضعت فيه أفريقيا؛ ليتناسب من جديد مع المصالح الاستعمارية الإمبريالية التى تريد بقاء قبضتها وسيطرتها على مقدرات أفريقيا وإن كانت لا تمانع فى رفع أعلام الاستقلال.

وكلّفنى «عبدالناصر» أن أنقل مخاوفه هذه إلى «لومومبا»، وأن أتعرف على وجهة نظره مع إبلاغه أن القاهرة تقف معه بكل ما تستطيع، كما كلفنى بأن أبحث معه ما يمكن أن نقدمه له من مساعدة.

ولم ينس «عبدالناصر» أن يطلب إبلاغ «لومومبا» بأن القاهرة ترحّب بأولاده وعائلته فى أى وقت يراه وأنهم سيكونون تحت رعايته شخصيًا، فقد كان «عبدالناصر» مدركًا للخطر الذى تتعرض له حياة «لومومبا»، وأراد بهذه الدعوة أن يحرر «لومومبا» من عبء القلق على مصير عائلته.

وقد حضر أولاد«لومومبا» وزوجته بالفعل إلى القاهرة ولكن بعد فترة وبعد أن ساءت الأحوال، حتى أننا اضطررنا إلى تهريبهم بواسطة السفارة المصرية فى "ليوبولدفيل" وبصحبة أحد الدبلوماسيين المصريين (المرحوم عبدالعزيز إسحق) وبجوازات سفر مصرية على أنهم أبناء هذا الدبلوماسى، وأدخل أولاد «لومومبا» المدارس المصرية واستمروا تحت رعاية «جمال عبدالناصر» وعلى صلة مستمرة بعائلته.

وصلتُ مطار "ليوبولدفيل" على طائرة خاصة صباح يوم ٢٧ أغسطس وكان على نفس الطائرة السيد «عبدالمجيد فريد» سكرتير عام رئاسة الجمهورية - فى ذلك الوقت - والذى جاء لإعداد كل ما يتعلق بالشئون الإدارية الخاصة بزيارة «عبدالناصر» إلى "ليوبولدفيل" فى حالة إصرار«لومومبا» على عقد مؤتمر القمة الذى كان قد دُعِىَ إليه.

واتضح لنا بمجرد الوصول أن الحكومة الكونغولية لا سيطرة لها على المطار، فكانت هناك قوات تابعة للأمم المتحدة تعسكرداخل المطار ولكنها لا تتدخل فى حركة الطائرات ولا حركة المسافرين من وإلى المطار، وإلى أن أصبحنا خارج "ليوبولدفيل" لم نقابل مسئولاً واحدًا يسأل عن جوازات السفر أو إجراءات الجمارك ، أو غير ذلك من الإجراءات التى يقابلها أى مسافر عند الوصول إلى مطار من المطارات الدولية.

كان الشعور بمجرد أن وطئت أقدامنا مطار "ليوبولدفيل" أن هناك حالة من الفوضى ، لدرجة أن قائد الطائرة وطاقمها اضطروا للبقاء فى المطار لحراسة الطائرة لحين انتهاء مأموريتنا ونقلع عائدين، وافترشوا الأرض تحت ظل جناح الطائرة احتماءً من الشمس المحرقة.

وهكذا كان حال الكونغو كله، حالة من الفوضى، فالأجهزة الإدارية والفنية مازال يرأسها ويتحكم فيها الإداريون والفنيون البلچيكيون، وهم لا يتعاونون مع السلطة الشرعية، والوطنيون تسلموا الحكم ولكن الخيوط اللازمة لتشغيل دفة الأمور لم توضع فى أيديهم، وهكذا أراد البلچيكيون

للبلاد أن تصل إلى حالة من الشلل والفوضى.

استقبلني «لومومبا» في مكتبه بمبنى رئاسة الوزراء بعد فترة وجيزة من الوصول إلى "ليوبولدفيل" ، وكان يصحبني السيد «عبدالمجيد فريد»، وأبلغت «لومومبا» برسالة «جمال عبدالناصر» ثم بحثتُ معه النقاط التي كُلفت بها، وقد بدت على ملامحه السعادة والارتياح لاهتمام «عبدالناصر» بقضيته وتأييده له، وتكلم «لومومبا» كثيرًا عن الوحدة الأفريقية بمناسبة المؤتمر الذي كان مقررًا عقده في "ليوبولدفيل" ، وأوضح أن هذه الوحدة تعني لديه أول ما تعني وحدة النضال من أجل تخليص أفريقيا من السيطرة الأجنبية.

وتعرض «لومومبا» للمشاكل الرئيسية التي يعاني منها الكونغو، فشرح حالة الخراب التي ترك فيها البلچيك خزينة الدولة، وعمليات النهب التي تمت في الشهورة القليلة التي سبقت الاستقلال، وكيف سحب البلچيك الأطباء والمعلمين، حتى يظهر عجز الحكومة الوطنية في الوقت الذي يتصور فيه كل مواطن كونغولي أن الاستقلال يعني أن تتحسن حالته ومستواه المعيشي فورا، وشرح«لومومبا» موقف الأمم المتحدة وخلافه مع السكرتير العام وقيادة قوات الأمم المتحدة التي احتلت المطار دون أن يُطلب منها ذلك، ثم أنها تغير القوات الأفريقية التي يطمئن إليها والموجودة في بعض المناطق الحيوية بدلا منها قوات أوروبية لا يثق فيها.

وقال «لومومبا»: إن ذلك كله يتم دون علمه أو استئذانه. وقال: إنه أصبح متأكدًا من أن الأمم المتحدة تعمل في مخطط يبغي إبقاء السيطرة البچيكية على بلاده، وإنها لا تريد المساعدة الحقيقية في إنهاء الانفصال في إقليم "كاتنجا"، وهاجم "لومومبا" السكرتير العام للأمم المتحدة هجومًا عنيفًا أدركت معه أن العلاقة بينهما قد وصلت بالفعل إلى نقطة اللاعودة.

وقال «لومومبا»: إنه لا يواجه الاستعمار والأمم المتحدة فقط، ولكن هناك شخصيات كونغولية رسمية تعمل لحساب الاستعمار وأمريكا بالاتفاق مع قيادة الأمم المتحدة، وأن هذا هو أخطر ما يواجهه في الوقت الحالي.

ورغم أن «لومومبا» لم يفصح عن أسماء هذه الشخصيات فإنني كنت أعلم أنه يقصد «كازافوبو» رئيس الجمهورية، وكان الخلاف قد احتدم بينهما، فهدف «كازافوبو» البعيد هو إقامة حكومة إقليمية في «باكونجو» منطقة نفوذه، وهو لذلك يرتاح لوجود الاتجاهات الانفصالية في الكونغو، وكان يدرك في قرارة نفسه أن نجاح «تشومبي» في الانفصال بكانتاجا يمكّنه من تحقيق هذا الهدف.

وكان هذا الخلاف بين «لومومبا» و«كازافوبو» يعيد إلى الأذهان الخلاف القديم الذى كان قائما بين الزعيمين قبل الاستقلال مباشرة، فقد كان «كازافوبو» يطالب بإقامة حكومة فيدرالية على غرار حكومة نيچيريا تسمح للأقاليم بالتمتع بالحكم الذاتى، وكان ذلك يتمشى مع عقليته وطبيعته القبلية، وهو أيضا ما كان يريده البلچيك، أما «لومومبا» فكان يريد دولة موحدة وحكومة على غرار حكومة الرئيس «أنكروما» فى غانا، وهذا ما استطاع أن يحققه «لومومبا» بالفعل عند الاستقلال ، وهو أيضًا ما كانت تقاومه بلچيكا.

ورغم أن «كازافوبو» وقف مع "لومومبا" فى بداية الأزمة عندما قطعت حكومة «لومومبا» علاقاتها مع بلچيكا وألغت معاهدة «الصداقة» التى كان قد اتفق عليها وعُقدت قبل الاستقلال مباشرة، نجد تحولاً واضحًا فى موقفه هذا بعد وصول قوات الأمم المتحدة وتأييدها له، وتحالف «كازافوبو» من جديد مع المصالح البلچيكية والأمريكية التى وجدت فيه أداتها للقضاء على «لومومبا» وأفكاره الثورية أما«لومومبا» فقد كان شخصية مختلفة تمامًا عن «كازافوبو»، فهو عنيد إلى أبعد الحدود، لايقبل الحلول الوسط، وكان «لومومبا» يطالب منذ عام ١٩٥٩ بنظام اقتصادى سليم، لا يسمح بالاستغلال ، فاتهمه البلچيك بالشيوعية، كما كان دائب التصريح بضرورة التخلص من كل سيطرة أجنبية بما فيها الإرساليات التبشيرية التى كان يطالب بضرورة إبعادها عن ميدان التعليم.

ومن مواقف «لومومبا» المعروفة خطابه الشهير عندما وقف يرد على ملك بلچيكا الذى كان قد ألقى كلمة بمناسبة الاحتفال باستقلال الكونغو فى "ليوبولدفيل" ذكر فيها الإصلاحات التى قامت بها بلچيكا فى الكونغو، فرد عليه «لومومبا» مباشرة بكل وضوح إلى ما فعلته بلچيكا بالكونغو والكونغوليين من قتل وتعذيب وسخرة وظلم جاوز كل الحدود، وكانت هذه الكلمات بالنسبة لبلچيكا تجاسرًا لا يغتفر.

كان هذا هو «لومومبا»، يريد كل شىء للكونغو ويطالب به فى جرأة وعناد وشجاعة نادرة، ولكنه للأسف لم يكن على دراية كافية بألاعيب الاستعمار ودسائسه.

كان هذان الزعيمان - «كازافوبو» و« باتريس لومومبا» - ، نموذجين مختلفين، ولكنهما صورتان متكررتان للزعامات التى وجدت فى أفريقيا فى ذلك الوقت، «كازافوبو» يمثل هؤلاء الذين اختاروا الطريق السهل واكتفوا

بأعلام الاستقلال، وللأسف كان هذا هو النموذج الأكثر تكرارًا، أما النموذج الآخر من أمثال «لومومبا» فقد كان قليلا نادرًا فى ذلك الوقت، كان «عبدالناصر» و «سكوتورى» و «أنكروما» كل من هؤلاء واجه ظروفًا صعبة، وكلهم يقاومون السيطرة الأجنبية بكل أشكالها فى إصرار عظيم، حتى أثاروا حفيظة الاستعمار ، وتكتّلت ضدهم قوى الإمبريالية . ولكن هذه النماذج -على قلتها -كانت قادرة على تعبئة الجماهير وراءها ، وليس فى بلادها فقط، وإنما فى القارة كلها؛ لأنها كانت تعبِّر عن أمانى الشعوب الأفريقية، واستطاعت أن تعكس نبضها الحقيقى، فألهبت المشاعر الوطنية وأشعلت روح المقاومة فى القارة كلها، ولكنها لهذا السبب أيضًا تعرَّضت لكثير من المخاطر والمؤامرات.

وأعود مرة ثانية لمقابلتى مع «لومومبا»، فقد خرجتُ بانطباع جديد عن مدى الخطورة التى يتعرض لها «لومومبا» ، وخاصة لعبة الشرعية التى يحاول الاستعمار لعبتها؛ للتخلص من زعيم الأغلبية ، وذلك باستخدام «كازافوبو» رئيس الجمهورية بدلاً من استخدام القوة المباشرة.

وكان تطور الأحداث يؤكد خطورة الدور الذى يمكن أن تلعبه القوات التابعة للأمم المتحدة إذا استمر السكرتير العام فى موقفه المعادى للومومبا، وكان هذا ما نقلتُه لجمال عبدالناصر عند عودتى إلى القاهرة، وأبديت تخوفًا من أن تُستغل قواتنا الموجودة هناك والتابعة للأمم المتحدة فى غير ما ذهبت من أجله هذه القوات.

وفى هذه المقابلة يطلب «لومومبا» مبلغًا محددا (عشرين ألف جنيه استرلينى) بصفة عاجلة كسلفة لحزبه «حزب الحركة الوطنية الكونغولية» "M.N.C."؛ حيث كانت الظروف تحتاج إلى تحريك بعض أنصاره إلى مناطق معينة لمواجهة التكتلات الأخرى، وضرورة توافر المال اللازم لإعاشتهم والإنفاق عليهم، وقد أرسل «عبدالناصر» هذا المبلغ إلى «لومومبا» بعد أيام قليلة مع السفير «مراد غالب» أول سفير لمصر فى الكونغو.

وطلب «لومومبا» أيضًا أن تمدَّه مصر ببعض الخبراء والفنيين الذين تم إرسالهم إلى الكونغو فورا، وأخيرًا أبلغنى «لومومبا» أنه لن يدعو إلى مؤتمر قمة أفريقى فى "ليوبولدفيل" ، إلا إذا جاءت نتائج مؤتمر وزراء الخارجية مشجعة.

وقد تم خلال هذه الرحلة إقامة اتصال لاسلكى مباشر بين "ليوبولدفيل" والقاهرة بواسطة جهاز وصل معنا على نفس الطائرة، فمنذ ذلك الوقت بدأت العلاقة بين القاهرة وقوى التحرير الوطنى فى الكونغو بزعامة «لومومبا» تدخل فى مرحلة جديدة من الدعم والتأييد زادت بعد وصول السفير المصرى « مراد غالب»، واستمرت هذه العلاقة بعد مقتل «لومومبا»، وظلت القاهرة لفترة طويلة هى السند الرئيسى للثورة الكونغولية ونافذتها على العالم الخارجى.

- مقتل «لومومبا» واندلاع الثورة :

عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية الذى دعا إليه «لومومبا» فى ليوبولدفيل فى المدة من ٢٥-٣١ أغسطس سنة ١٩٦٠ بقصد التحضير لمؤتمر قمة ؛ لبحث مشكلة الكونغو، وقد تحققت مخاوف «عبدالناصر»، فقد ظهر الانقسام بين الدول الأفريقية قبل أن تبدأ جلسات المؤتمر؛ حيث لم يحضر هذا الاجتماع سوى ١٤ وفدا فقط من بينهم الحكومة المؤقتة للجزائر، وتغيبت معظم الدول الأفريقية التى كانت تستعمرها فرنسا (حضرت منها الكاميرون وتوجو فقط)، وكان معنى ذلك أن هذه الدول التى لم تحضر المؤتمر لا تؤيد «لومومبا».

ومن بين الحاضرين كان هناك مجموعة ثورية من بينها مصر تعتبر مشكلة الكونغو مشكلة أفريقيا كلها، وأن ما حدث فى الكونغو يمكن أن يتكرر فى أية دولة من دول القارة، ولذلك كانت هذه الدول مستعدة لتحمل نصيبها فى هذه المعركة؛ باعتبارها معركة بين قوى التحرير من جانب وبين الاستعمار والإمبريالية من جانب آخر، كما كان فى المؤتمر مجموعة أخرى، وإن كانت تتعاطف مع «لومومبا» وتؤيد وحدة أراضى الكونغو، لكنها كانت لا تريد أن تزج بنفسها فى هذا الصراع.

ورغم أن قرارات المؤتمر النهائى كانت مؤيدة للحكومة المركزية فى الكونغو وأدانت الحركة الانفصالية فى "كاتنجا" إدانة صريحة، فإن هذا المؤتمر كان مخيبا لرجاء «لومومبا». أولاً: لأن تغيُّب الأغلبية العددية للدول الأفريقية قد حال دون تحقيق الهدف الرئيسى من الاجتماع وهو الضغط على الأمم المتحدة والسكرتير العام لتغيير سياسته فى الكونغو، وعلى العكس من ذلك، فإن النتيجة ربما تكون قد شجعت الأمم المتحدة على التمادى فى مخططها والوقوف بشكل سافر بجانب «كازافوبو» رئيس

الجمهورية، **وثانيًا**: لأنه اتضح جليًا للومومبا أنه لا يستطيع الحصول على المساعدة العسكرية المباشرة من الدول الأفريقية ؛ حيث لم تجد الفكرة الحماس الكافى حتى بين الدول التى حضرت المؤتمر.

ورغم أن وزراء الخارجية أوصوا بعقد مؤتمر قمة للدول الأفريقية قبل دورة الأمم المتحدة التى تبدأ فى سبتمبر، فإن «لومومبا» كان قد اقتنع بعدم جدوى ذلك وصرف النظر عن هذه الفكرة.

وبعد أيام من انتهاء وزراء الخارجية من مؤتمرهم، الذى عقد فى "ليوبولدفيل" فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٠ على وجه التحديد ، فوجئ العالم بقرار من «كازافوبو» رئيس الجمهورية يعزل فيه «باتريس لومومبا» رئيس الوزراء ويكلِّف «إيليو» رئيس مجلس الشيوخ بتأليف الوزارة.

ويبدو أن «كازافوبو» فى قراره هذا كان معتمدا على تأييد «موبوتو» قائد الجيش وحاميته الموجودة فى «ليوبولدفيل»، كما كان «كازافوبو» يعلم أيضًا أن القيادة العسكرية التابعة للأمم المتحدة فى الكونغو والتى كانت قواتها تحتل المطارات ودار الإذاعة الكونغولية سوف ترتاح لهذا القرار.

وقد رفض «لومومبا» زعيم الأغلبية البرلمانية هذا القرار واعتبره غير دستورى ، وأقرَّ البرلمان وجهة نظر «لومومبا» فى رفض هذا القرار، ولكن الكولونيل« موبوتو» قائد الجيش (رئيس الجمهورية بعد ذلك) أعلن استيلاءه على السلطة وحل البرلمان، وأعلن أنه أنهى الخلاف القائم بين «كازافوبو» و «لومومبا» بطرد كليهما.

ثم سرعان ما وجدنا «كازافوبو» يعود من جديد ولكن فى انسجام وتعاون كامل مع «موبوتو»، كما وجدنا الأمم المتحدة تتعامل مع «كازافوبو» وكأنها اعترفت بهذا الوضع الجديد رغم اعتراض «لومومبا» الذى استمر فى موقعه مُصِرًا على الاحتفاظ بالرئاسة للحكومة الشرعية.

وأصبح فى الكونغو سلطتان تدَّعى كل منها الشرعية ، هذا بالإضافة إلى السلطة العسكرية بقيادة «موبوتو»، وسرعان ما انتقل هذا الانقسام من الكونغو إلى الدول الأفريقية نفسها عندما أرسل كل من : «كازافوبو» و«لومومبا» وفدا يمثل الكونغو إلى الأمم المتحدة، فقد انقسمت الدول الأفريقية هناك إلى مجموعتين ؛ **الأولى** : ومنها مصر والدول الثورية تؤيد وفد «لومومبا» وتعتبره الوفد الشرعى ، **والثانية** : ومعظمها من الدول الناطقة بالفرنسية وتؤيد وفد «كازافوبو».

وأخيرا، جاء قرار الأمم المتحدة باعتبار الوفد الأخير- وفد «كازافوبو» - هو الوفد الرسمى والممثل المعترف به لدولة الكونغو "ليوبولدفيل"، وأصبح هناك و ضع غريب، فقد صوتت معظم الدول الأفريقية التى لها قوات فى الكونغو - ومنها مصر- ضد هذا القرار ولصالح وفد «لومومبا»، وكان معنى ذلك أن قوات هذه الدول موجودة فى الكونغو لمساندة سلطة لا تعترف بها.

أصبحت هذه القوات معرَّضة لأن تقوم بتنفيذ سياسة تتعارض مع سياسة دولها، وكان ذلك بطبيعة الحال مصدر قلق شديد لهذه الدول؛ ومن هنا جاءت دعوة الملك «محمد الخامس» ملك المغرب لعقد مؤتمر يحضره رؤساء الدول الأفريقية التى تؤيد «لومومبا» وذلك لبحث موضوع الكونغو بصفة أساسية.

وعُقِدَ مؤتمر الدار البيضاء فى المدة من ٣-٧ يناير سنة ١٩٦١ وحضره الرئيس «جمال عبدالناصر» ، والملك «محمد الخامس» والرئيس الغانى «كوامى أنكروما» والرئيس الغينى «أحمد سيكوتورى» ، والرئيس المالى «موديبوكيتا»، ورئيس حكومة الجزائر المؤقتة، ووزير خارجية ليبيا، كما أرسلت سيلان مراقبا. وقد أسفر هذا الاجتماع عن قيام تكتل سياسى أفريقى جديد حيث وقع ميثاق منظمة الدار البيضاء وعُرِفَتْ مجموعة الدول بعد ذلك باسم «مجموعة الدول الثورية»، أو «دول الدار البَيضاء».

وكان أهم ما أثار الجدل فى هذا المؤتمر هو موضوع بقاء قوات هذه الدول فى القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة فى الكونغو، فقد كانت كل من: مالى وغينيا قد سحبت قواتها بالفعل بعد أن اتضح موقف الأمم المتحدة من معاداة «لومومبا»، ولكن «أنكروما» كان متحمسًا لبقاء هذه القوات وعدم سحبها؛حتى لا يترك المجال خاليًا أمام أعداء «لومومبا».

وفى الحقيقة كان «عبدالناصر» يميل - فى ذلك الوقت - إلى سحب القوات الخاصة وأن شكوكه فى القادة العسكريين لبعض هذه القوات كانت قد تأكَّدت، فالچنرال «كتانى » Kattani القائد المغربى كان مستشارًا عسكريًا "لموبوتو" قائد الجيش الذى أيد «كازافوبو» عندما عزل «لومومبا»، واتضح بعد ذلك أن هذا القائد كان على صلة مريبة بجهات أمريكية وبلچيكية ، وأثيرت كثير من الشكوك حول تواطؤه مع هذه الدول رغم سياسة المغرب الواضحة والتى كانت فى ذلك الوقت تقف مع «لومومبا»، ورغم ذلك فقد وافق «عبدالناصر» على البقاء للقوات بعض الوقت، وذلك

تحت إلحاح «انكروما»، وكان ذلك ما اتفق عليه الرؤساء، ولكنهم أعلنوا فى قرارات المؤتمر عن نيّة الدول المجتمعة فى سحب قواتها الموضوعة تحت قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو، إلا إذا عدلت الأمم المتحدة سياستها وقامت فورًا، بتأييد الحكومة المركزية فى سحب الأسلحة من جيش « موبوتو» وتمكين البرلمان الكونغولى من العودة للاجتماع.

واستمر الصراع بين «كازافوبو» و«لومومبا» ، الأول تؤيده الأمم المتحدة بقيادة «موبوتو» ، كما تؤيدة بلچيكا والأوروبيون الذين يسيطرون سيطرة فعلية على الجهاز الإدارى، أما«لومومبا» فقد أصبح وضعه فى "ليوبولدفيل" غريبا هو وحكومته بعد أن فقد كل الخيوط التى يستطيع بها تصريف الأمور داخل عاصمته، ولكنه كان فى نفس الوقت يتمتع بنفوذ قوى فى «استانلى فيل» التى انتقل إليها أعداد كبيرة من انصاره، وكان هذا النفوذ هو مصدر قوته التى يعتمد عليه أساسًا.

وانقسمت السفارات فى "ليوبولدفيل"، بعضها يعترف "بكازافوبو" والبعض الأخر يعترف بلومومبا، ومن بين هذه المجموعة الأخيرة دول الدار البيضاء بطبيعة الحال، والتى كان سفراؤها على صلة مستمرة ببعضهم البعض ويقومون بتقديم المشورة والعون للومومبا وحكومته.

وكان «لومومبا» قد طلب من القاهرة مستشارين عسكريين ، فبعثنا إليه اثنين من الضباط الأركان حرب هما : العميد « أحمد إسماعيل » (المشير ووزير الحربية بعد ذلك) والمقدم «ممدوح جبه» (السفير بعد ذلك) ولكنهما ألحقا على السفارة المصرية فى ليوبولدفيل.

وكانت الأوامر لدى القوة المصرية التابعة للأمم المتحدة فى الكونغو هى تنفيذ تعليمات القيادة العسكرية للأمم المتحدة، إلا فيما يضر بموقف «لومومبا» ؛ حيث كانت مصر على استعداد لسحب قواتها فورًا إذا شعرت بأن قواتها ستُستخدم ضد «لومومبا» بأى شكل.

وكان وجود المستشارين العسكريين فى "ليوبولدفيل" على صلة بـ«لومومبا» وبقواتنا فى الكونغو فى نفس الوقت هو الضمان لتنفيذ هذه التعليمات، ولم يحدث أن كُلِّفَتْ قواتنا بأى شىء يثير الشكوك، ولكن الأمم المتحدة أيضًا كانت حريصة على أن تضع القوات المصرية فى أماكن وتكليفها بمهام لا تستطيع من خلالها تقديم أى عون مباشر "للومومبا".

أما موقف الأمم المتحدة بصفة عامة فقد استمر معاديا لـ «لومومبا» ومتعاطفًا مع «كازافوبو»، فعلى سبيل المثال احتلت الأمم المتحدة الإذاعة الكونغولية (بواسطة قوات أوروبية) وحرمت كلا الطرفين: «لومومبا» و«كازافوبو» وأعوانهما من استخدام هذه الإذاعة، حدث ذلك فى الوقت الذى كانت الأمم المتحدة تعلم جيدًا أن «كازافوبو» يستخدم إذاعة «برازافيل» التى لا يفصلها عن ليوبولدفيل سوى نهر الكونغو، وعلى ذلك فقد كان هذا الإجراء موجها ضد «لومومبا» وحده الذى حرمته الأمم المتحدة من وسيلة الاتصال السريع بالجماهير من خلال الإذاعة فى الوقت الذى لم تتأثر فيه مصالح «كازافوبو»، و حدث أيضًا أن احتلت قوات الأمم المتحدة المطارات ومداخل ومخارج المدينة وقطعت الاتصال بين العاصمة والأقاليم، فعزلت «لومومبا» عن منطقة نفوذه وعن أعوانه الموجود غالبيتهم خارج العاصمة فتركت «لومومبا» وحيدا فى العاصمة، فى الوقت الذى بقى فيه «كازافوبو» بين مؤيديه فى داخل العاصمة.

وأخيرا وجد «لومومبا» أن بقاءه فى "ليوبولدفيل" أصبح مستحيلا، فأراد الانتقال إلى "استانلى فيل" ، حيث يوجد أنصاره وحيث يستطيع أن يجد حرية العمل، وكان عليه أن يخترق الحصار الذى فرضته عليه قوات «كازافوبو»، ولكن « كازافوبو» تمكّن من القبض على «لومومبا» فى ١٧ يناير سنة ١٩٦١ وهو يحاول الهرب إلى "استانلى فيل" وكان ذلك بواسطة قوات «موبوتو»، ثم أمر «كازافوبو» بتسليم الزعيم «لومومبا» إلى أعدائه «مويس تشومبى» قائد الانفصال فى كاتنجا، وقام تشومبى بقتل «لومومبا» على الفور ثم ادعى أنه هرب من سجنه.

وبعد فترة قصيرة أصدر «تشومبى» بيانا سخيفا لم يصدّقه أحد . فقد أعلن أن القرويين الغاضبين على «لومومبا» قد هاجموه وأردوه قتيلاً، وتصور «كازافوبو» وتصور «تشومبى» معه أنهما بذلك قد تخلصا من مشكلة الشرعية التى كان يستند إليها «لومومبا» وأن الأمر قد استتب لهما، إن هما اتفقا.

ولكن الأمر سار على غير هواهما، فقد تمكّن عدد من وزراء «لومومبا» ومعاونيه من الوصول إلى "استانلى فيل"، و بدأ جيزنجا نائب رئيس الوزراء وأخذ المخلصين "للومومبا" فى تنظيم "اللومومبيين" وتنظيم المقاومة فى أنحاء كثيرة من الكونغو، وظهرت الميليشيا التابعة للثورة واشتعلت المشاعر الوطنية فى الكونغو، وقامت ثورة حقيقية كرد فعل لمقتل «لومومبا»، واعتبر الثوار الكونغوليون أن الشرعية انتقلت من «لومومبا» إلى نائبه «جيزنجا» وهى وإن لم تكن شرعية دستورية فهى بكل تأكيد شرعية ثورية.

- ردّ «عبد الناصر» على مقتل «لومومبا» :

أصبح«لومومبا» بعد مقتله رمزًا للثورة والوحدة الوطنية، ليس فى الكونغو فقط، ولكن فى أفريقيا كلها بعد أن هزّ هذا الحدث وجدان الشعوب الأفريقية كلها، وعمّق فيها الإحساس بالتمرد والكراهية ضد الاستعمار والامبريالية.

ومازلت أذكر - كما ذكر الكثيرون غيرى بكل تأكيد - منظر«لومومبا» وهو يُساق إلى حتفه، وكانت شاشات التليفزيون قد عرضت فيلما استطاع أحد المصورين التقاطه للومومبا بعد القبض عليه، كان مقيَّد اليدين يدفعه الحراس ويضربونه بكعوب بنادقهم فيسقط على الأرض ثم يجذبونه من شعر رأسه ليقف فيلاقى الضرب والركل من جديد، ولكن نظرات «لومومبا» وملامح وجهه كانت تعكس كل معانى التحدى والشموخ والكبرياء، وإن كان قد بدا على شاشات التليفزيون صامتًا مستسلمًا لمصيره، وفى هذه اللحظات التى كنت أشاهد فيها هذه المأساة، كنت أشعر أكثر من أى وقت مضى بالإعجاب والتقدير لهذا الرجل الذى استطاع أن يجسِّد معنى الإصرار والتضحية من أجل تحقيق الأهداف السامية التى يؤمن بها الإنسان، وكان هدف «لومومبا» هو الاستقلال الكامل لبلاده وإنهاء السيطرة الأجنبية والاحتفاظ بوحدة الأراضى الكونغولية.

إن مقتل «لومومبا» الذى اعتبر فى ذلك الوقت انتصارًا كبيرًا لـ "تشومبى"، و«كازافوبو» والقوى التى كانت تحركهما ، لم يكن إلا انتصارًا مؤقتًا فقط، فقد كان مقتل «لومومبا» - فى حقيقة الأمر - وقودًا للحركة الوطنية فى الكونغو ومبررًا لكثير من الدول- ومنها مصر- لكى تعلن عن وقوفها مع حركة "جيزنجا" وتأييدها لها وللحركة «اللومومبية» وأن تقدم لها كل المساعدات الممكنة بدلا من المساعدات المحدودة التى كانت تقدم للومومبا على استحياء؛ حتى لا تتجاوز هذه المساعدات الحدود إلى ما يمكن اعتباره تدخلاً فى الشئون الداخلية للكونغو، فمهما كانت النظرة السابقة لشرعية وضع «لومومبا» قبل مقتله، فقد كان من الصعب تجاهل شرعية «كازافوبو».

وكرد فعل لمقتل «لومومبا» سحبت دول كثيرة - ومنها مصر- اعترافها بحكومة «ليوبولدفيل» ، واعترفت بحكومة «ستانلى فيل» باعتبارها الحكومة الشرعية، أما رد الفعل الشعبى فقد كان عنيفًا فى معظم عواصم العالم، فقد هوجمت السفارات البلچيكية فى باريس ولندن وبلغراد وطوكيو

وموسكو، كما هوجمت فى القاهرة حيث زحفت الجماهير الغاضبة معتدية على مبنى السفارة وأدى ذلك إلى قطع بلچيكا لعلاقاتها مع مصر.

وفور مقتل «لومومبا» قرر «جمال عبدالناصر» سحب القوات المصرية التابعة للأمم المتحدة فى الكونغو، كما عَيَّن سفيرًا لمصر فى «ستانلى» هو السيد «ممدوح جبة» الذى كان عليه أن يقوم هو وطاقم سفارته بمغامرة مثيرة للوصول إلى مقر عمله، فلم يكن أمامه إلا اتخاذ الطريق البرى من جنوب السودان والمرور بمناطق لم يكن معروفًا وقتها مدى سيطرة حكومة «جزينجا» عليها.

وهكذا كانت السفارة المصرية من أولى السفارات التى تواجدت فى «ستانلى فيل» واستطاعت هذه السفارة أن تقوم بدور هام فى مساعدة الحركة الوطنية هناك بقيادة «جيزنجا»، وأقامت السفارة اتصالا لاسلكيا بين «ستانلى فيل» والقاهرة بمجرد وصول السفير،وكانت بذلك - ولفترة طويلة - وسيلة حكومة الثورة فى الاتصال بالخارج.

ووصل إلى القاهرة بعد مقتل «لومومبا» مباشرة أحد الزعماء الكونغوليين البارزين وهو «بيير موليلى» الذى كان وزيرا للتربية والتعليم فى حكومة «لومومبا» ، وكان « موليلى» مع «لومومبا» عندما قُبض عليه وهو يحاول مغادرة ليوبولدفيل ، ولكن «موليلى» استطاع أن يفلت من الاعتقال كما استطاع الوصول إلى استانلى فيل . وحضر «موليلى» إلى القاهرة على رأس لجنة ثورية كُلِّفَتْ بالإقامة فى العاصمة المصرية ؛ لتكون حلقة الاتصال بين حكومة الثورة فى استانلى فيل والعالم الخارجى ، كما كانت هذه البعثة مكلفة بإعداد كل ما يلزم الثورة من الخارج. وكان «موليلى» يستقبل الوفود الأجنبية والسفراء الذين لم يكن من السهل عليهم القيام بهذا الاتصال فى «ستانلى فيل» نفسها.

وأصبحت القاهرة القاعدة الأساسية التى ترتكز عليها الثورة الكونغولية سواء فى تدريب الكوادر العسكرية والإمداد بالسلاح أو التحرك الدبلوماسى أو الإعلامى، وخصصت إذاعة موجهة من القاهرة إلى الكونغو كانت تذيع باللغات الرسمية للبلاد، وكان لهذه الإذاعة دور هام فى تعبئة الشعور الوطنى فى الكونغو.

وكان طبيعيا أن تختار الثورة الكونغولية القاهرة لتجعل منها قاعدة ارتكازها ؛ حيث كانت مصر فى ذلك الوقت أهم قاعدة للنضال الثورى فى أفريقيا وتساند جميع حركات التحرير الأفريقية، وفى مقدمتها الثورة

الجزائرية، وفى ذلك الوقت أيضًا لم تكن العواصم المحيطة بالكونغو بقادرة على تقديم العون للثورة، فتنجانيقا وأوغندا لم يكونا قد حصلا على استقلالهما بعد، أما «برازافيل» القريبة من «ليوبولدفيل» فكان بها حكم شديد الرجعية برئاسة «الأب يولو»، وهذا يجعلنا ندرك أهمية الدور الذى لعبته القاهرة فى مساندة الثورة الكونغولية.

ولم يكن هذا هو رد الفعل الوحيد الذى قام به «عبدالناصر» بعد مقتل «لومومبا» ؛ فقد أعلن «عبدالناصر» عن تأميم المصالح والأموال البلچيكية فى مصر، وقد جاء هذا القرار ردًا بليغًا من جانب «جمال عبدالناصر» باعتبار أن المسئولية الأولى فى أحداث الكونغو ترجع إلى الاحتكارات الرسمية هناك، والتى هى أوروبية أمريكية ، وإن كانت بلچيكية فى معظمها ، وهى أيضا التى لعبت دورًا خطيرًا فى نهب الكونغو وتخريب اقتصاده وتوصيل هذه البلاد الغنية إلى حافة الهاوية.

وقد ظهر هذا الدور التخريبى بوضوح قبل وعقب الاستقلال مباشرة، فقد كانت الإدارة البلچيكية فى الكونغو قبل الاستقلال تمتلك جزءًا كبيرًا من رأس مال الشركات والمشروعات الخاصة، وهو وضع ورثته الإدارة البلچيكية منذ كان الكونغو ملكًا خاصًا للملك «ليوبولد الثانى» كما كان هناك كثير من الأجهزة ذات الطابع شبه الحكومى تستطيع عن طريقها الحكومة أن تؤثر فى الاقتصاد الكونغولى وتوجِّهه، كما كانت الحكومة تتمتع ببعض الحقوق التى تزيد من قدرتها فى توجيه الاقتصاد مثل حق ترشيح مجالس الإدارات وحق التصويت عند اختيارهم، وذلك حتى فى المشروعات التى لم تكن الإدارة البلچيكية تساهم فى رؤوس أموالها.

ورغم هذه السلطات التى كانت تتمتع بها الإدارة فى الكونغو فقد كانت الشركات الكبرى بدورها تسيطر على الإدارة البلچيكية نفسها سيطرة شاملة، بعد أن تمكنت هذه الشركات من أن تخصص مزايا مادية ضخمة لممثلى الدولة من البلچيك فأصبحوا بذلك تحت إمرتها.

وقبل استقلال الكونغو مباشرة خشيت الشركات أن تنتقل تلك السلطات إلى الحكومة الأفريقية الجديدة والتى قد يصعب السيطرة عليها بنفس الطريقة، فعجَّلت هذه الشركات بمناوراتها ونجحت فى أن تحمل الحكومة البلچيكية على اتخاذ العديد من الإجراءات التى تحرم الحكومة الوطنية الجديدة من أدوات السيطرة القوية على اقتصاديات الكونغو.

ولإيضاح هذه الصورة نذكر على سبيل المثال شركة C.N.K.I وكان يطلق عليها اسم «اللجنة الوطنية لكيڤو» وكانت مؤسسة شبه حكومية تمتلك الكثير من العقارات والمناجم والأراضى الواسعة وفى ٣٠ مايو ١٩٦٠ أى قبل الاستقلال بشهر واحد صدر مرسوم تم بقتضاه إنهاء وضع حكومة الكونغو البلچيكى كشريكة فى الامتياز بانسحابها وتنازلها عن حقها فى المؤسسة.

وهكذا بجرّة قلم فقدت الشركة وضعها كمؤسسة شبه حكومية، وقرر حمَلة أسهمها تحويلها إلى شركة مساهمة عامة باسم «شركة كيڤو البلچيكية الأفريقية».

وقد حدث نفس الشيء لشركة .C.S.K التى كانت أيضا مؤسسة شبه حكومية تمتلك غالبية أسهم اتحاد المناجم الشهير، وكان من حق هذه الشركة التى تسيطر عليها الحكومة تعيين المجلس الإدارى لاتحاد المناجم وتعيين عدد من المديرين، وفى ٢٧ يونيو ١٩٦٠ – أى قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أيام – صدر مرسوم يقضى بحل هذه الشركة وتقسيم أصولها بين شركتين من بينهما شركة «كاتنجا»، ومنح نفس المرسوم شركة كاتنجا فوائد ومزايا إضافية ضخمة، واستولت هذه الشركة ـ بناء على على ذلك ـ على ثلث الأراضى التى استصلحتها شركة C.N.K.I كما استولت على عقاراتها وأموالها فى المصارف، كما استولت أيضاً على حق حصولها على ثلث الايجارات التى كان ينتظر أن تحصل عليها شركة C.S.K من امتيازات التعدين فى المستقبل.

وهكذا تمكن البلجيكيون بألاعيب بهلوانية ومناورات وتحايل ـ يدخل فى عداد النصب ـ من حل الشركات شبه الحكومية وحرمان الحكومة الوطنية من الكثير من الامتيازات التى كانت ستمكنها على الأقل من الاشتراك فى توجيه الاقتصاد القومى للكونغو.

لقد أرادت بلجيكا أن تكون السلطة الحقيقية والسيطرة الكاملة لرأس المال والشركات، وبذلك تستمر سيطرتها الفعلية على البلاد وأن تغيِّر وجه الحكومة بعد رفع أعلام الاستقلال.

ويلاحظ أن بلجيكا والشركات الاجنبية فى الكونغو عملت على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأمريكية؛ للمساهمة فى الاستثمارات الكونغولية وذلك قبل الاستقلال مباشرة، فقد حصل بنك أمريكا منذ عام ١٩٦٠ على ٢٠٪ من مجموعة بنك لامبرت (سوكوبانك)، وقام فورد بتأسيس شركة فورد

موتورز بالكونغو وقام عام ١٩٦٠ أيضاً باستغلال منجم الكلور الحرارى، وقد قام روكفلر بجولة فى الكونغو عام ١٩٥٩ قامت جماعته بعدها مباشرة بشراء ١٠٢٠ سهمًا من أسهم شركة البحوث والتنقيب عن البوكسيت فى الكونغو (بوكسيكونجو) وفى يونيو ١٩٦٠ أعلن على عزمه شراء ٨٪ من رأس المال البالغ ٦٥ مليون دولار الخاص بشركة الكونغو للتجارة الصناعية، وهذا علاوة على نشاط شركة «يور أفريكان الأمريكية»، وشركات استثمار أمريكية أخرى بدأ نشاطها فى الشهور القليلة قبل استقلال الكونغو.

وهكذا وجد التشابك فى المصالح الراسمالية البلجيكية والأمريكية علاوة على المصالح الأوروبية الأخرى الموجودة من الأصل وخاصة فى اتحاد المناجم الذى توجد فيه نسبة كبيرة لرأس المال البريطانى . وهذا بالاضافة إلى الشبكة المعقدة التى تربط بين المصالح

المصرفية فى أوروبا وأمريكا وبين المشروعات الصناعية فى أفريقيا، وبذلك أصبح للولايات المتحدة الأمريكية هى الأخرى مصلحة ذاتية فى حماية واستمرار سيطرة هذه الاحتكارات والشركات على مقدرات الكونغو.

ولم تكتف السلطات البلجيكية بذلك وإنما اتخذت عدة إجراءات من شأنها أن تجعل الكونغو غير قادر على الاستغناء عن معونة بلجيكا المالية، ومن هذه الإجراءات سحب مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال الموجودة فى الكونغو.

وقد تعرض الرئيس "كوامى نكروما" فى كتابه «الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية» إلى الكثير من هذه الإجراءات التى أدت إلى تخريب الاقتصاد الكونغولى قبل الاستقلال مباشرة، فعندما تسلم لومومبا الحكم كانت خزينة البلاد خاوية ومثقلة بالتزامات كثيرة، والأسواق المحلية خالية من كثير من السلع والاحتياجات الضرورية كما كانت الشركات والمؤسسات الأجنبية تمتلك ثروة البلاد وتتحكم فيها.

لذلك كله جاء تأميم عبدالناصر للمصالح البلجيكية فى مصر باعتبارها رمزًا للاحتكارات الراسمالية فى الكونغو، وكان ذلك يعنى إدانة هذه الاحتكارات وتحميلها مسئولية ما حدث فى الكونغو، وقد أراد عبدالناصر أيضاً أن يلفت أنظار العالم والدول الأفريقية على وجه الخصوص إلى خطورة الاحتكارات الراسمالية ودورها فى خدمة الاستعمار، وجاء هذا التأميم دعوة فى نفس الوقت إلى ضرب هذه الاحتكارات باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار.

ـ عودة الحكم المركزى وإنهاء الانفصال فى كاتنجا :

فى فبراير سنة ١٩٦١ تقدمت مصر التى كانت تشترك وقتئذ فى عضوية مجلس الأمن مع كل من سيلان وليبيريا، بمشروع قرار إلى المجلس يخوّل قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو... استخدام القوة إذا كان هذا ضرورياً كملاذ اخير ... «وذلك بقصد تحقيق وحدة الكونغو» ... وقد وافق مجلس الأمن على هذا القرار بعد جهد شاق ونشاط واسع قامت به الدول الأفريقية الثورية والدول التقدمية فى الأمم المتحدة، وقد ساعد ايضًا على استصدار هذا القرار أن كينيدى كان قد استقر فى البيت الأبيض وبدات الولايات المتحدة تراجع سياستها الأفريقية لتكون اكثر واقعية.

ورغم صدور هذا القرار فإنه مضت فترة دون أن تبدو أية بادرة من الأمم المتحدة لتنفيذه، وفى نفس الوقت كانت هناك محاولات تؤيدها بلچيكا والمؤسسات الراسمالية فى الكونغو للتقريب بين "تشومبى" وكازافوبو على حساب «ستانلى فيل» بطبيعة الحال.

ففى مارس ١٩٦١ عقد مؤتمر مائدة مستديرة فى تنناريف (عاصمة مدغشقر) حضره كل من كازافوبو و"تشومبى" والرئيس "سيرانانا" رئيس جمهورية مدغشقر بدعوة من الأخير، وأعلن عقب هذا الاجتماع عن الموافقة على قيام اتحاد كونفيدرالي فى الكونغو، وكان معنى ذلك تاكيدًا لانفصال كاتنجا والتسليم "لتشومبى" بذلك.

وقد اثارت هذه المناورات هجومًا عنيفًا على السكرتير العام للأمم المتحدة لتقاعسه عن استخدام القوة فى إنهاء انفصال كاتنجا، ففى نفس الشهر عندما اجتمع المؤتمر الثالث لكل الشعوب الأفريقية فى القاهرة (المدة من ٢١ ـ ٢٥ مارس ١٩٦١) والذى اشتركت فيه جميع التنظيمات والأحزاب الثورية فى أفريقيا، كما حضرته جميع حركات التحرير الأفريقية، كان موضوع الكونغو وموقف الأمم المتحدة فى مقدمة الموضوعات التى بحثها المؤتمرون، وصدر بيان يدين السكرتير العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" ويعتبره مسئولاً عن مقتل "لومومبا" بجانب كازافوبو و"تشومبى" و"موبوتو".

وفى مقابل هذا التيار المؤيد للثورة الكونغولية ظهر تكتل آخر يخشى هذا المد الثورى ويعمل على وقفه، فقد اجتمعت عشرون دولة أفريقية فى منروفيا (مايو ١٩٦١)، وكان أهم الموضوعات التى بحثت فى هذا الاجتماع موضوع التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك بقصد وقف المساعدات التى تقدم لحكومة الثورة فى «ستانلى فيل»، واعتبار هذه المساعدات تدخلا فى شئون الكونغو الداخلية.

وكان حماس كثير من الرؤساء المشتركين فى مؤتمر «منروفيا» لهذا الموضوع راجعًا إلى وجود معارضة قوية داخل دولهم ، وخوفهم من اندلاع الثورة على غرار ما حدث فى الكونغو، خاصة أن بعض هذه الدول مثل النيجر والكاميرون كانت المقاومة فيها منظّمة وعلى صلة بالقوى التقدمية الثورية فى العالم باعتبارها التنظيمات الرئيسية التى كانت تقف فى وجه الاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال ، والتى كانت فى تقدير الكثيرين مازالت تتمتع بتأييد الأغلبية فى بلادها.

وهكذا جاء مولد تكتل جديد فى أفريقيا وهو ما أطلق عليه مجموعة «منروفيا»، تؤيد "كازافوبو" وتقف فى مواجهة مجموعة الدار البيضاء التى تؤيد ثوار «ستانلى فيل»، المجموعة الأولى تضم الحكومات المحافظة التى تهادن الاستعمار، والثانية تضم الحكومة التى تقود الثورة الأفريقية ضد الاستعمار والهيمنة الغربية.

ورغم الانقسام الذى حدث بين دول أفريقيا بالنسبة لقضية الكونغو؛ فإن أحدًا منها لم يؤيد "تشومبى" حتى ذلك الوقت، فلم يكن هناك من يستطيع أن يقف علنا بجانب فكرة الانفصال، فهو أمر يهدد الكثير من الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال، والتى مازالت مجتمعاتها قبلية، كما أن "تشومبى" كان قد أصبح مدموغًا بالخيانة ووجها كريها أمام الشعوب الأفريقية كلها .. وحتى اتفاق المائدة المستديرة الذى تمّ بين "كازافوبو" و"تشومبى" بحضور رئيس جمهورية مدغشقر كان قد نسفه اجتماع آخر لاحق بعد شهرين اثنين.

وقد ازداد موقف الأمم المتحدة حرجًا فى الكونغو بعد صدور قرار مجلس الأمن بتخويل المنظمة الدولية حق استخدام القوة، خاصة وأنه كان قد مضى على وجود قواتها هناك وقت طويل دون أن تتمكن من تحقيق الأهداف التى ذهبت من أجلها، بل إن الموقف ازداد سوءًا، فبعد أن كان الانقسام فى كاتنجا فقط - عندما ذهبت قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو - أصبح هناك ثلاث حكومات فى «ستانلى فيل» و«ليوبولدفيل» و«إليزابث فيل» (عاصمة كاتنجا) ثم إن أصابع الاتهام بدأت تتجه إلى "همرشولد" السكرتير العام باعتباره متقاعساً إن لم يكن متواطئًا.

وبازدياد ضغط الدول التقدمية على الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن اصبح من غير الممكن تجاهل هذا القرار ومن هنا، ظهرت فكرة التوفيق بين أنصار "لومومبا" فى «ستانلى فيل» بقيادة "جيزنجا" وبين "كازافوبو" على حساب "تشومبى" باعتبار أن ذلك أمر ضرورى للتمهيد

لاستخدام القوة لإنهاء الانفصال فى كاتنجا، وكان ذلك تحولا هاما فى سياسة الأمم المتحدة شجع الدول الأفريقية بمجموعتيها بل واشتركت دول افريقية فى هذه الوساطة وبذلت جهودها من أجل التقريب بين الأطراف.

وفى ٢ اغسطس سنة ١٩٦١ اجتمع البرلمان الكونغولى بعد توحيده وانتخب "سيرل أدولا" رئيسًا لحكومة الكونغو المركزية، كما انتخب "جيزنجا" زعيم الثوار فى «ستانلى فيل» نائبًا لرئيس الوزراء.

وانتهت بذلك الازدواجية بين «ليوبولدفيل» و«استانلى فيل»، وأصبح هناك حكومة مركزية يؤيدها اللومومبيون ولكنهم لا يراسونها ويقى تشومبى وحده داعية الانفصال فى كاتنجا والعميل الأول لبلجيكا والاحتكارات الأجنبية.

وجدت حكومة ليوبولدفيل المركزية ترحيبًا من جميع الدول الأفريقية وعملت دول الدار البيضاء على دعوة الحكومة الجديدة لحضور مؤتمر عدم الانحياز الأول الذى عقد فى بلغراد على مستوى الرؤساء فى المدة من ١ - ٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ كدليل على ثقتها فى هذه الحكومة، وذهب إلى بلغراد كل من سيرل ادولا رئيس الوزراء و"انطوان جيزنجا" نائب رئيس الوزراء، والقى كل منهما خطاباً أمام المؤتمر، والتقى "عبدالناصر" بالزعيمين فى بلغراد كل على انفراد . وكانت أحاديثهما توحى بكثير من التفاؤل كما ابدى كل منهما ارتياحه للمصالحة الوطنية.

بعد قيام الحكومة المركزية فى «ليوبولدفيل» باشتراك "جيزنجا" وترحيب اللومومبيين بالمصالحة، قامت مصر بإغلاق سفارتها فى استانلى فيل ونقلها إلى ليوبولدفيل وأصبح تعاملنا مع الحكومة المركزية وفى نطاق العلاقات العادية.

وأسرعت حكومة الكونغو من جانبها بإقامة تمثيل لها فى القاهرة، وقمنا بتصفية جميع العلاقات العسكرية التى كانت قائمة مع التنظيمات الثورية فى الكونغو، وأوقفنا كل نشاط آخر يمكن أن يثير شكوك الحكومة الجديدة فى ليوبولدفيل، وذلك لرغبتنا فى إتاحة الفرصة كاملة لنجاح المصالحة الوطنية.

وكانت حكومة الثوار فى «ستانلى فيل» قد نقلت كمية كبيرة من الذهب إلى القاهرة لمواجهة المصروفات المتزايدة لتوفير احتياجاتها من الخارج .. وقد تم إيداع هذه الكمية من الذهب فى البنك المركزى المصرى فى القاهرة باسم حكومة الكونغو، وفتح حساب بضمان جزء من هذا الذهب باسم

البعثة الكونغولية فى القاهرة برئاسة "موليلى"، وذلك للإنفاق منه حسب متطلبات حكومة الثورة.

وبعد المصالحة الوطنية تم تسليم كمية الذهب المودعة فى القاهرة للحكومة الجديدة فى «ليوبولدفيل» عدا الجزء المحتجز مقابل المسحوبات، وأبدت القاهرة فى نفس الوقت استعدادها لتسليم هذا الجزء المحتجز، إذا قامت حكومة الكونغو بسداد المبالغ المسحوبة وفوائدها أو بيع هذا الجزء إذا رغبت حكومة الكونغو فى ذلك، على أن يعاد أى فائض إلى حكومة الكونغو بعد سداد استحقاق البنك.

وقد اعترض "موليلى" فى بادئ الأمر، وطلب أن يبقى الذهب كله فى القاهرة لحساب الثوار احتياطيا لما قد تتطور إليه الأمور، ولكن "جمال "عبدالناصر "رفض باعتبار أن هذا الذهب هو ملك لشعب الكونغو جاء باسم الحكومة التى كنا نعترف بها، أما وقد أصبح فى الكونغو حكومة واحدة يعترف بها الثوار أنفسهم فيجب أن يعود الذهب فورا إلى هذه الحكومة التى نعترف نحن أيضًا بها.

وسُوِّيَتْ الحسابات بالفعل بعد فترة من الزمن ولكن بعد أن كانت الفوائد قد أوصلت الدين إلى الحد الذى غطى فيه قيمة الجزء من الذهب المحتجز كله، وكان قد زاد عنه بمبلغ بسيط، وكانت التسوية بأن تنازلت حكومة الكونغو عن هذا الجزء من الذهب للبنك المركزى المصرى مقابل الدين، وتنازل البنك عن الفرق بين ثمن الذهب والدين بعد تراكم الفوائد. ومازال البنك المركزى فى القاهرة يحتفظ بكل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع.

وبعد أن تدعم موقف الحكومة المركزية أصبحت الأمور مهيأة لتقوم الأمم المتحدة باستخدام القوة لتعيد سيطرة هذه الحكومة على إقليم «كاتنجا» وفى ديسمبر ١٩٦٢ قامت قوات الأمم المتحدة باحتلال الإقليم، وانتهت بذلك قصة الانفصال فى إقليم «كاتنجا»، وعادت إلى الكونغو وحدته، ولكن بعد أن كان "همرشولد" قد فقد حياته أثناء عمليات الأمم المتحدة، وذلك فى حادث طائرة اكتنفه كثير من الغموض. وهكذا شاء القدر للسكرتير العام الذى كاد أن يفقد سمعته بسبب عدم استخدامه القوة فى إقليم كاتنجا، "أن يفقد حياته عندما استخدم هذه القوة وحقق المهمة التى كلفه بها المجتمع الدولى.

وبانتهاء الانفصال فى كاتنجا وعودة الوحدة إلى الأراضى الكونغولية، زالت أهم الأسباب التى قسمت أفريقيا إلى مجموعتين، مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء، وكانت الجزائر قد حصلت على استقلالها، وبذلك

اصبح من الممكن عقد مؤتمر قمة يضم جميع الدول الأفريقية المستقلة.

واجتمع ثلاثون رئيس دولة أفريقية فى اديس ابابا، حيث وقعوا ميثاق الوحدة الأفريقية التى قامت بمقتضاها منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣، ولم يثر موضوع الكونغو فى هذا الاجتماع فقد تحقق لمجموعة الدار البيضاء ما أرادته بالنسبة لإنهاء الانفصال فى كاتنجا وعودة الوحدة للأراضى الكونغولية، كما أن مجموعة منروفيا كانت راضية هى الأخرى لوقف تدفق الأسلحة والمساعدات للثوار فى الكونغو وأيضًا لبقاء كازافوبو رئيسًا لجمهورية الكونغو الموحدة.

- اشتعال الثورة من جديد :

بعد انتهاء الانفصال فى كاتنجا، كان هناك اعتقاد بأن أزمة الكونغو قد انتهت كمشكلة أفريقية وأن ما تبقى من خلاف أو صراع بين الزعماء الكونغوليين إنما هو من شئون الكونغو الداخلية.

وفى غمرة الابتهاج بعودة الوحدة للأراضى الكونغولية والترحيب الكبير الذى استقبلت به فى جميع أنحاء القارة الأفريقية، قام "ادولا" بإخراج جميع أنصار "لومومبا" من حكومته.

ومرت فعلة "ادولا" هذه دون رد فعل يذكر سواء داخليًا أو خارجيًا؛ لأن سقوط "تشومبى" وخروجه إلى منفاه الاختيارى فى أوروبا قلل من أهمية هذه الخطوة، رغم أنها كانت فى واقع الأمر نقضًا صارخًا لروح اتفاق المصالحة الوطنية بين اللومومبيين و"كازافوبو"، الذى تم فى اغسطس سنة ١٩٦١ والذى أتى "بأدولا" إلى الحكم.

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ففى سبتمبر عام ١٩٦٣ قام كازافوبو رئيس الجمهورية بحل البرلمان الكونغولى ، وفى اليوم التالى اجتمعت الأحزاب اللومومبية فى «ليوبولدفيل» وأدانت حل البرلمان وشكلت تنظيما جديدا يضم هذه الأحزاب أطلق عليه اسم « المجلس الوطنى للتحرير » "Conseil National de Liberation " وانتقل قادة هذا التنظيم الجديد إلى برازافيل التى لا يفصلها عن «ليوبولدفيل» سوى نهر الكونغو.

واشتعلت الثورة من جديد فى الكونغو وظهرت حرب العصابات وكانت البداية فى إقليم « كويلو » بقيادة الزعيم «بيير موليلى » الذى سبق له الإقامة فى القاهرة على رأس بعثة ثورية فى الفترة التى اعقبت مقتل

لومومبا، وطوال بقاء حكومة جيزنجا فى «ستانلى فيل» وكان قد غادر القاهرة عائدا إلى بلاده بعد قيام حكومة "أدولا" المركزية .

وبنهاية عام ١٩٦٣ كانت حرب العصابات قد انتشرت فى أماكن كثيرة من الكونغو واستطاع الثوار الكونغوليون تحقيق انتصارات كثيرة فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ ، وأمكن لهم السيطرة على أجزاء كبيرة من الكونغو، وكانت قاعدة ارتكازهم هذه المرة وحتى ذلك الوقت هى برازافيل حيث كان الحكم قد تغير هناك بقيام الثورة على حكم الأب يولو وقيام حكم وطنى بزعامة "ماسيمباديبا"، وكان من السهل تدفق الإمدادات والمساعدات المطلوبة للثورة عبر نهر الكونغو .

وفى الوقت الذى كانت فيه الثورة تحقق نجاحا مستمرا وتسيطر كل يوم على أراض ومناطق جديدة، بدأت الحكومة البلچيكية بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية فى سلسلة من المناورات السياسية التى كانت تبشر باستعدادها للتدخل من جديد فى شئون الكونغو، بقصد عرقلة تقدم الثوار وفرض الاوضاع التى تلائم مصلحة هذه الدول، وظهر ذلك جليا عندما استطاعت الولايات المتحدة أن تؤخر تاريخ انسحاب القوات التابعة للامم المتحدة فى الكونغو، والتى كانت قد انتهت مهمتها هناك لمدة ستة شهور تنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٦٤، وذلك عن طريق نفوذها وضغطها المستمر داخل المنظمة الدولية .

وفى فبراير سنة ١٩٦٤ قامت طائرات الأمم المتحدة بمساعدة الجيش الكونغولى الذى يحارب الثوار، وذلك بالمساهمة فى أعمال الإمداد والتموين. وبحلول شهر يونيو سنة ١٩٦٤ كان البلجيك قد تعهدوا لحكومة الكونغو أن يحلوا محل الامم المتحدة فى إمداد الكونغو بالطيارين البلجيك وكذلك الافراد اللازمين لاعمال صيانة الطائرات .

ثم بدأت الصحافة ووسائل الإعلام البلچيكية والأمريكية تهتم فجأة "بتشومبى" الذى كان قد نسى تماما وهو فى منفاه الاختيارى بأوروبا، وحاولت هذه الأجهزة تبرئته من دماء "لومومبا" كما استغلت رحلة فجائية قام بها "تشومبى" إلى مالى فى يونيو سنة ١٩٦٤ بناء على دعوة الحزب الحاكم هناك لإقناع الرأى العام فى أفريقيا بعودة الوجه الأفريقى "لتشومبى" .. والذى سبق أن دمغته الشعوب الأفريقية بالعمالة المطلقة للاستعمار.. حيث كانت مالى إحدى الدول الثورية فى القارة .

والحق إننا فوجئنا فى القاهرة بهذه الزيارة وأرسلنا إلى باماكو نستفهم عن هذه الزيارة وننبه إلى ما قد تسفر عنه من تعزيز لمركز احد عملاء الاستعمار، وقبل أن يصلنا الرد أعلن الماليون فى باماكو أن "تشومبى" حاول خداعهم وخداع العالم بهذه الزيارة، وهاجمته أجهزة الإعلام المالية باعتباره عميلا وعدوا لشعب الكونغو والشعوب الأفريقية كلها .

وفى يوليو ١٩٦٤ فوجئنا فى القاهرة كما فوجئ الأفارقة بتعيين "تشومبى" رئيسا لوزراء الكونغو وكان من الواضح أن أصابع بلچيكا وأمريكا وراء هذا التعيين وقد أوضح "كازافوبو" أمام البرلمان الكونغولى بعد ذلك أن سبب تعيين "تشومبى" هو خوفه من عودة انفصال "كاتنجا" وقال: إن المرتزقة من الأوروبيين الذين حاربوا مع "تشومبى" من أجل انفصال "كاتنجا" مازالوا قابعين فى إقليم مجاور هو أنجولا، وأنهم يحملون سلاحهم ويتحينون الفرصة لمعاودة محاولاتهم لفصل إقليم "كاتنجا" من جديد، وأنه يرى أن "تشومبى" هو الرجل الوحيد القادر على إعادة هذه القوات إلى صفوف الجيش الكونغولى .

والذى لم يقله "كازافوبو" أن هذه كانت رغبة بلچيكا وأمريكا وأنه بهذه الاستجابة كان يضمن مساعدة هاتين الدولتين له، و"لتشومبى" فى وقف تقدم الثوار الكونغوليين الذى اصبح يشكل خطرا حقيقيا على حكمه .

لقد كان تعيين "تشومبى" رئيسا للوزراء فى هذا الوقت وبهذا الشكل تسليما من "كازافوبو" لبلجيكا والولايات المتحدة الامريكية بالتحكم من جديد فى مقدرات الكونغو كما جاء ذلك تحديا للمشاعر الأفريقية وخاصة للدول التى وقفت بجانب "لومومبا" وبجانب أنصاره من بعده إلى أن تحققت للكونغو وحدته . لقد أثارت عودة "تشومبى" الكثير من الشكوك لما عرف به من عمالة مكشوفة للاستعمار البلچيكى والاحتكارات الاستعمارية التى كانت وراء كل مشاكل الكونغو .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر – حتى ذلك الوقت ومنذ قيام حكومة "أدولا" – ابتعدت عن أى تدخل فى شئون الكونغو ودعمت علاقتها بالحكومة المركزية . ولكن تعيين "تشومبى" جاء قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الثانى فى القاهرة والذى كان قد حدد موعده فى يوليو سنة ١٩٦٤ ، وكان معنى ذلك أن يحضر "تشومبى" الى القاهرة إذا عُين فى وفد بلاده، وهو ما لا يمكن أن يقبل به "عبد الناصر" الذى كان يرى فى حضور

"تشومبي" مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في القاهرة نيلا من كرامة مصر التي سبق أن أرسلت قواتها تحت علم الأمم المتحدة لمقاومة حركة "تشومبي" الانفصالية . كما أنه لم يكن يتصور أن يجلس "تشومبي" معه ومع الرؤساء الأفارقة الآخرين لأن معنى ذلك إذا حدث أن تقبل أفريقيا سياسة الامر الواقع التي يعمل الاستعمار على فرضها. لقد رأى "عبد الناصر" أن حضور "تشومبي" إلى القاهرة فيه تحد للشعور الأفريقي وينسف كل ما يريد "عبد الناصر" أن يحققه من وراء هذا المؤتمر.

وبناء على ذلك قام الوفد المصري في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في القاهرة قبل مؤتمر القمة الأفريقي مباشرة بإقناع الوفود الأخرى بأن ترسل برقية باسم المؤتمر إلى الرئيس "كازافوبو" تطلب منه عدم اشتراك "تشومبي" في وفد بلاده، وقد وافقت جميع الدول الأفريقية على هذا الاقتراح عدا وفد الكونغو، الذي انسحب وحده من المؤتمر احتجاجا على هذا القرار .

وأمكن بذلك تجنب الحرج فلم يحضر "تشومبي" المؤتمر كما لم يحضر "كازافوبو"، غير أن بعض الرؤساء الأفريقيين في مؤتمر القمة أبدوا عدم ارتياحهم للبرقية التي أرسلت إلى "كازافوبو" باسم المؤتمر لمنع رئيس وزرائه من الحضور معتبرين ذلك تدخلا في شئون الكونغو.

وكان الرئيس "سيرانانا" رئيس مدغشقر هو الرئيس الوحيد الذي حاول الدفاع عن "تشومبي" فجاء دفاعه بعيدا عن المنطق ومثيرا للضحك إذ قال: «لقد استنكرنا جميعا مقتل "لومومبا"، ولكن هذا لا يعطينا الحق في التدخل في شئون الكونغو، وطالما نحن بهذا الصدد فلنسأل ضمائرنا : من منا لم يوقع على وثيقة بإعدام أحد مواطنيه ؟ لسنا جميعا ملائكة فإذا كان "تشومبي" سيذهب إلى الجحيم فمن المؤكد أنه لن يكون وحده فالبعض سوف يكونون معه »، وانتهى الأمر عند هذا الحد ومنع بذلك "تشومبي" من الاشتراك في مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية، ولاشك أن هذا الأمر الذي حدث كان صفعة شديدة تلقاها "تشومبي" في الأيام الأولى من توليه رئاسة الحكومة وكان ذلك أيضًا تأثيره على نظرة الشعب الكونغولي "لتشومبي" الذي رفض الرؤساء الأفارقة إجلاسه معهم .

وفي الوقت الذي كان فيه الثوار الكونغوليون يحققون انتصارات متوالية وصلت ذروتها في اغسطس سنة ١٩٦٤ بدأ "تشومبي" في تجنيد أعداد

كبيرة من المرتزقة الاوروبيين معظمهم من جنوب أفريقيا، وتدفقت وراءهم المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اثار تجنيد الأوروبيين ثائرة الكثير من الدول الافريقية وخاصة الدول المجاورة مثل الكونغو برازافيل وبورندى التى رأت فى ذلك تهديدا لأمنها وسلامتها، وقد أسقط هذا العمل القناع الأفريقى الذى حاول "تشومبى" أن يضعه بعد تعيينه رئيسا للوزراء فى الحكومة المركزية، فها هو يعود إلى نفس الأسلوب الذى سبق اتباعه عندما قام بحركته الانفصالية فى كاتنجا الا وهو استخدام المرتزقة.. ثم انه فضح بذلك عمالته من جديد وكشف المخطط الاستعمارى الإمبريالى للإبقاء على سيطرة الاستعمار والاحتكارات الراسمالية على مقدرات الكونغو كله بعد أن فشلت فكرة الانفصال فى كاتنجا الغنية بثرواته الطائلة .

لقد كان تجنيد المرتزقة وخاصة من جنوب أفريقيا يعنى فى نظرالكثيرين استجلاب العنصريين أعداء الشعوب الأفريقية ثم تسليحهم لقتل الأفارقة الكونغوليين كما كان فى نظرهم عملا يدخل ضمن إبادة الجنس، الأمر الذى تحرمه المواثيق والقوانين الدولية، وبناء على ذلك طلبت بعض الدول الأفريقية ومنها مصر عقد اجتماع استثنائى لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وعقد المؤتمر فى أديس أبابا فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، رغم محاولات حكومة الكونغو اليائسة لتأجيل الاجتماع .

وصدر قرار عن المؤتمر ايدته الأغلبية الساحقة يقضى « بوقف تجنيد المرتزقة فورا وطرد الموجود منهم فى الكونغو مهما كانت جنسياتهم فى أسرع وقت ممكن » كما طالب القرار بالمصالحة الوطنية وأنشأ لجنة من عشر دول برئاسة الرئيس جومو كينياتا تكون مهمتها **أولا** : العمل على عودة العلاقات العادية بين الكونغو ليوبولدفيل والدولتين المجاورتين له وهما بورندى والكونغو برازافيل، **وثانيا** : مساعدة وتشجيع حكومة الكونغو فى تحقيق المصالحة الوطنية .

وبالرغم من أن هذا القرار أغضب الحكومة الكونغولية لما جاء فيه عن المصالحة الوطنية وتشكيل لجنة العشرة التى أصبحت بعد ذلك سيفا مسلطا على رقبة "تشومبى" فإن الاجتماع فى حد ذاته أعطى "تشومبى" شرعية التواجد فى المجتمع الأفريقى، حيث حضر هذا الاجتماع بصفته وزير الخارجية الكونغولية، ولم يعترض أحد على حضوره ووجد "تشومبى" فى ذلك ردا لاعتباره بعد أن كان قد منع من حضور مؤتمر القاهرة .

وفى نفس الوقت الذى اجتمع فيه مؤتمر وزراء الخارجية للدول الافريقية، أعلن المجلس الوطنى للتحرير C.N.N دستور جمهورية الكونغو الشعبية وأعلن حكومتها المؤقتة فى «ستانلى فيل»، ولكن لم تسحب أية دولة اعترافها من «ليوبولدفيل» لتعترف «باستانلى فيل»، كما سبق أن حدث عندما قامت حكومة «ستانلى فيل» فى أعقاب مقتل "لومومبا" .

اجتمعت اللجنة الخاصة بالكونغو والسابق ذكرها برئاسة "جومو كينياتا" فى ١٨ سبتمبر وكانت مصر بين أعضاء هذه اللجنة، وأعلنت اللجنة أنها لا تستطيع أن تجد الجو المناسب لتحقيق المصالحة الوطنية إلا بعد وقف كل تدخل عسكرى أجنبى، وبناء على ذلك قررت اللجنة إرسال وفد من خمسة مندوبين من الدول العشر أعضاء اللجنة لمقابلة الرئيس "جونسون" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لحثه على وقف المساعدات الأمريكية لحكومة "تشومبى" وكان معنى ذلك أن اللجنة تتهم أمريكا بأنها العقبة الرئيسية التى تقف دون تحقيق المصالحة الوطنية.

وقد احتجت حكومة الكونغو على هذا الإجراء كما رفض الرئيس "جونسون" أن يستقبل الوفد باعتبار أنه لا يمكن بحث موضوع المساعدات الأمريكية للكونغو لتصبح مشكلة افريقية ومشكلة دولية من جديد رغم انتهاء الانفصال فى كاتنجا. وعاد الانقسام إلى أفريقيا من جديد بسبب هذه المشكلة التى كادت أن تعصف بالمنظمة الأفريقية الوليدة.

- القاهرة تحدد إقامة تشومبى رئيس وزراء الكونغو :

فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقبل انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز بالقاهرة، واجهت مصر نفس المشكلة التى سبق أن واجهتها فى اجتماع مؤتمر القمة الأفريقى فى يوليو من نفس العام ألا وهى حضور "تشومبى"، فقد وجهت الدعوة لجميع الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية - ومنها الكونغو بطبيعة الحال - لحضور هذا المؤتمر من ٥-١٠ أكتوبر وكان "عبد الناصر" مصرًا على الا يحضر "تشومبى" هذا الاجتماع أيضا .

وتكرر الإجراء السابق اتخاذه قبل مؤتمر القمة الأفريقى فقد أرسل وزراء الخارجية الأفارقة - الذين حضروا مؤتمر عدم الانحياز - برقية باسمهم إلى الرئيس "كازافوبو" رئيس جمهورية الكونغو يطلبون فيها عدم تعيين "تشومبى" فى الوفد الكونغولى .

وكان من الصعب على "تشومبى" أن يقبل صفعة جديدة بالاستسلام لهذا الطلب، خاصة وأنه سبق له حضور أحد الاجتماعات الأفريقية فكيف يسمح بضياع النصر الذى كان قد حققه من قبل، وأعلن فى «ليوبولدفيل» تشكيل الوفد الكونغولى فى مؤتمر عدم الانحياز برئاسة "تشومبى".

أرسل "تشومبى" يطلب تأشيرة دخول إلى القاهرة من السفارة المصرية فى «ليوبولدفيل»، واعتذرت السفارة محتجة بأنها تنتظر رد القاهرة، وقد أثار هذا الموقف من السفارة غضب "تشومبى" الذى قرر السفر إلى القاهرة دون أن ينتظر الإذن. وأخطرتنا سفارتنا فى «ليوبولدفيل» بقيام طائرة "تشومبى" متجهة إلى القاهرة بالفعل .

وفى المساء حلقت طائرة "تشومبى" فى أجواء القاهرة ولكن لم يؤذن لها بالهبوط فاتجه تشومبى بطائرته إلى أثينا، وفى فجر اليوم التالى وصل "تشومبى" والوفد المرافق له على متن إحدى طائرات الخطوط العادية دون سابق إخطار وكان هذا التصرف متوقعًا من تشومبى وأعد له مسبقًا الترتيب اللازم.

توجه السيد "عبدالمجيد فريد "سكرتير عام رئاسة الجمهورية إلى المطار لاستقبال تشومبى واصطحبه والوفد المرافق له بموكب عربات الرئاسة المعد لاستقبال الرؤساء، واتجه به إلى قصر العروبة الذى كان قد أعد لإقامته على خلاف جميع رؤساء الوفود الأخرى الذين كانوا يقيمون فى فندق الهلتون.

وفى الصباح وبناء على تكليف من الرئيس "جمال عبدالناصر"، اتجهت إلى قصر العروبة لمقابلة "مويس تشومبى" الذى استقبلنى بحرارة رغم أنها كانت المرة الأولى التى ألتقى فيها به، وكان "تشومبى" شديد المرح، أو هكذا أراد أن يبدو، كما كانت خطواته وحركاته تعكس زهوا بالنفس ربما كان سببه نجاحه فى الوصول إلى القاهرة، رغم المحاولات التى بذلت للحيلولة دون ذلك، ولكنه فى نفس الوقت حاول أن يكون ودودًا للغاية.

ولم تمض دقيقة واحدة على هذا الجو المرح المفتعل حتى أبلغته الرسالة التى جئت من أجلها، والتى طالبته فيها باسم الحكومة المصرية ألا يغادر هذا القصر إلى أن يقرر الرؤساء الأفريقيون الموجودون فى المؤتمر ما إذا كان سيشترك هو فى أعمال هذا المؤتمر أم لا.

وضاعت الابتسامة من وجه "تشومبى" وتبدد جو المرح المفتعل، وتغيرت ملامح وجهه لتكون أكثر جدية، وتساءل تشومبى بصوت خافت متداع بعد أن صدمته كلماتى .. عما إذا كان يفهم من ذلك أنه معتقل.

فأخبرته بأنه ليس معتقلًا؛ لأنه يستطيع فى أى وقت يشاء أن يتجه إلى المطار ويغادر القاهرة، وأن إجراء منعه من الخروج إلى أى مكان آخر يتعلق بأمنه وللمحافظة على حياته، حيث إننا لا نضمن سلامته وسط جماهير القاهرة التى مازالت تذكر ما حدث «للومومبا».

وهنا حاول «تشومبى» أن يستجمع قواه من جديد، وعلا صوته محتجًا على هذا التصرف، فوقفت على الفور معلنا أنه ليس لدى ما أريد اضافته إلى ما سبق ابلاغه به، وكنت على وشك الانصراف عندما عاد تشومبى إلى لهجته الودية مرة أخرى، ورجا أن انتظر لأن لديه هو ما يريد أن يقوله هذه المرة.

وقال «تشومبى» إنه لم يحضر إلى القاهرة لحضور المؤتمر فقط، ولكنه جاء أيضًا برغبة صادقة لتدعيم العلاقات مع مصر، وخاصة العلاقات الاقتصادية وأنه جاء وهو مستعد وجاهز لعقد صفقات ستكون فى صالح مصر كثيرًا.

وأخرج بعض الأوراق وأخذ يقرأ منها قائمة السلع التى يريد استيرادها من مصر، كما قال إنه يريد أن يجعل لمصر وضعا خاصا فى الكونغو، وأنه مستعد لإعطاء مكاتبنا التجارية فى «ليوبولدفيل» امتيازات لم تأخذها دولة أخرى، وأنه جاهز لتوقيع ما يضمن لنا هذه المزايا وهو فى القاهرة، ثم ختم حديثه بطلب مقابلة «جمال عبدالناصر» وألح فى هذا الطلب.

وقلت «لتشومبى» إن مصر ترحب وتسعى دائمًا لتدعيم علاقتها بالكونغو حكومة وشعبًا، ولكن ليس هذا هو الوقت المناسب للحديث عن العلاقات المصرية الكونغولية فهناك أمور يجب تسويتها أولاً، أما مقابلة «عبدالناصر» فهو أمر يصعب تحقيقه فى الوقت الحالى لأنه قد كرّس وقته كله للمؤتمر، وأضفت قائلاً: إننى مع ذلك سوف أنقل «لعبدالناصر» كل ما دار فى هذا الحديث تفصيلاً.

وخرجت وأنا أعجب لهذا الرجل الذى تصور أنه بهذه الطريقة يستطيع شراء سكوت عبد الناصر!! ولكن هكذا كان تشومبى .

كان «تشومبى» داخل قصر العروبة يعامل معاملة رئيس حكومة، ولكن وضعت حراسة مشددة على القصر لا تسمح له بمغادرته، واحتشد القصر بعدد كبير من السكرتيرات البلچيكيات اللاتى اصطحبهن «تشومبى» معه ضمن الوفد المرافق، وكانت هذه هى عادته أينما ذهب، كما كان من بين أعضاء وفده عدد من الخبراء البلچيك.

وقد أحضر «تشومبى» معه كميات كبيرة من المأكولات المعلبة، وكان لا يأكل شيئًا يقدم له من غير ما استجلبه معه حرصًا على حياته، ورغم ذلك كانت تعد له مائدة الطعام بانتظام وفى كل وجبة، ولكنه كان يعتمد فقط على معلباته حتى مياه الشرب أحضرها معه معلبة.

وفى المساء استطاع «عبدالناصر» أن يحصل على موافقة إجماعية من جميع رؤساء الدول الأفريقية التى حضرت المؤتمر، بأن «تشومبى» ليس له الحق فى حضور المؤتمر طالما أن اللجنة الخاصة بالكونغو التى يرأسها «جومو كيناتا» بتكليف من منظمة الوحدة الأفريقية لم تنته من مهمتها، وكلفنى "عبدالناصر" مرة أخرى بأن أذهب لإبلاغ "تشومبى" بهذا القرار وذلك بصحبة "دياللوتيلى" سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية.

وكانت صدمة جديدة "لتشومبى"، وخاصة عندما عرف أن هذا القرار اتخذ بالإجماع وحاول "ديالوتيلى" أن يقنع "تشومبى" بمغادرة القاهرة حتى لا تتعقد الأمور أكثر من ذلك، ولكن "تشومبى" كان غاضباً واتهم "ديالوتيلى" بأنه يعمل لحساب دول الدار البيضاء وأنه يساعد مصر على تحقيق أهدافها، وحاول "ديالوتيلى" أن يهدئ من روعه ولكن دون جدوى، وانصرفنا تاركين "تشومبى" وقد خرجنا بانطباع أنه لم يستسلم بعد لقرار المنع من حضور المؤتمر.

لم تمض بضع ساعات على إعلان قرار منع "تشومبى" من حضور مؤتمر القمة لعدم الانحياز حتى وصلتنا برقية من سفارتنا فى «ليوبولدفيل» تفيد بأن القوات الكونغولية تحاصر السفارة المصرية، وتمنع الدخول والخروج وأن بعض أفراد العائلات المصرية حاولوا إحضار بعض الأطعمة والاحتياجات الضرورية اللازمة لهم ولأولادهم ولكنهم منعوا من ذلك .. وكانت السفارة تحتل مبنى كبيرا فى "ليوبولدفيل" يضم مكاتب السفارة وبعض ملحقاتها وكذلك يسكن فيه عدد من أعضاء السفارة وعائلاتهم.

بعد دقائق من وصول هذه البرقية كنت فى طريقى إلى "تشومبى" مرة ثالثة بناء على تكليف "جمال عبدالناصر" وعندما دخلت على تشومبى هذه المرة رفضت الجلوس وتحدثت واقفًا وظل "تشومبى" واقفًا أيضًا يستمع إلى ما أقول، وقد بدا على ملامح وجهه علامات التعجب وكأنه لا يصدق ما يسمع.

فقد أبلغت "تشومبى" بخبر الحصار الذى فرض على سفارتنا فى ليوبولدفيل، وأضفت قائلاً: إننى أبلغه باسم الحكومة المصرية أنه لن يخرج من هذا المكان إلا إذا خرج جميع أعضاء سفارتنا فى «ليوبولدفيل»

وعائلاتهم وتواجدوا جميعًا فى برازافيل سالمين.

بعد فترة صمت قصيرة تكلم "تشومبى" متسائلا عما يمكن أن ننتظره منه فى ذلك الوقت وأى شىء يستطيع أن يفعله وهو فى هذا المكان، فقلت له هذا شأنك فأنت رئيس الحكومة التى أصدرت تعليماتها بمحاصرة السفارة، وأن كل ما استطيع أن افعله من جانبى هو أن أدبر له اتصالا تليفونيًا "بليوبولدفيل" إذا رغب فى لك.

وبعد دقائق من مغادرة قصر العروبة استدعانى "جمال عبدالناصر"، وعندما ذهبت لمقابلته كان معه الرئيس الجزائرى السابق "أحمد بن بيلا" الذى علمت منه أن سفارة الجزائر فى «ليوبولدفيل» هى الأخرى أصبحت محاصرة تماماً كما حدث بالنسبة لسفارتنا هناك، وكلفنى "عبدالناصر" بالذهاب مرة رابعة لمقابلة "تشومبى" لأخبره بأن ما سبق قوله عن أعضاء السفارة المصرية وعائلاتهم ينطبق على أعضاء السفارة الجزائرية وعائلاتهم، بمعنى أن تشومبى لن يخرج من قصر العروبة إلا إذا تواجد هؤلاء جميعًا فى «برازافيل».

وكان "بن بيلا" ثائرًا على "تشومبى" وتصرفاته وطلب بحماسه المعروف من "جمال عبدالناصر" أن يسلمه "تشومبى"؛ ليقوم بمحاكمته فى الجزائر على جرائمه العديدة ومنها مقتل لومومبا، ويخلص أفريقيا من مشاكله، ولكن "عبدالناصر" لم يكن ليقبل بطبيعة الحال أن يقوم بمثل هذا العمل.

وبعد إبلاغ تشومبى بهذه الرسالة الجديدة طلب التحدث تليفونيًا إلى مساعديه فى ليوبولدفيل، وتم له ذلك مباشرة، وفى هذا الحديث قال تشومبى إنه يعتقد أن القاهرة تدبر خطة لقتله، ويبدو أنه كان مقتنعًا بذلك وأعطى محدثه التعليمات لفك حصار السفارتين فورا ونقل جميع أفرادها وعائلاتهم إلى برازافيل، وأن تراعى كل الاحتياطات لوصولهم جميعًا سالمين، كما طلب منه أن يستدعى عددًا من الدبلوماسيين الأجانب المقيمين فى «ليوبولدفيل» ليكونوا شهودا على نقل أعضاء السفارتين وعائلاتهم، لأنه كما قال يخشى أن يدعى المصريون باختفاء واحد من هؤلاء ويتخذون من هذا الادعاء ذريعة لقتله هو.

كان هذا هو ما يفكر فيه «تشومبى» ولكن ذلك كان بعيدًا عن تفكير أى أحد فى القاهرة، فكل ما كان يهم «عبدالناصر» فى ذلك الوقت هو سلامة أعضاء السفارتين المصرية والجزائرية، وقد استمر عبدالناصر يتابع بنفسه ساعة بساعة الموقف إلى أن أبلغتنا سفارتنا فى برازافيل بوصول الجميع سالمين.

بعد ذلك أطلق سراح "تشومبى" ليعود إلى «ليوبولدفيل»، بعد أن منى بهزيمة سياسية جديدة بمنعه من حضور مؤتمر القمة لعدم الانحياز رغم مغامرته الجريئة ووصوله إلى القاهرة دون إذن مسبق.

ـ موقف مصر من الغزو البلچيكى الأمريكى "لستانلى ڤيل" :

خلال شهر أكتوبر ١٩٦٤ كان المرتزقة الذين جنّدهم "تشومبى" يحرزون تقدما على الثوار الكونغوليين، وكان عدد هؤلاء المرتزقة يتزايد يوميا وتتدفق عليهم الأسلحة الأمريكية، الأمر الذى دفع حكومة الثورة فى «ستانلى فيل» إلى اعتقال جميع الرعايا البلچيك والأمريكان الموجودين فى «ستانلى فيل» وأعلنت الحكومة عن طريق إذاعتها فى «ستانلى فيل» أنها سوف تحتفظ بهؤلاء الرعايا كرهائن إلى أن يقف العدوان الأجنبى على الكونغو قاصدة بذلك العمليات التى يقوم بها المرتزقة وتدفق الأسلحة الأمريكية على الكونغو.

حتى ذلك الوقت ومنذ المصالحة الوطنية التى تمت فى أغسطس سنة ١٩٦١ كانت القاهرة قد أوقفت مساعداتها المادية للثوار باعتبار أن ما كان يحدث خلال هذه الفترة فى الكونغو من صراع وقتال إنما كان من شئونه الداخلية، كما كانت القاهرة تريد بذلك أيضاً أن تعطى الفرصة كاملة لإنجاح المصالحة الوطنية واكتفت مصر فى هذه المرحلة بتحركها الدبلوماسى فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة محاولة إبعاد أى تدخل أجنبى فى الكونغو.

وبعد ما حدث "لتشومبى" فى القاهرة وقفل سفارتنا فى "ليوبولدفيل" وجه "جبينى" رئيس حكومة "ستانلى فيل" الثورية نداء من خلال إذاعة "ستانلى فيل" يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ طالبا من القاهرة أن تعترف بحكومته، ولكن مصر لم تستجب لهذا النداء الذى وجه فى نفس الوقت إلى كل من الجزائر وغانا وغينيا ومالى، ولم تعترف مصر بحكومة "جبينى" حتى ذلك الوقت التزاما منها بسياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للكونغو.

ولكن اعتقال الرعايا البلجيك والأمريكيين فى «ستانلى فيل» كان بداية لتطورات خطيرة فى الكونغو، فقد تدخل الرئيس "جوموكنياتا" على الفور لتهدئة الموقف المتأزم والناجم عن هذه الاعتقالات، فأصدر كنياتا نداء للأطراف المعنية يناشدها وقف العدوان فورا، وطالب حكومة «ستانلى فيل»

بتأكيد سلامة المدنيين من الأجانب المعتقلين.

وفى ٢٣ نوفمبر جرت مباحثات فى نيروبى عاصمة كينيا بين سفيرالولايات المتحدة الأمريكية وبين وزير الخارجية فى حكومة «ستانلى فيل» «توماس كانزا» تمت تحت رعاية الرئيس "كنياتا" شخصيًا و"ديالوتيلى" سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية، وفى اليوم التالى كانت المباحثات قد قطعت شوطًا لا بأس به وصدرت تأكيدات من "ستانلى فيل" بتأمين سلامة الرعايا الأجانب، الأمر الذى أعطى الكثير من الأمل فى انفراج الأزمة.

وفى نفس هذا اليوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ ووسط هذا الجو الجديد من التفاؤل فوجئ العالم بعملية غزو مسلح "لستانلى فيل" قامت بها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قامت قوات المظلات البلجيكية محمولة بطائرات أمريكية بغزو المدينة واحتلال المطار والمرافق الهامة.

والعجيب أنه أزهقت فى هذه العملية أرواح كثيرة من المدنيين البلجيك والأمريكيين المحتجزين كرهائن كانت قد تأمنت سلامتهم بعد تدخل كينياتا وتعهدات حكومة «ستانلى فيل» لولا هذا الغزو الذى ادعت بلچيكا والولايات المتحدة الأمريكية أن الغرض منه كان إنقاذ حياة الرعاية المحتجزين.

اعتبرت القاهرة هذا العمل عملاً عدوانياً سافراً من جانب الاستعمار البلجيكى وأمريكا على شعب الكونغو، كما اعتبرته سابقة خطيرة يمكن أن يتعرض لها أى شعب آخر يريد الاستقلال الكامل ويرفض السيطرة الأجنبية، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تشهد فيها أفريقيا غزوا استعماريًا مسلحًا بعد أن ارتفعت أعلام الاستقلال الكثيرة فى القارة االأفريقية وما صاحب ذلك من اعتقاد بأن عصر الغزو قد انتهى إلى الأبد باعتباره لونا من الوان الاستعمار التقليدى القديم الذى انتهى عصره، كما فضح هذا العمل مرة أخرى السياسة الأمريكية فى أفريقيا وفى الكونغو على وجه الخصوص.

وتغير الموقف فى الكونغو من وجهة نظر "عبدالناصر" بعد هذا الغزو، فلم تعد صرخة الثوار الكونغوليين واستغاثاتهم بسبب حكم رجعى فاسد أو حتى بسبب عملاء "تشومبى" من المرتزقة العنصريين، وإنما أصبح الثوار يواجهون غزواً أجنبياً مباشرا لا يمكن السكوت عليه وإلا كان إهدارا للكثير من القيم والمبادئ التى لم يمض على إعلانها من القاهرة إلا أيام قليلة، عندما عقد مؤتمر عدم الانحياز الثانى وقبله مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن أجل هذه الاعتبارات هاجم "جمال عبدالناصر" الولايات المتحدة الأمريكية وبلچيكا هجوما عنيفا لقيامهما بهذا الغزو، وأعلن فى خطاب شهير على العالم أجمع أن مصر تقف مع الثورة الكونغولية ضد هذا الغزو. وأنها ستقدم العون لشعب الكونغو ممثلا فى قيادته الثورية التى تقف فى وجه الاستعمار البلچيكى والعدوان الأمريكى.

بدأت مرحلة جديدة فى علاقة مصر بالثورة الكونغولية بعد الغزو الأمريكى البلچيكى ففتحت القاهرة أبوابها من جديد للثوار الكونغوليين؛ ليتخذوا منها مرة أخرى قاعدة لهم، وقد ساعد على ذلك قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ فى السودان التى كانت قد أطاحت بحكم اللواء عبود وشكلت حكومة سر الختم من تحالف القوى الوطنية السودانية التى كانت تشتمل على عناصر تقدمية عديدة، وأعلن النظام الجديد فى السودان وقوفه بجانب القوى التقدمية فى أفريقيا ومساعدة حركات التحرير فيها.

وأمكن للقاهرة باتفاق مع حكومة السودان تأمين طريق اتصال برى من جوبا فى جنوب السودان إلى المناطق التى كان يسيطر عليها اللومومبيون فى الاقليم الشمالى الشرقى للكونغو المتاخم لحدود السودان، وقمنا بعمل مركز أمامى للاتصال والإمداد فى جوبا، وبدأت حركة مستمرة لطائرات النقل التابعة للسلاح الجوى المصرى بين القاهرة وجوبا، فتدفقت الأسلحة للحكومة السودانية التى كانت تخشى تسرب كميات من الأسلحة والذخيرة الكثيرة ، التى تمر عبر الجنوب إلى أيدى المتمردين السودانيين ، فقد كان ذلك يسبب مخاوف حقيقية للحكومة السودانية ولكن عبدالناصر كان يتدخل شخصياً كلما حاولت السلطات السودانية وقف هذا الطريق ، بعد التزامنا بوضع كل الضمانات التى تطمئن إليها الحكومة السودانية لتضمن أمنها وسلامتها دون أن تتوقف عملية إمداد الثوار الكونغوليين باحتياجاتهم.

واستؤنفت فى القاهرة عمليات تدريب الكوادر العسكرية للثوار ، ووضعت الإذاعة الموجهة من القاهرة إلى الكونغو باللغات المحلية مرة ثانية فى خدمة الثوار ، وعادت جميع المساعدات والتسهيلات التى كانت تقدمها القاهرة لهم من قبل.

وفى هذه المرة لم تكن القاهرة هى القاعدة الوحيدة التى ترتكز عليها الثورة فى الإمداد والمساعدة، فقد كانت هناك "برازافيل" و"دار السلام"، وأصبح بالكونغو ثلاث جبهات يقاوم فيها الثوار، الجبهة **الأولى** فى وسط الكونغو وترتكز على برازافيل، **والثانية** فى الشرق وقاعدتها فى دار السلام عاصمة تنزانيا، **والثالثة** فى الإقليم الشمالى الشرقى الذى

أصبحت قاعدته القاهرة من خلال السودان.

وكانت هذه الجبهات الثلاث معزولة عن بعضها، كما أن صفوف الثوار كان قد أصابها التفكك وظهرت بين قادتها الخلافات، وذلك بعد النصر السريع الذى كانت قد أحرزته قوات "تشومبى" من المرتزقة العنصريين، وكذلك لغياب القيادة القادرة على تكتيل كل العناصر الثورية، وخاصة العسكرية حولها، وفى أعتقادى أن الشخصية الوحيدة التى كانت تستطيع ذلك حينئذ هو بيير موليلى ولكنه كان معزولاً فى وسط الكونغو، حيث كانت هذه أصعب الجبهات الثلاث فى الاتصال بالخارج وتلقى الإمداد، ولأن "تشومبى" سرعان ما سيطر بقوات المرتزقة على المناطق المتاخمة لنهر الكونغو على حدود الكونغو "برازافيل" وأصبح الاعتماد فى الإمداد والاتصال فقط على التسلل، ورغم ذلك كانت منطقة "موليلى" هى أول من أشعل الثورة بعد انهيار المصالحة الوطنية، وكان ذلك فى أقليم "كويلو" (Kuilu) ، كما كانت هذه المنطقة هى آخر المناطق التى ألقت السلاح فى الكونغو بعد ذلك.

كان عبدالناصر يعلم أن الموقف العسكرى فى الكونغو ليس فى صالح الثوار، ورغم ذلك قرر الوقوف بجانب الثورة ومساعدتها، وأعلن "عبدالناصر" موقفه هذا على العالم كله، لإيمانه بأنه لا يجوز أن يقف شعب الكونغو وحده طالما هو مستمر فى المقاومة وحمل السلاح ضد غزو أجنبى مسلح، بغض النظر عن النتيجة العاجلة، فهذا هو ما يفرضه التضامن بين القوى الثورية، ومهما يكن الأمر، فإن الشعوب تجنى دائماً ثمار نضالها فى النهاية وإن طال الانتظار، هذا بالإضافة إلى أن "عبدالناصر" كان لا يريد أن تمضى بلچيكا والولايات المتحدة الأمريكية بفعلتها الشنعاء دون أن تجد رد الفعل الذى يتناسب مع هذه الفعلة داخل الكونغو وخارجه، بغض النظر أيضاً عن النتيجة المباشرة، فالمعركة أصبحت شاملة بين الاستعمار وقوى الهيمنة فى جانب وجميع الشعوب التى تريد التحرر فى الجانب الآخر.

أما على الصعيد الدبلوماسى فقد أحدثت عملية الغزو الأمريكى البلچيكى أصداء واسعة، ففى الأمم المتحدة تقدمت ثمانى عشر دولة أفريقية منها مصر بمشروع قرار لمجلس الأمن تدين فيه التدخل الأمريكى البلچيكى، وهنا حدث الانقسام مرة أخرى بين الدول الأفريقية.

ففى الوقت الذى ظهر فيه حماس هذه الدول الثمانى عشر ضد الغزو الأجنبى للكونغو، كانت هناك حكومات أفريقية أخرى قد ارتبطت باتفاقيات عسكرية مع الدولة التى كانت تستعمر بلادها قبل الاستقلال، ومعنى ذلك

أن هذه الدول كانت على استعداد لدعوة قوات الدولة الاستعمارية فى حالة حدوث اضطرابات داخلية لا تستطيع قمعها ، وهى لذلك لا تريد الاعتراض على هذا الذى تسميه تدخلاً أجنبيًا فى الكونغو باعتباره قد تم بموافقة "تشومبى" رئيس الحكومة.

وإزاء هذا الانقسام بين الدول الأفريقية عقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية فى نيويورك فى المدة من ١٦ - ٢١ ديسمبر، وبعد مناقشات حامية تم التوصل إلى صيغة تطالب مجلس الأمن بإدانة التدخل الأجنبى والتوصية بحل أفريقى لمشكلة الكونغو.

وأخيرًا تمخَّضت هذه الجهود الأفريقية عن صدور قرار من الأمم المتحدة فى ٣٠ ديسمبر، ولكنه جاء قرارا هزيلاً اكتفى «... بالأسف للأحداث الأخيرة فى الكونغو، ويشجع منظمة الوحدة الأفريقية لبذل جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية».

وعملت الدول الأفريقية الثورية، ومنها مصر، على إحياء اللجنة الخاصة بالكونغو والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، حيث كانت هذه اللجنة بمثابة السيف المسلط على رقبة "تشومبى" فهى مكلفة بالمصالحة الوطنية، وعليها تقديم تقريرها إلى مجلس رؤساء الدول الأفريقية فى دورته التى كان قد تقرر عقدها فى أكرا (أكتوبر سنة ١٩٦٥)، وكان معنى ذلك بحث مشكلة الكونغو فى اجتماع ورؤساء الدول الأفريقية وهو ما لا يريده "تشومبى" بطبيعة الحال.

وقد حاول "تشومبى" عن طريق بعض مؤيديه فى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى نيروبى (٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ - ٩ مارس) أن يستصدر قرارا بإلغاء هذه اللجنة الخاصة، ولكنه فشل فى الحصول على الأغلبية اللازمة لذلك.

ورغم أن هذه اللجنة كانت قد توقفت عن مباشرة أى عمل، فإن مجرد وجودها كان يزعج "تشومبى"، فعندما اتخذ الرؤساء الأفريقيين قرارهم فى القاهرة بمنع "تشومبى" من حضور مؤتمر عدم الانحياز، تحججوا بأن هذه اللجنة الخاصة لم تنته بعد من مهمتها، ومعنى ذلك أن "تشومبى" قد يواجه نفس الموقف فى اجتماع أكرا.

لم يستطع "تشومبى" أن يحقق نصرًا دبلوماسيًا داخل المنظمة الأفريقية، رغم أن قواته كانت تتقدم داخل الكونغو وتحقق انتصارات سريعة، وأصبح واضحاً أن مجموعة دول الدار البيضاء هى الأقدر على الحركة المنظمة،

وهى القادرة على جذبها فى الاتجاه الذى تريده بعد أن انضمت إليها دول جديدة دخلت فى عداد الدول الثورية ، مثل الكونغو برازافيل وبوروندى ثم معظم دول شرق أفريقيا، وكانت دول هذه المجموعة تتشاور فيما بينها أثناء اجتماعات المنظمة ويجتمع مندوبوها بطريقة غير رسمية لتنسيق مواقفهم، وخاصة بالنسبة للكونغو.

وقد بدأ هذا التقليد ـ الخاص بالتشاور ـ فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر القمة لعدم الانحياز ، إذ دعا "جمال عبدالناصر" رؤساء وفود الدول الأفريقية الثورة التى لها مواقف متشابهة تجاه مشكلة الكونغو للاجتماع بشكل غير رسمى للتشاور، وتم الاجتماع الأول فى الجناح الذى كان يقيم فيه عبدالناصر بفندق الهلتون، حيث كان ينزل جميع الرؤساء وكان الغرض من هذا الاجتماع تأكيد تضامن هذه الدول وهى تواجه التحديات المختلفة نتيجة تأييدها للثورة الكونغولية، وهو أمر كانت تحتاج إليه الدول المتاخمة للكونغو والتى كانت ترى فى استخدام تشومبى للمرتزقة العنصريين تهديدا لأمنها وسلامتها.

– نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها:

كان من نتيجة الانقسام فى مواقف الدول الأفريقية حيال مشكلة الكونغو داخل منظمة الوحدة الأفريقية أن عادت دول المجموعة الفرنسية إلى التكتل من جديد مكونة المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية (O.C.A.M) (Organization Commune Africaine et Malagache.)

ولا شك أن تكتل هذه المجموعة من جديد وبالشكل الذى تم به كان على حساب الوحدة الأفريقية الشاملة وأضعف من تماسك المنظمة الأفريقية.

وقد أعلن عن قيام المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ فى نواكشوط (عاصمة موريتانيا)، حيث اجتمع رؤساء هذه الدول، وكان موضوع الكونغو هو أهم موضوعات بحثهم، وفى اجتماعهم الثانى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ الذى عقد فى أبيدجان تمت الموافقة على ضم الكونغو ليوبولدفيل إلى عضوية المنظمة، وحضر "تشومبى" الجلسة الختامية لهذا الاجتماع، وتعهد المجتمعون بتقديم كل المساعدات الممكنة للكونغو «ليوبولدفيل».

وقد اعتبر "تشومبى" دخوله هذه المجموعة انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا. فقد حصل بذلك على اعتراف وتأييد جزء من أفريقيا وهو أمر يعزز انتصاراته العسكرية التى كان يحرزها ضد الثوار.

ومرة أخرى وبسبب الكونغو أصبحت افريقيا منقسمة على نفسهاانقساماً خطيرا هدّد منظمة الوحدة الأفريقية وإمكانية استمرارها عندما أعلنت مجموعة دول المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية منذ اجتماعها الأول أنها ستقاطع اجتماع الرؤساء لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والذى كان قد تقرر عقده فى أكرا محتجين بأن غانا تقوم بنشاط هدام فى بعض دول هذه المجموعة.

ورغم أن تشومبى كان قد نجح فى السيطرة على أهم المدن فى الكونغو فإنه كان غير قادر على القضاء نهائيًا على الثورة، فالثوار يدخلون حدود الدول المجاورة فى تنزانيا وبرازافيل والسودان وأوغندا، ويتخذون منها قواعد لهجومهم ومنها أيضًا تتسرب الأسلحة إلى أيدى الثوار، وأصبح التسلل إلى أى مكان فى الكونغو أمرا عاديا يحدث كل يوم.

وأدرك "كازافوبو" رئيس الجمهورية أن مشكلة الكونغو لن يكون لها حل طالما هو يتحدى المشاعر الأفريقية باستخدام المرتزقة الأوروبيين، وبوجود تشومبى رئيسا للوزراء ، كما أدرك أنه غير قادر على إخماد الثورة طالما بقيت مساعدة الدول المجاورة، وأن عليه أن ينهى مشاكله مع هذه الدول إذا أراد استقرار الأوضاع فى الكونغو.

وقبل انعقاد مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية فى أكرا (أكتوبر ١٩٦٥) بأيام قليلة قام "كازافوبو" بعزل "تشومبى" تمهيداً للتخلص من المرتزقة الأوروبيين، وأصبح بذلك قادراً على حضور اجتماع أكرا دون أن يواجه المتاعب التى كانت تنتظره.

وحضر "كازافوبو" بالفعل اجتماع الرؤساء الأفريقيين فى أكرا بعد أن اشترط حذف موضوع الكونغو، وقد فسر الرؤساء الأفريقيون موقف "كازافوبو" الجديد من عزل "تشومبى" والإعلان عن نيته فى التخلص من المرتزقة الأوروبيين على أنه تحول من ناحيته نحو سياسة وطنية أفريقية.

وهكذا استقبل الرئيس الكونغولى فى الاجتماع استقبالاً حسنًا وأصبح على المستوى الأفريقى كله، وانتهت بذلك مشكلة الكونغو داخل منظمة الوحدة الأفريقية كما انتهت كمشكلة افريقية قسمت القارة فترة من الزمن.

واستطاع "كازافوبو" بهذا التحول فى سياسته أن يعيد علاقته بكثير من الدول الثورية فى أفريقيا ـ وخاصة الدول المجاورة للكونغو ـ إلى حالتها الطبيعية، وخصوصًا بعد أن بدأ فى الاستعانة بكثير من العناصر اللومبومبية فى أجهزة الدولة.

وكانت القيادات اللومبومبية نفسها قد تبعثرت، بعضها تعاون مع "كازافوبو" واعتبر أنه بذلك يعود إلى وضع المصالحة الوطنية التى سبق التوصل إليها عام ١٩٦١، والبعض الآخر تواجد خارج الكونغو رافضاً كل الحلول الوسط، ولكن بعد أن كان قد فقد فاعليته فى الداخل، والقليل مثل "بيير موليلى" الذى بقى فى داخل البلاد يقاوم حكم "كازافوبو".

ولكن الثورة الكونغولية كانت قد فقدت الدوافع الأساسية التى كانت تحرك بواسطتها جماهير الشعب الكونغولى، فوحدة الكونغو لم تعد مهددة، وتشومبى اختفى من المسرح السياسى، وأصبح يعيش فى منفاه فى أوروبا، كما أن وجود المرتزقة الأوروبيين لم يعد مشكلة بعد أن وعد "كازافوبو" بالتخلص منهم جميعًا.

ولكن الأحوال لم تستقر كما أراد لها كازافوبو، ففى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قام الجنرال موبوتو قائد الجيش بعزل كازافوبو ونَصَّبَ نفسه رئيسا للجمهورية، واعتبرت معظم الدول الأفريقية ومنها مصر أن هذا الحدث من شئون الكونغو الداخلية، وخاصة أن موبوتو حاول منذ البداية التأكيد على الوجه الأفريقى للكونغو، كما أنه لم يكن هناك فى أفريقيا من يتباكى على اختفاء "كازافوبو".

وفى نهاية الحديث عن الكونغو لنا أن نتساءل عما إذا كانت الأهداف التى من أجلها تدخل "عبدالناصر" فى مشكلة الكونغو قد تحققت، فالمعروف أن "لومومبا" الذى ذهبنا لنجدته قد قتل، كما أن القوى الثورية فى الكونغو لم تحقق نصرًا حاسمًا بل على العكس من ذلك فقد أقام "موبوتو" أعتى أنوع الدكتاتوريات التى عرفها العالم وأكثرها فساداً، وذلك بمساندة كل من بلچيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

والحقيقة أن "لومومبا" وإن كان قد قتل، فقد بقيت مبادئه دون شك أنشودة تتغنى بها أفريقيا إلى يومنا هذا، وأصبح لومومبا أسطورة تتحدث عنها أفريقيا كلها وكرّم الزعيم الكونغولى بعد مماته فى كل أنحاء الدنيا كما لم يكرم زعيم أفريقى قبله.

أما على صعيد الكونغو فقد تحققت له وحدة الأرض، وانتهت فكرة الانفصال أو البلقنة وهى أخطر ما واجهه "لومومبا" وناضل من أجله، ولولا وقفته الشجاعة منذ البداية وتضحياته التى توّجها استشهاده لكان انفصال "كاتنجا" حقيقة قائمة الآن وعند الانفصال ليشمل مناطق أخرى ليس فى الكونغو فقط بل فى أماكن عديدة من أفريقيا.

أما الاستقلال الذى أراده "لومومبا" للكونغو بعيداً عن أى سيطرة أجنبية فإنه وإن لم يكن قد تحقق حتى الآن، فإن شعب الكونغو مازال يناضل فى سبيل تحقيق هذه الغاية وهو فى ذلك شأنه شأن الكثير من الشعوب التى تقاوم الاستعمار الجديد، وتقاوم السيطرة الأجنبية فى جميع أشكالها وصورها من أجل أن تعود ثروة البلاد إلى الشعب مالكها الأصلى، ولا شك أن ثورة لومومبا ستبقى دائمًا وقودًا ومحركًا لكل الثوار فى الكونغو وفى كل مكان آخر.

والغريب أن "موبوتو" نفسه - وكان هو قائد الجيش الذى قبض على "لومومبا" وسلمه إلى "تشومبى" - قد بالغ فى تكوين ذكرى "لومومبا" بعد أن أصبح هو نفسه رئيسا للجمهورية فأقام له تمثالا ضخمًا لتخليد ذكراه، وقد حضرت بنفسى الاحتفال بوضع أساس هذا التمثال وحضره عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية، حيث كان ذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى «كينشاسا» فى سبتمبر سنة ١٩٦٧.

وقد تكلم "موبوتو" فى هذه المناسبة عن "لومومبا" وبطولته فوضعه فى صف الأنبياء والقديسين، واعتبره أعظم زعيم أنجبته الكونغو وأفريقيا كلها، وكان ذلك أمرا مثيرا للدهشة، إلا أن موبوتو كان له تفسيره الذى كان يردده دائمًا، فهو عندما قبض على لومومبا كان مجرد رجل عسكرى ينفذ تعليمات رئيس الجمهورية (كازافوبو فى ذلك الوقت) وهذا ما كان يحتمه عليه - كما يدعى - واجبه العسكرى، أما وقد أصبح رئيسا يتحمل المسئولية كاملة يجب - حسب قوله - أن نفتح له صفحة جديدة.

وقد بالغ "موبوتو" عقب توليه الرئاسة فى التأكيد على الملامح الأفريقية الخاصة لبلاده بعكس ما كان يسعى إليه "تشومبى" الذى كان يريد أن يسود كل ما هو أوروبى، ولكن موبوتو اهتم فى ذلك بالشكل دون أن يهتم بالجوهر، فقد غير موبوتو اسم الكونغو ليأخذ اسما أفريقيا خالصا هو زائير كما غير اسم العاصمة ليوبولدفيل لتأخذ اسما أفريقيا هو كينشاسا وامتدت «الأفرقة» إلى أسماء كثيرة أخرى من بينها اسمه المسيحى

الأوروبى «جوزيف» ليصبح اسما افريقيا هو «سيسى سيكو» Sese Seko وتصور انه يرضى القوى الوطنية فى الداخل بهذه التغييرات الشكلية كما أرضى المجتمع الأفريقى الذى أدان تشومبى من قبل ورفض سياسته.

ونحن وإن كنا نرى فى ذلك شيئًا من السذاجة أو الاستخفاف بعقول الآخرين، فإنه دون شك يوضح اتجاه الشعور الوطنى فى الكونغو وفى أفريقيا، ذلك الشعور الذى كان يرفض السيطرة الأوروبية ويتطلع إلى تأكيد ذاته الأفريقية، وهو ما ناضل من أجله "لومومبا" ومات فى سبيله، ولا شك أن الشعب الذى رحب يوما من الأيام بالتغيير الذى أصاب الشكل، مازال ينتظر التغيير الحقيقى الذى يمتد إلى جوهر الأمور.

لقد مات "لومومبا" ولكنه دخل عالم الخلود وأصبح رمزًا للنضال والثورة وحقق لبلاده وحدة الأرض. أما "تشومبى" الذى أصبح رمزًا للخيانة والعمالة فقد ظلت فعلته الشنعاء تطارده إلى ان لقى حتفه فى معتقله بالجزائر، فقد ضلت طائرته الطريق، ودخلت خطأ فى الأجواء الجزائرية فأجبرت على الهبوط وتم القبض عليه.

واحتارت حكومة الجزائر فى كيفية التصرف معه، فهى إن تركته أدانتها الشعوب الأفريقية الساخطة على تشومبى وفى مقدمتها شعب الجزائر نفسه، وإن سلمته لحكومة الكونغو التى كانت تلح فى طلبه تكون قد خالفت العرف والأصول الدولية، ولأن معنى ذلك أنها كانت ستسلمه لجلاديه وهى تعرف أن مصيره الإعدام، حيث كان "موبوتو" يريد ذلك فقد كان "تشومبى" يعمل من أجل الإطاحة بحكم "موبوتو" وينفق فى سبيل ذلك بسخاء من ملايينه التى هربها إلى الخارج.

وانتهت حكومة الجزائر إلى الإبقاء على "تشومبى" محددة إقامته فى أحد المنازل إلى أن مرض ومات دون أن تشفع له ملايينه التى حاول - دون جدوى - أن يدفعها مقابل حريته.

ومما لا شك فيه أن موقف "جمال عبدالناصر" من مشكله الكونغو ومساندته الصريحة المخلصة لقوى الثورة هناك، كان له الأثر الكبير فى إيجاد علاقات وروابط قوية بيننا وبين عدد من الدول الأفريقية الأخرى، التى كانت قد بدأت ثورتها ضد السيطرة الأجنبية بكل أشكالها، وأجبرت على خوض معارك ضارية مع الاستعمار مثل غينيا ومالى وغانا، وقد كان تعاون مصر مع هذه الدول فى مساعدة الثورة الكونغولية هو البداية الحقيقية لإيجاد مقاومة جماعية فعالة ضد الاستعمار فى أفريقيا، الأمر

الذى أقرته منظمة الوحدة الأفريقية بعد ذلك فى اجتماعها الأول عندما اقرت تشكيل لجنة التنسيق أو لجنة تحرير افريقيا، من تسع دول تعمل على تقديم العون المادى والمعنوى لحركات التحرير الأفريقية باسم أفريقيا كلها ومساهمة جميع دولها، وقد جاءت فكرة إنشاء هذه اللجنة أساساً فى الدول التى عملت متعاونة فى تأييد ثورة الكونغو، ومنها مصر، كما جاء تشكيلها فى معظمه من هذه الدول، وكان ذلك بطبيعة الحال انتصارا لقوى التحرر والثورة فى أفريقيا.

كان أيضًا من النتائج المباشرة لما حدث فى الكونغو، انتقال الثورة إلى انجولا، فقد بدأت الشرارة الأولى لحرب التحرير الانجولية فى ٤ فبراير سنة ١٩٦١، أى بعد مقتل لومومبا بأقل من شهر واحد، وقد قامت بها الحركة الشعبية لتحرير انجولا .M.P.L.A وهى الحركة التى تسلمت الحكم بعد الاستقلال، وكان ذلك فى لواندا العاصمة ثم امتدت الثورة فى أول مارس ١٩٦١ لتشمل مناطق أنجولية جديدة، وكانت هذه المرة بواسطة حركة أخرى برئاسة روبرتو هولدن الذى قاد حملة ناجحة من حرب العصابات متخذا من الكونغو نفسه قاعدة للهجوم والإمداد بالسلاح مستفيدا بصلة القربى التى كانت تربطه بموبوتو قائد الجيش الكونغولى فى ذلك الوقت.

ولقد أحست النظم العنصرية فى أفريقيا بخطورة الموقف بعد أحداث الكونغو لاقتراب الثورة من حدودها، وفشل قوى الاستعمار التقليدى فى احتواء هذا التطور السريع للثورة الأفريقية، كما فشلت فى مواجهته بالعنف، فقام تحالف خطير بين الأنظمة العنصرية الثلاثة، فى جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية وروديسيا لمقاومة هذا التيار التحررى الجامح فى القارة ولكن ذلك كله لم يمنع امتداد المقاومة إلى داخل هذه المناطق نفسها، وانتهى أمر التحالف تمامًا بسقوط النظام الدكتاتورى فى البرتغال وتحرر المستعمرات البرتغالية، ولقد لعبت المقاومة الأفريقية، فى هذه المستعمرات دورًا هامًا فى تقويض دعائم النظام البرتغالى نفسه.

وهكذا، كان الدور الذى قامت به مصر وموقف "جمال عبدالناصر" من مشكلة الكونغو دورًا وموقفا إيجابيًا ساهم فى دفع حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا ومقاومة سياسة البلقنة التى يتبعها الاستعمار ضد الدول حديثة الاستقلال.

الفصل السادس

جمال عبد الناصر والوحدة الأفريقية

- مفهوم الوحدة الأفريقية.
- مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة.
- ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية فى أفريقيا.
- قيام منظمة الوحدة الأفريقية.
- أين تقع الوحدة الأفريقية من الوحدة العربية؟!.

جمال عبدالناصر والوحدة الأفريقية

كانت الوحدة الأفريقية من أهم الموضوعات التى شغلت أفريقيا فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وملأت عقول الشعوب والحكام على حد سواء، وألهبت مشاعر الجميع فى أفريقيا كلها، وتركت أثرها العميق فى تطورات الأحداث خلال هذه الفترة.

وقد كان لمصر بزعامة جمال عبدالناصر دور تاريخى بارز فى بلورة مفهوم الوحدة الأفريقية والطريق إليها، فعندما وقفت مصر بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ مع حركات التحرير وساعدت الثورات الأفريقية وفتحت القاهرة أبوابها لتكون قاعدة للنضال الثورى فى القارة كلها، كانت هذه هى أولى الخطوات الإيجابية والعملية نحو وحدة القارة والأساس الذى قام عليه بعد ذلك بناء الوحدة الأفريقية، هذا البناء الذى ارتفع عام ١٩٦٣ ليصبح منظمة للوحدة الأفريقية تضم جميع دول القارة، فقد كان موقف مصر هذا هو فى واقع الأمر تجسيداً لوحدة العمل الثورى فى أفريقيا.

ـ مفهوم الوحدة الأفريقية :

تكلمنا من قبل عن منبت هذه الظاهرة ـ ظاهرة الوحدة الأفريقية ـ عندما كانت مجرد أفكار فى عقول المثقفين من الأفارقة والزنوج الذين عاشوا فى أمريكا وانجلترا وفرنسا، وأقصد بذلك حركة «البان أفريكانيزم» أو الجامعة الأفريقية كما اصطلح على تسميتها، وسلسلة المؤتمرات التى عقدت باسمها فى عواصم هذه الدول.

وظلت هذه مجرد حركة فكرية إلى أن استقلت غانا عام ١٩٥٧، ثم استقلت بعدها أعداد كبيرة من الدول الأفريقية عام ١٩٦٠، فأصبحت هذه الحركة الفكرية حركة أفريقية جماهيرية لها أبعادها السياسية والاجتماعية وانطلقت فى جميع أنحاء القارة الأفريقية فى شكل ثورة عارمة.

ورغم أن هذه الثورة من أجل الوحدة الأفريقية، والتى تعلقت بها جميع شعوب القارة فقد بقى مفهوم الوحدة غير محدد، وتعددت الآراء بالنسبة لها وبالنسبة للطريق إليها.

فظهرت كلمات واصطلاحات جديدة مثل «القومية الأفريقية» و «الوطنية الأفريقية» و «الشخصية الأفريقية» عرفت بأنها مرادفات أو مشتقات لهذه

الوحدة الأفريقية، ولكنها كلها لم تكن أقل غموضاً من المدلول الذى كانت تتركه عبارة الوحدة الأفريقية فى الأذهان.

فلا يمكن أن تكون هناك قومية قارّية تشمل أفريقيا كلها بطبيعة الحال، فاللغات واللهجات الموجودة فى القارة يتروح عددها من ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ لغة ولهجة؛ أى أكثر من نصف اللغات التى عرفت فى العالم كله.

وإذا كان من المعروف أن القوميات هى المحرك الأول لقيام الوحدات السياسية وإقامة الأوطان، فالعكس كان هو الصحيح بالنسبة لأفريقيا، فالأوطان والدول الأفريقية رسم حدودها الاستعمار دون اعتبار للتوزيع البشرى أو مصلحة السكان فأصبح الوطن الواحد يضم العديد من القبائل التى تختلف فى لغاتها وعاداتها ودياناتها وأحيانا التكوين الأنثربولوچى نفسه، وفى نفس الوقت نجد أيضاً الكثير من الحدود السياسية التى أقامها الاستعمار وقد قسمت بين أبناء القبيلة الواحدة ليعيشوا فى دولتين مختلفتين أو أكثر؛ بذلك أصبحت الأوطان الجديدة واللغات الجديدة التى أدخلها الاستعمار هى الوعاء الأساسى لخلق الوطنية والقومية الجديدة فى هذه القارة.

والعجيب أن المشاكل الناتجة عن هذه الأوضاع - وأقصد بها تعدد الدول واختلاف القوميات وحالة البلقنة التى فرضها الاستعمار على القارة - لم تكن عبئا على الوحدة الأفريقية بمفهومها القارّى، بل على العكس من ذلك فقد كانت هذه نفسها من أسباب تعلق الأفارقة بالوحدة الأفريقية الشاملة وتطلعهم إليها باعتبار أن فى وحدة القارة حلاً لجميع هذه المشاكل بل ولمشاكلهم الأخرى كما يتصورون.

ففى وحدة القارة حل للمشاكل القبلية والمشاكل الناتجة عن بلقنة القارة وحدودها المصطنعة، كما يجدون فيها حلا لمشاكل التفرقة العنصرية، وقبل كل شىء يجدون فيها القوة التى تجعل أفريقيا قادرة على مواجهة الاستعمار والتخلص من سيطرة الرجل الأبيض.

ورغم أن بعض الزعماء الأفارقة - من أمثال "أنكروما" و"سيكوتورى" - كانوا ينظرون إلى الوحدة الأفريقية منذ البداية باعتبارها حركة تدخل فى صميم الثورة الأفريقية، ووضعوا تصوراتهم للوحدة فى شكل مشروعات محددة كما فعل "أنكروما" حين طالب بمشروع الحكومة الواحدة لكل أفريقيا ، فقد ظل البعض الآخر وهو لا يرى من الوحدة الأفريقية إلا ذلك الجانب الرومانسى والذى يجعله يردد دون تفسير أو تحديد، شعار

«الاتحاد قوة» ومن هؤلاء الرئيس "توبمان" الرئيس الراحل لجمهورية ليبيريا والذى عبر عن هذا المعنى عندما وقف فى جلسة افتتاح مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة فى أكرا عام ١٩٥٨ ليقص علينا قصة قديمة عبّر بها عن مفهومه للوحدة الأفريقية .

ويتلخص مضمون هذه القصة أنه حدث أن جلس أحد زعماء القبائل الأفريقية مع حكماء القبيلة فاقتحم مجلسهم ثعبان كبير الحجم فقاموا جميعا وتعاونوا على قتله، وما أن فرغوا من هذه المعركة حتى تساءل الزعيم الأفريقى إذا كان أحدهم يستطيع أن ينبئه عن السبب الذى أدى إلى مقتل الثعبان.

وبعد أن فشل جميع الحاضرين فى إعطائه الإجابة التى ترضيه قال متسائلاً عما كان يحدث لو أن الثعبان دخل عليهم ومعه عدة ثعابين أخرى.. فقالوا جميعًا: إنه لو كان ذلك حدث لكانوا تركوا المكان فارّين، وهنا قال الزعيم الأفريقى: «إذن قتل الثعبان كونه وحيداً وبمفرده».

وكان هذا المفهوم البسيط هو فى حقيقة الأمر الذى حرك الأفارقة جميعاً وأثار حماسهم للوحدة الأفريقية، وأقصد مفهوم الوحدة التى تعطى القوة لمواجهة جميع متاعبنا والتغلب عليها.

ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة عندما تعدت الأمور مجرد الأمانى، وعقدت المؤتمرات الأفريقية، وبدأ المسئولون من الزعماء الأفريقيين والحكومات الأفريقية يضعون تصوراتهم ومشروعاتهم لهذه الوحدة، فتصارعت الأفكار وتضاربت الآراء نحو تحديد مفهوم هذه الوحدة الأفريقية وطريقة تحقيقها وممارستها.

وكانت التساؤلات كثيرة وتعكس هذا التضارب ، فهل تكون وحدة العمل الثورى هى المحرك الأول للوحدة الأفريقية ؟ وبالتالى هل تكون الوحدة هى وحدة الدول الثورية القادرة على تدعيم الثورة فى أفريقيا حتى تتحرر القارة من جميع ألوان السيطرة الأجنبية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا يؤدى ذلك إلى الصدام مع الحكومات الأفريقية التى لا تستطيع أن تسير فى ركب الثورة ؟ وما هو الموقف بالنسبة للحركات الثورية فى مثل هذه الدول؟ وما هى حدود التدخل فى شئون الغير؟

أم إن الوحدة الأفريقية تعنى مجرد تجمّع الدول المستقلة فى القارة والتحالف فيما بينها فقط فى حدود ما يمكن أن تتفق عليه جميع الدول الأفريقية؟ وإذا كانت هذه هى الوحدة، ألا يكون ذلك تفريغاً للوحدة من مضمونها الثورى فى سبيل التمسك بالشكل فقط؟!

وما هو الموقف بالنسبة للوحدات الإقليمية؟ أهى معاكسة للوحدة الشاملة، أم إنها خطوة نحوها؟ ثم ما هى الوحدة التى نريدها لدول أفريقيا؟ أهى وحدة دستورية؟ وهل توجد المقومات الكافية بين الشعوب الأفريقية لقيام مثل هذه الوحدة وضمان استمرارها؟ ومئات الأسئلة الأخرى التى لم يكن من السهل أن نجد لها الإجابة التى يقبلها جميع الأفارقة.

واستمرت هذه التساؤلات والتناقضات والصراعات حول الوحدة الأفريقية ومفهومها إلى أن استطاع الأفارقة فى مايو سنة ١٩٦٣ أن يتوصلوا إلى صيغة قبلها الجميع، وأصبحت هذه الصيغة دستورا للوحدة الأفريقية، ألا وهى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

وإلى أن تم ذلك شهدت القارة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات بعضها على المستوى الرسمى وبعضها على المستوى الشعبى، كما شهدت قيام التكتلات والتنظيمات السياسية التى تكونت كلها باسم الوحدة ومن أجلها.

ورغم أن هذه الحركة الواسعة من المؤتمرات والتكتلات أظهرت الكثير من التناقضات والصراعات الموجودة فى أفريقيا، فإنها كانت ضرورية لبلورة الصيغة النهائية للوحدة، كما كانت ضرورية لتحطيم الكثير من الحواجز التى أقامتها الأنظمة الاستعمارية المتباينة بين شعوب القارة.

وقد شاركت مصر وشارك عبدالناصر مشاركة إيجابية وفعالة فى الجهود التى بذلت من أجل بلورة الوحدة الأفريقية، كان دور مصر دوراً بارزاً ومؤثراً فى جميع المراحل التى أدت فى نهاية الأمر إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية.

ـ مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة:

كانت مرحلة هامة فى تاريخ الوحدة الأفريقية تلك المرحلة التى تمت فيها عدة لقاءات عرفت «بمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة» .C.I.A.S وكان أهمها وأول هذه المؤتمرات ما دعا إليه «كوامى أنكروما» وعقد فى أكرا فى إبريل سنة ١٩٥٨.

وجاء هذا الاجتماع إيذاناً بنقل الحركة الافريقية أو الحركة «البان افريكانزم» من عواصم أوروبا وأمريكا إلى قلب القارة الأفريقية نفسها، كما كان أول دعوة عملية لفكرة الوحدة الأفريقية ارتفع فى أعقابها شعار هذه الوحدة التى خفقت لها قلوب الأفارقة فى كل مكان.

وبالرغم من أن هذا المؤتمر ـ شأنه فى ذلك شأن الاجتماعات المنبثقة عنه ـ لم يحدد المفهوم الكامل أو العملى للوحدة الأفريقية، فإنه نجح فى تأكيد معانٍ معينة ربطت بصفة نهائية بمفهوم هذه الوحدة.

فقد جاء هذا المؤتمر بمثابة الضربة القاضية لفكرة الفصل بين افريقيا العربية وأفريقيا السوداء، وسقطت الصحراء كعازل أريد له أن يفصل بين شمال القارة وجنوبها، وأخذت الوحدة الأفريقية المفهوم القارى أو وحدة القارة بجميع أجزائها، وذلك عندما اجتمعتِ الثمانى دول الأفريقية المستقلة فى ذلك الوقت، وكان بينها خمس دول عربية، وأنقذت بذلك الحركة الأفريقية والوحدة الأفريقية ـ وبصفة نهائية ـ من أن تكون مجرد رد فعل لما يلاقيه الأفارقة من مرارة التفرقة والاضطهاد العنصرى.

وقد ذهب "أنكروما" إلى حد بعيد فى محاولة إبعادِ شبهة التعصب العنصرى عن الحركة الأفريقية عندما وجه الدعوة أيضاً إلى حكومة اتحاد جنوب أفريقيا لحضور هذا المؤتمر، إلا أن جنوب أفريقيا اشترطت دعوة الدول الاستعمارية أيضا باعتبارها «قوى مسئولة فى أفريقيا» فأسقط انكروما دعوته التى لم تتكرر بعد ذلك.

والمعنى الآخر الذى تأكد منذ المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة والتصق بصفة نهائية بمعنى الوحدة الأفريقية هو العمل الأفريقى المشترك من أجل إنهاء الاستعمار وتحميل الدول الأفريقية المستقلة مسئولية، خاصة نحو المساعدة فى تحرير الشعوب الأفريقية التى مازالت ترزح تحت نير الاستعمار، سواء كان ذلك عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق تقديم المساعدة المباشرة ..

وكان هذا المفهوم هو أبرز الجوانب الإيجابية الملموسة فى مفهوم الوحدة الأفريقية، وأعطى هذا المفهوم الدول الأفريقية المستقلة الحق والشرعية فى المطالبة باستقلال هذه الدول وتبنى قضاياها فى المحافل الدولية، وخاصة فى الأمم المتحدة.

وإذا كان لنا أن نرجع الكثير من الفضل فى تحقيق هذه المفاهيم لرئيس غانا الراحل "كوامى أنكروما" الذى وجه الدعوة للدول العربية لحضور أول مؤتمر يأخذ الصفة الرسمية فى أفريقيا باعتباره اجتماع حكومات، فلابد لنا أن نذكر أن الجهود التى كانت قد بذلتها مصر لتأكيد وجهها الأفريقى وحركة عبدالناصر الواسعة فى المجال الأفريقى هى التى جعلت دعوة انكروما على هذا النحو أمرا ممكنا، ولذلك فقد جاءت نتائج هذا المؤتمر نجاحاً لسياسة عبدالناصر الأفريقية وتتويجا لجهوده المستمرة فى

مساعدات حركات التحرير الافريقية.

ولم يكن هذا هو المكسب الوحيد الذى خرجت به مصر والدول العربية من هذا المؤتمر، وإنما كان أعظم ما حققه العرب هو الاهتمام البالغ والتأييد الذى حظيت به الثورة الجزائرية وتبنى الأفارقة لها باعتبارها ثورة أفريقية، فقد أتيح لممثلى جبهة التحرير الجزائرية فرصة عرض قضيتهم على المؤتمر .. فقدموا ثورتهم باعتبارها ثورة أفريقية بجانب كونها ثورة عربية، وكان هذا خطأ ذكياً فى استراتيجية الثورة الجزائرية أستفادت منه الجزائر التى حصلت على تأييد الافارقة، كما افاد ذلك كثيرا فى تدعيم الصلة بين العرب وبقية الأفارقة.

وقد اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعى للجزائر، كما أكد المؤتمر تصميم الدول الأعضاء على تقديم كل مساعدة ممكنة لشعب الجزائر لتحقيق استقلاله. وقرر المؤتمر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تتكون كل بعثة من ممثلى ثلاث دول من دول المؤتمر، حيث تطوف الدول الإسكندنافية ودول وسط أمريكا وأمريكا الجنوبية تدعو للقضية الجزائرية فى محاولة للحصول على أصوات هذه الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر فى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان من نتيجة هذا التحرك أن أشار قرار الأمم المتحدة الخاص بالجزائر فى هذه الدورة (عام ١٩٥٨) ولأول مرة إلى وجود الحرب الجزائرية، ولم تعد الأمم المتحدة تنظر لما يحدث فى الجزائر باعتباره من شئون فرنسا الداخلية كما كان الوضع قبل ذلك.

وقد نجحت الحكومة المؤقتة للجزائر بعد ذلك فى حمل وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة على الاجتماع اجتماعا طارئاً لبحث المزيد من سبل التأييد والمساعدة للثورة الجزائرية، وذلك فى صيف عام ١٩٥٩ فى منروفيا، واعترفت غينيا - التى كانت قد استقلت - بالحكومة الجزائرية المؤقتة أثناء انعقاد هذا المؤتمر، كما اعترفت أيضاً من دول أفريقيا - غير العربية - غانا ولكن قبل المؤتمر مباشرة.

وهكذا أصبحت الثورة الجزائرية فى حركتها العالمية تعتمد اعتماداً كبيراً على تأييد الأفارقة بجانب التأييد العربى، مستفيدة بذلك القدر من التضامن الأفريقى الذى كان قد حققه مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة.

وكان من نتائج مؤتمر أكرا أيضا - فيما يتعلق بالوحدة - ظهور الوجود الأفريقى على المستوى الدولى؛ أى اعتراف المجتمع الدولى بوجود كيان

أفريقى يضم الدول الأفريقية المستقلة، ولا شك أن ذلك كان فى اتجاه تأكيد الشخصية الأفريقية فى المجال الدولى، فقد اتفقت الدول التى اشتركت فى مؤتمر اكرا على أن تتكون «سكرتارية دائمة غير رسمية» من مندوبيها فى الأمم المتحدة تكون مهمتهم التنسيق بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك لدولهم، والتحضير لاجتماعات الدول الأفريقية المستقلة والعمل على تنفيذ قراراتها. وكان هذا هو بداية تكوين المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة والتى استطاعت افريقيا من خلالها ان تكون قوة لها تأثيرها فى المجتمع الدولى.

وأصبحت الأمم المتحدة تعترف بأفريقيا كوحدة اقليمية واحدة، فبعد أن كانت تتجه دائماً إلى إدخال شمال افريقيا فى منطقة الشرق الأوسط ـ وهو امر كانت ترفضه الدول العربية حتى لا تشترك مع إسرائيل فى منظمة إقليمية واحدة ـ نجد الأمم المتحدة فى شهر مايو سنة ١٩٥٨ تنشئ اللجنة الاقتصادية الأفريقية E.C.A التى تضم جميع دول القارة بما فيها دول شمال افريقيا، واتخذت اديس أبابا مقراً لهذه اللجنة.

وجاء المؤتمر الثانى للدول الأفريقية المستقلة فى اديس أبابا (يونيو ١٩٦٠)، وفى هذا المؤتمر ظهرت التناقضات والصراعات لأول مرة حول مفهوم الوحدة الأفريقية، فقد كان السؤال الذى فرض نفسه على كل مناقشات المؤتمر، ثم بقى مطروحا بعد انتهائه يثير كثيراً من الجدل والنقاش فى أفريقيا، هو ما إذا كانت الوحدة التى ينشدها الأفريقيون ستكون وحدة العمل الثورى، أم إن الأفارقة سوف يكتفون بأن تكون هذه الوحدة مجرد تجمع لجميع الدول الأفريقية المستقلة بقصد تنمية التعاون فيما بينها فحسب.

وقد كانت دول جديدة قد استقلت وتحضر المؤتمر لأول مرة، ومنها غينيا التى كانت ـ بحكم ظروف استقلالها ومعركتها مع فرنسا ـ من أكثر الدول الثورية راديكالية وأكثرها حماساً لوحدة العمل الثورى فى أفريقيا .. ومنها أيضاً الكاميرون التى كانت قد قبلت الارتباط مع فرنسا، وحضرت نيجيريا باعتبار أنه قد تحدد تاريخ استقلالها فى نفس العام، وكانت قد قررت هى الأخرى الارتباط مع المملكة المتحدة باتفاقات عسكرية وروابط اقتصادية وسياسية أخرى.

كان التباين الصارخ فى سياسة هذه الدول مدعاة لظهور التناقض والصراع على مفهوم الوحدة الأفريقية عند بحث موضوعات معينة، وكان أهم هذه الموضوعات هو طلب اتحاد شعب الكاميرون (حزب الـ "U.P.C."

حضور المؤتمر بصفة مراقب او على الأقل عرض قضية بلاده على المؤتمر وهو إجراء سبق أن اتخذ فى اجتماع الدول الأفريقية المستقلة الأول فى «أكرا».

وتحمس وفد غينيا لهذا الطلب؛ فقد كان "سيكوتورى" قد فتح بلاده لحركات التحرير والتنظيمات المعارضة فى الأقاليم الفرنسية، ومنها حزب اتحاد شعب الكاميرون الذى كان يقود الثورة فى بلاده منذ اشتعالها عام ١٩٥٦، ولكن بعد أن استقلت الكاميرون وأصبحت عضوا فى هذا المؤتمر أصبح من غير المعقول أن يجلس وزير خارجيتها ليستمع لمن تعتبرهم بلاده خارجين على القانون.

وطرحت غينيا القضية على أنها اختيار أمام المؤتمر لنوع الوحدة التى يريدها الأفارقة فإما أن تكون وحدة تكتفى بالشكل فقط فيأخذون بوجهة نظر حكومة الكاميرون فى استبعاد ممثلى الثورة، ويكون المؤتمر بذلك ـ على حد تعبير وفد غينيا ـ قد أفرغ الوحدة الأفريقية من مضمونها الثورى، أو أن يكون اهتمام المؤتمر بجوهر الوحدة ومضمونها فيستمر تأييد المؤتمر للثورة الكاميرونية، كما يريد حزب اتحاد شعب الكاميرون ويريد وفد غينيا.

ولكن المؤتمر لم يأخذ بوجهة نظر غينيا، واستبعد ممثلى الثورة الكاميرونية، ورغم أن هذا القرار من المؤتمر كان يوحى بانحسار وتراجع فكرة وحدة العمل الثورى، فإن السبب الحقيقى كان يكمن فى رغبة الدول الثورية الأخرى، وعلى رأسها مصر، أن يكون العمل الجماعى الثورى فى أفريقيا موجها فى هذه الحقبة ضد الاستعمار مباشرة، وليس ضد حكومات أفريقية مهما كان اتجاهها، وهى بذلك تتجنب إثارة مخاوف بعض الدول الأفريقية حديثة الاستقلال من الوحدة الأفريقية، وتشجع هذه الدول وتفتح لها الطريق للانتقال إلى معسكر الدول الثورية، وهى لذلك كانت ترى أنه من الضرورى إعطاء الدول حديثة الاستقلال الوقت والفرصة لتستجمع قواها وتصبح أكثر قدرة على مواجهة الاستعمار.

وقد هاجم ثوار الكاميرون المؤتمر بسبب هذا القرار فى المجلة التى كانوا يصدرونها قائلين: «سوف تشهد الشهور والسنوات القادمة مولد حكومات مستقلة، ولكنها ستبقى خاضعة لنفوذ الإمبريالية من الناحية الفعلية، وأن التضامن الأفريقى سوف يصبح مجرد عاطفة فى خدمة الامبريالية إذا كانت الدول الأفريقية المستقلة استقلالاً حقيقياً ستظل تنشد الوحدة ـ كما حدث فى أديس أبابا ـ بأى ثمن».

ولكن المؤتمر نفسه استطاع أن يصدر قراراً آخر ثورياً وهاماً فى صالح وحدة العمل الثورى.. ألا وهو قبول الحكومة المؤقتة للجزائر كعضو كامل فى مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة والاجتماعات المنبثقة عنها، وقد حدث ذلك وسط المعارضة الشديدة لوفد الكاميرون، فقد كان هذا القرار خطيرا بالنسبة للدول التى ارتبطت مع فرنسا داخل ما سمى بالمجتمع الفرنسى، وكان عدد كبير منها قد تقرر استقلاله فى نفس العام.

ومنذ هذا التاريخ وإلى أن استقلت الجزائر عام ١٩٦٢، أصبحت مواقف الدول الأفريقية المختلفة من ثورة الجزائر أحد العوامل التى وقفت عقبة أما تحقيق فالوحدة الأفريقية الشاملة.

وكان آخر اجتماعات الدول الأفريقية المستقلة هو اجتماع ليوبولدفيل عندما دعا لومومبا إلى اجتماع طارئ عقد فى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٦٠ عقب أحداث الكونغو الشهيرة ومحاولة انفصال إقليم كاتنجا، وقد امتنعت عن حضور هذا المؤتمر الدول التى استقلت عن فرنسا منذ مؤتمر أديس ابابا.

وكان واضحاً أن هذه الدول ـ كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن الكونغو، لا تريد ـ أو بالأحرى لا تستطيع ـ أن تساند لومومبا وثورته لارتباطها بفرنسا التى كان لها الفضل فى مساعدة حكامها فى الوصول إلى الحكم ـ كما انها كانت تعرف أن مساندة الثورة الكونغولية قد يجر عليها الكثير من المشاكل، بل إنه قد ينقل المعركة إلى داخل هذه البلدان نفسها، علاوة على أن هذه الدول لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة بعد أن أصبحت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر تتمتع بعضويتها الكاملة، الأمر الذى تحدد معه وبصفة قاطعة موقف هذه المؤتمرات ليكون معادياً لفرنسا.

ثم تصاعدت الأزمة فى الكونغو وتطورت الأحداث بسرعة حتى أصبحت الدول الأفريقية الثورية، وفى مقدمتها مصر طرفاً فى هذا الصراع، وخاصة بعد أن أرسلت قواتها لتعمل هناك تحت علم الأمم المتحدة وتلبية لرغبة لومومبا وتضامناً معه.

وقد دفع هذا التطور للاحداث دول المجموعة الفرنسية إلى الاجتماع فى ابيدجان فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ بناء على دعوة الرئيس "هوفويه بوانيه" لبحث موضوعات ثلاثة بقصد اتخاذ موقف موحد منها فى دورة الأمم المتحدة، وكانت هذه الموضوعات هى: الكونغو والجزائر وقبول موريتانيا فى

عضوية الأمم المتحدة .. «وهو موقف كانت تعارضه دول الجامعة العربية» .. وبالنسبة لموضوع الكونغو فقد قرر المؤتمر مساندة كازافوبو ضد لومومبا أما بالنسبة للجزائر فقد تقرر اتخاذ موقف متحفظ في الأمم المتحدة من هذه القضية، وكان ذلك بطبيعة الحال في صالح فرنسا، وأخيراً بالنسبة لموريتانيا تقرر تأييد انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

وكان نتيجة هذه القرارات أن حدث انقسام خطير بين المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة ترتب عليه اعتراف المنظمة الدولية بوفد كازافوبو ممثلاً شرعيا للكونغو ضد رغبة الدول الأفريقية الثورية التي كانت تريد أن يكون الاعتراف بوفد لومومبا، كما ترتب على هذه القرارات أيضاً إضعاف تأييد الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في تلك الدورة، وقد اعتبرت هذه النتائج نجاحاً للمجموعة الفرنسية التي أثبتت قدرتها وفاعليتها في الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن موريتانيا لم تحصل على عضوية الأمم المتحدة في تلك الدورة فإن ذلك كان نتيجة استخدام الروس لحق الفيتو في مجلس الأمن تأييدا لموقف الدول العربية من هذه القضية.

وقد أدى انقسام المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة إلى انقسام خطير في أفريقيا نفسها وبدء ظهور التكتلات الأفريقية المتصارعة.

ففي ديسمبر من نفس العام (١٩٦٠) اجتمع رؤساء دول المجموعة الفرنسية في برازافيل (ولابد أنهم كانوا يشعرون بنوع من الزهو لما حققوه من نتائج في الدورة الأخيرة للأمم المتحدة)، وأدى هذا الاجتماع إلى تكوين ما سمي «بمجموعة برازافيل» وإعلان هذا التكتل الجديد بصفة رسمية، وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك بالاتحاد الأفريقي الملجاشي U.A.M.

واعتبر هذا التكتل نكسة كبيرة للوحدة الأفريقية، فهو تكتل قائم على وحدة اللغة ووحدة الانتماء لاستعمار واحد قبل الاستقلال وهذا مفهوم يؤدي انتشاره دون شك إلى قيام تكتلات أخرى متنافرة، وهو تكتل يرفض تماماً وحدة العمل الثوري.

وكان من الطبيعي أن يقوم في مواجهة هذا التكتل تكتل آخرمن الدول الأفريقية التي تؤمن بوحدة العمل الثوري فقد أعلن بالفعل ميثاق الدار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١ بين خمس دول هي: مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب، بالإضافة إلى حكومة الجزائر المؤقتة، وكانت هذه هي الدول التي قادت الثورة في أفريقيا، وجميعها كانت تؤيد الثورة في الكونغو بزعامة لومومبا وتويد بطبيعة الحال الثورة الجزائرية.

وبظهور هذه التكتلات انتهت بصفة نهائية مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة التى كان أولها فى أكرا عام ١٩٥٨ وآخرها فى ليوبولدفيل فى اغسطس سنة ١٩٦٠.

وقد جاء مكملاً لهذه المؤتمرات التى قامت على المستوى الرسمى، سلسلة اخرى من المؤتمرات، ولكن على المستوى الشعبى، عرفت باسم «مؤتمر كل الشعوب الأفريقية» .A.A..P.C عقد أولها فى أكرا فى ديسمبر سنة ١٩٥٨، وأريد لها أن تكون التنظيم الشعبى لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة وقاعدتها العريضة التى تشمل كل اتحاد القارة لاقتصار الأولى على الدول الأفريقية المستقلة فقط.

وقد حضر المؤتمر الأول وفود عن ٢٨ إقليما ودولة افريقية ممثلين للأحزاب السياسية وحركات التحرير ونقابات العمال، وتقرر عمل سكرتارية دائمة لهذا المؤتمر مقرها أكرا.

وعن الوحدة الأفريقية ذكر المؤتمر - ولأول مرة - فكرة إقامة «كومنولث للدول الأفريقية» كهدف نهائى يجب العمل على تحقيقه. كما شجع قيام الاتحادات الإقليمية بشرط الا تتعارض مع الفكرة النهائية لإقامة الكومنولث الأفريقى، وأعتبر مثل هذه الاتحادات الإقليمية خطوة أولى نحو تحقيق الهدف النهائى.

وقد جاء هذا المؤتمر الأول لكل الشعوب الأفريقية أشبه ما يكون بمظاهرة سياسية شعبية على مستوى القارة كلها لتأكيد حق الشعوب الأفريقية فى الاستقلال وإعلان تصميمها على نيل حريتها، واعتبار ذلك أمراً ضرورياً لتحقيق الوحدة الأفريقية، وقد كان هذا المؤتمر فرصة عظيمة التقى فيها زعماء حركات التحرير بعضهم ببعض كما التقوا بزعماء ومسئولين سياسيين من الدول الأفريقية المستقلة، فقد كانت هذه المرة الأولى التى التقى فيها بباتريس لومومبا الزعيم الكونغولى الذى كان يخرج من بلاده للمرة الأولى، وكانت هذه بداية علاقة متينة بين مصر والحركة الوطنية فى الكونغو.

وقد جاء هذا المؤتمر أيضاً فرصة لانتقال الأفكار الثورية إلى داخل القارة وتشجيعا لزعماء حركات التحرير الذين اكتشفوا أنهم لم يعودوا يناضلون بمفردهم، وقد ذكرنا من قبل كيف تطورت الحركة الوطنية فى الكونغو بعد عودة لومومبا من هذا المؤتمر وإعلانه تأييد الشعب الكونغولى لقرارات مؤتمر أكرا التى تطالب بالاستقلال الفورى لكل أفريقيا، فكانت

هذه هي البداية التي ادت إلي أحداث يناير سنة ١٩٥٩ وتطورت بعدها الحركة الوطنية تطورا سريعاً ادى إلى استقلال الكونغو بطريقة مفاجئة اذهلت العالم كما سبق أن أوضحنا من قبل.

وعقد المؤتمر الثاني لكل الشعوب الأفريقية في تونس في يناير سنة ١٩٦٠، وكان هذا المؤتمر اقل فى أهميته من المؤتمرالأول، كما جاءت قراراته أقل منه ثورية، فبالنسبة للكاميرون - على سبيل المثال - اتخذ قراراً مائعاً مراعاة لحكومة الكاميرون التى كانت قد استقلت ولم يستثن من ذلك سوى قرار عن الجزائر جاء غاية فى الثورية؛ إذ اشتمل على توصية بتكوين فرقة من المتطوعين الأفارقة لحرب التحرير الجزائرية، وناشد المؤتمر الدول الافريقية المستقلة أن تقدم التسهيلات اللازمة لتحقيق هذه التوصية، إلا أن الحبيب بورقيبة عاد وأفسد هذا القرار عندما أعلن عن استنكاره له واعتبره مجرد دعاية، وأعلن أن تونس لن تسمح بتواجد مثل هذه الفرقة على أرضها.

وقد كان هذا المؤتمر هو الأخير في سلسلة مؤتمرات الشعوب الأفريقية التى عقدت تحت مظلة مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة، ولكن عقد مؤتمر ثالث وأخير بعد انتهاء مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة وظهور التكتلات السياسية فى القارة.

- ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية فى افريقيا:

جاء إعلان ميثاق الدار البيضاء من خمس دول افريقية هي: مصر، والمغرب، وغانا، وغينيا، ومالي، والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر، علامة بارزة فى تاريخ الوحدة الأفريقية، فقد جسد هذا الميثاق الفكر الثورى الوحدوى فى أفريقيا دون أن تفسده تنازلات، تمليها الرغبة فى الحفاظ على الشكل العام لوحدة الدول الأفريقية بجميع اتجاهاتها، وذلك بعد أن كان قد تحطم هذا الشكل بالفعل منذ قيام تكتل برازافيل ومقاطعة دوله من قبل لاجتماعات الدول الافريقية المستقلة.

فقد جاء هذا اللقاء فى الدار البيضاء بين دول سبق أن التقت إداراتها بالفعل من خلال مواقف ثورية واحدة فى أزمة الكونغو التى اعتبرتها هذه الدول معركة بين القوى الوطنية الثورية فى أفريقيا من جانب، وقوى الاستعمار والاحتكارات الاستعمارية من جانب آخر، كما أنها جميعها عندما هبت لمساندة القوى الوطنية فى الكونغو ممثلة فى "لومومبا"، فعلت

ذلك باسم الوحدة الأفريقية وتأصيلا للمفهوم الثورى لهذه الوحدة.

وعندما اجتمع رؤساء هذه الدول في الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ بناء على دعوة الملك "محمد الخامس" ملك المغرب، كان ذلك بقصد بحث موقف بلادهم من أزمة الكونغو ومن تواجد قواتهم تحت قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو، وكانت هذه الدول نفسها ترى ضرورة اتخاذ موقف موحد لوقف المد الرجعى فى أفريقيا، الذى كانت قد ظهرت بوادره فى دورة الأمم المتحدة الأخيرة بتواجد تكتل دول المجموعة الفرنسية، ثم قيام مجموعة برازافيل بعد ذلك بصفة رسمية، وكان هذا هو السبب الرئيسى الذى وقَّع الرؤساء من أجله ميثاق الدار البيضاء ، وقامت بسببه منظمة سياسية تضم دولهم لتتولى قيادة العمل الثورى فى افريقيا وتدعم الوحدة الأفريقية بمفهومها الثورى.

وقد نص ميثاق الدار البيضاء على قيام لجنة سياسية من رؤساء الدول المشتركة ولجنة اقتصادية من وزراء الاقتصاد وأخرى ثقافية من وزراء التعليم، كما نص على إنشاء قيادة أفريقية مشتركة عليا من رؤساء الأركان فى جيوش هذه الدول بقصد «... الدفاع المشترك عن أفريقيا فى حالة العدوان على أى جزء من القارة وكذلك حماية استقلال الدول الافريقية».

وكان أهم ما تميزت به منظمة الدار البيضاء فيما يتعلق بالوحدة الأفريقية:

أولاً : أنها تشتمل على دول ناطقة بالفرنسية مثل غينيا ومالى، وأخرى ناطقة بالإنجليزية مثل غانا، علاوة على دول عربية، وكان فى ذلك تأكيد على استمرار التمسك بالوحدة القارية بعكس مجموعة برازافيل التى جعلت من اللغة أساساً لوحدتها (وحدة الفرانكوفون).

وقد نص البروتوكول المنفذ لميثاق الدار البيضاء الذى وقع فى القاهرة فى مايو سنة ١٩٦١ على فتح باب العضوية لجميع الدول الأفريقية، التى تقبل أحكام الميثاق والبروتوكول الخاص به، وبذلك أعتبرت هذه الدول أن تنظيمها هذا هو النواة الحقيقية لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة، وقد نص ميثاق الدار البيضاء على تأكيد دوله لثقتها فى مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة، ومناشدتها لجميع الدول الأفريقية المستقلة مشاركتها جهودها من أجل تحرير أفريقيا وبناء وحدتها».

ثانيا: أعلن ميثاق الدار البيضاء - بكل وضوح - التزام دوله الكامل بالخط الثورى وتعهد دوله متضامنة بتصفية الاستعمار، فقد نص الميثاق على : «التصميم على تحرير الأراضى الأفريقية التى مازالت تحت السيطرة

الأجنبية، وذلك بإعطائها العون والمساعدة لانهاء الاستعمار والاستعمار الجديد فى جميع أشكاله»... ثم نص كذلك على «... الإعلان عن ضرورة توجيه الدول الأفريقية المستقلة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذى يضمن استغلال ثرواتها الوطنية من أجل صالح شعوبها، وضمان توزيع هذه الثروات توزيعا عادلاً بين رعاياها».

وكان معنى ذلك ان الوحدة التى اختارتها هذه الدول هى وحدة قائمة على الثورة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن الدعوة لإضافة البعد الاجتماعى للثورة الافريقية والوحدة الأفريقية كان امراً له جاذبيته وتأثيره لصدور هذه الدعوة من دول فى معظمها كانت قد خطت بالفعل خطوات واسعة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وكان ذلك واضحاً فى حالة مصر وغانا وغينيا.

ثالثاً: أعلن الميثاق التزام دوله بسياسة عدم الانحياز، كما أعلن عن «معارضة دوله لتواجد القوات الأجنبية واقامة القواعد التى تعتبر خطراً على تحرير أفريقيا».

وكانت هذه هى المرة الأولى التى ينص فيها على سياسة عدم الانحياز باعتبارها سياسة تدخل فى صميم الحركة الافريقية، واعتبارها أساسا من الأسس اللازمة لتحرير افريقيا والحفاظ على استقلال دولها، وتخليصها من الاستعمار والاستعمار الجديد، وكانت منظمة الدار البيضاء بذلك هى أول تنظيم يقوم فى أفريقيا يتبنى هذه السياسة.

ومنذ هذا التاريخ اعتبرت هذه الدول – أعضاء الميثاق– سياسة عدم الانحياز، إحدى الدعائم الأساسية للوحدة الأفريقية وناضلت من أجل تأكيد هذا المفهوم باعتباره أمرا ضروريا لتأكيد الشخصية الأفريقية المستقلة.

وقد كان هذا نجاحا كبيرا لعبدالناصر شخصيا وتعزيزا لمكانة مصر باعتبارها أحد الأقطاب الثلاثة فى العالم لهذه السياسة، خاصة وأن المؤتمر الأول لرؤساء دول عدم الانحياز لم يكن قد عقد بعد «وكانت سياسة عدم الانحياز مازالت فكرة يتبناها ويتولى مسئولية الدعوة لها الزعماء الثلاثة "نهرو" و"تيتو" و"عبدالناصر"».

وهكذا نجد أن الإعلان عن ميثاق الدار البيضاء جاء بمثابة تكوين قيادة جديدة فى أفريقيا من زعماء الثورات الوطنية الأساسية فى القارة، "عبدالناصر" و"انكروما" و"سيكوتورى" و"مديبو كيتا" وقيادة الثورة الجزائرية، وهى زعامات استحوذت على إعجاب الشعوب الأفريقية كلها لمقاومتها للاستعمار والسيطرة الأجنبية، ولما حققته داخل بلادها من

انتصارات فى هذا المجال.

وكانت الجماهير الأفريقية مهيأة للسير وراء هذه القيادة التى أعلنت اهتمامها بالثورة فى افريقيا كلها وعزمها على تحرير القارة من السيطرة الأجنبية، وقد كان ميثاق الدار البيضاء فى حقيقة الأمر يخاطب الشعوب الأفريقية قبل مخاطبته لحكوماتها، وكان يستحثها على الثورة ضد كل ألوان السيطرة الأجنبية بجميع اشكالها باعتبار أن ذلك هو السبيل إلى تحقيق وحدة أفريقيا.

ولتأكيد هذا المعنى الشعبى والثورى عقد فى القاهرة فى مارس سنة ١٩٦١ المؤتمر الثالث لكل الشعوب الأفريقية، حضره حوالى ٢٠٠ وفد ممثلين لجميع حركات التحرير الافريقية والتنظيمات الوطنية فى المناطق غير المستقلة والتنظيمات السياسية فى الدول الثورية، كما حضرته تنظيمات معارضة من الدول الأفريقية التى عرفت بالحكومات المتحفظة، وكان من بينها تنظيمات ثورية وطنية راديكالية لاتعترف بالحكومات الجديدة فى بلادها وتعتبرها حكومات عميلة للاستعمار ، من أمثال حركة SWABA بزعامة "جيبو بكارى" فى النيجر، وحزب اتحاد شعب الكاميرون U.P.C الذى كان يقود الثورة فى الكاميرون حتى ذلك الوقت.

وقد جاءت قرارات هذا المؤتمر متطرفة وقاطعة فى ثوريتها، ولم يؤخذ بأى حلول وسط مراعاة للحكومات الرجعية أو المعتدلة على غرار ما حدث فى مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى فى تونس «يناير سنة ١٩٦٠».

واتخذ المؤتمر قرارا قويا بالنسبة للكونغو أيّد فيه الثورة، وذهب إلى حد تحميل السكرتير العام للأمم المتحدة «داج همرشولد» مسئولية مقتل "لومومبا" واعتبر "باتريس لومومبا" بطل أفريقيا، وجاءت جميع القرارات عاكسة لحقيقة الثورة الأفريقية فى كل مكان من القارة.

وقد كان أهم قرارات هذا المؤتمر على الإطلاق ذلك القرار المتعلق بـ «الاستعمار الجديد»، الذى عرّفه المؤتمر تعريفا مازال يوصف بأنه أهم وأدق تعريف للاستعمار الجديد الذى ارتبط ـ حسب هذا التعريف ـ بدول الاستعمار الغربى بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجنوب أفريقيا.

وكان واضحا أن مؤتمر كل الشعوب الأفريقية قد أصبح التنظيم الشعبى لمنظمة الدار البيضاء، بعد أن كان يعتبر من قبل امتدادا لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة أو التنظيم الشعبى لها.

وترتّب على ميثاق الدار البيضاء أن أطلقت كل من «غانا» و«غينيا» يدها فى مساعدة الحركات المعارضة الراديكالية فى دول غرب أفريقيا، وخاصة فى الدول الناطقة باللغة الفرنسية.

أما مصر فقد ركزت على مساعدة الحركات الوطنية والتحريرية فى المناطق غير المستقلة ومساعدة الثورة فى الكونغو، وزادت من مساعداتها هذه ، كما وضعت القاهرة الكثير من امكانياتها فى خدمة الثورة الأفريقية، وقدمت المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية التى كانت تعمل على تحرير اقتصادها، وقد أفردنا فصلا خاصا بهذا الموضوع.

ولا شك أن قيام منظمة الدار البيضاء قد أعطى الثورة الأفريقية دفعة قوية، أوقفت المد الرجعى الذى كان يخشى منه بعد ظهور مجموعة برازافيل، وأصبحت مجموعة دول الدار البيضاء هى التجسيد الحى لضمير الشعوب الأفريقية المعبرة عن أمانيها.

هذا فى الوقت الذى أصبح من الواضح فيه أن مجموعة برازافيل ما هى إلا تكتل لبعض الدول التى لم يكتمل استقلالها ، وإن كل ما بينها ما هو إلا مجرد اتفاق بين حكومات تخشى ثورة شعوبها أكثر من أى شىء آخر، وكانت معظم هذه الحكومات مازالت تعتمد على القوات الفرنسية ، لحماية وجودها واستمرارها فى السلطة.

وبقيام منظمة الدار البيضاء اشتعل الحماس من جديد للوحدة الأفريقية، وظهرت جهود كثيرة لإعادة توحيد دول القارة، بعضها كان مخلصا لفكرة الوحدة كتلك الجهود التى كان يقوم بها "سيلفانوس أوليمبيو" رئيس توجو، و"هيلاسلاسى" إمبراطور أثيوبيا، وبعضها كان يريد بها أصحابها القضاء على تكتل الدار البيضاء بأى شكل ، فقد أراد "تفاوا باليوا" رئيس وزراء نيجيريا على سبيل المثال أن يدعو لمؤتمر تحضره جميع الدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء، وكان يقصد بذلك إبعاد الدول العربية والعودة إلى فكرة وحدة أفريقيا السوداء، ولكنها كانت دعوة قد سبق لها أن هزمت ولم يعد من الممكن بعثها من جديد.

وكانت هناك مبادرات ومحاولات أخرى أقل أهمية قام بها آخرون من أمثال "هوفويبه بوانييه" رئيس جمهورية ساحل العاج والرئيس السنغالى ليوبولد سنغور.

واخيرا، وجهت الدعوة لمؤتمر منروفيا الذى عقد فى ٨ مايو سنة ١٩٦١، وجهت هذه الدعوة باسم رؤساء دول ليبيريا وتوجو ونيجيريا وساحل العاج والكاميرون، ودعيت جميع الدول الأفريقية وكان عددها وقتئذ ٢٧ دولة، فيما عدا الكونغو، وحضر المؤتمر عشرون دولة أفريقية، وامتنعت ست دول هى دول الدار البيضاء الخمس بالإضافة إلى السودان،الذى أعلنت حكومته أنها قاطعت المؤتمر تضامنا مع المغرب احتجاجا على دعوة موريتانيا.

أما دول الدار البيضاء الخمس فلم تكن ترغب فى تمييع موقفها من جديد من أجل وحدة شكلية تكون الدول الثورية فيها قلة ، وعندما اجتمعت دول منروفيا للمرة الثانية فى لاجوس «فى ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ » امتنعت أيضا دول الدار البيضاء عن الحضور محتجة هذه المرة بعدم دعوة الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر.

وهكذا نشأ تكتل جديد فى أفريقيا هو ما عرف بمجموعة منروفيا، وهو تكتل قام فى واقع الأمر فى مواجهة مجموعة الدار البيضاء.

وكان من أوجه الخلاف الرئيسية بين المجموعتين هو مفهوم الوحدة الأفريقية أو التضامن الأفريقى ، فمجموعة منروفيا اهتمت بالشكل العام للوحدة وكان تركيزها الأساسى – كما وضح فى إعلان منروفيا «١٢ مايو ١٩٦١» – على مبدأ عدم تدخل الدول الأفريقية فى شئون بعضها الداخلية، ووضع الإعلان ستة مبادئ تحكم علاقة الدول الأفريقية ببعضها هى:

١– المساواة التامة بين جميع الدول الأفريقية.

٢– عدم التدخل فى شئون الدول الداخلية.

٣– احترام سيادة كل دولة.

٤– إدانة أى أعمال تخريبية خارجية تتم بواسطة دول مجاورة.

٥– تنمية التعاون بين الدول الأفريقية، على أن يكون هذا التعاون مبنيا على أسس التسامح والتضامن وحسن الجوار وتبادل الآراء وعدم قبول زعامة أية دولة.

٦– إن الوحدة المنشودة حاليا ليست الوحدة السياسية الاندماجية بين الدول الأفريقية ذات السيادة.

كما نص الإعلان كذلك على تعهد دوله بالامتناع عن تشجيع الجماعات والأفراد المنشقة، وعدم السماح لهم باستخدام أراضيها كقاعدة لنشاطهم التخريبى، والامتناع أيضا عن تمويل هؤلاء المنشقين أو تقديم أى مساعدة لهم.

ويلاحظ من هذه المبادئ التى أعلنها المؤتمر أن تجربة الكونغو كانت ماثلة دائما أمام هذه الدول وهى تتخذ قراراتها، فهى بهذه المقاييس التى أعلنتها تدين المساعدات الأفريقية التى قدمت لثورة الكونغو وكذلك المساعدات التى كانت تقدم لثوار الكاميرون وللمعارضة فى النيجر وأماكن أخرى ، وكان تركيز هذه الدول الأساسى على أمن وسيادة الحكومات القائمة.

أما مجموعة الدار البيضاء فقد كان اهتماما أساسا بمضمون الوحدة وليس بشكلها، وهى لم تعد تعتبر الوحدة الأفريقية فى حد ذاتها هدفا، وإنما أصبحت تعتبرها وسيلة لتحقيق الثورة الأفريقية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك جاء تركيزها الأساسى على تحرير القارة من الاستعمار ومقاومة الاستعمار الجديد وكل أنواع السيطرة الأجنبية.

وكان أهم ما تميز به تجمع الدار البيضاء هو التجانس بين دوله، فهناك تطابق فى سياساتها الخارجية وتشابه فى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتجمعها قبل كل شيء روح التحدى للاستعمار والقوى الأجنبية التى تريد استمرار سيطرتها على مقدرات أفريقيا، وقد جعل هذا التجانس من منظمة الدار البيضاء بناء متماسكا قادرا على تنفيذ الأهداف التى قامت من أجلها، كما جعلها صالحة لأن تكون نواة لوحدة أفريقية قائمة على أساس ثورى.

وبالرغم من تفوق مجموعة منروفيا من ناحية عدد الدول المشتركة، فإن بناءها جاء مفككا ضعيفا للتباين الكبير بين دولها، ولارتباط كثير من هذه الدول بقوى استعمارية واحتكارية متعددة تختلف مصالحها فى كثير من الأحيان، ولم يذب تكتل برازافيل داخل مجموعة منروفيا، ولكنه بقى متماسكا، وإن كان مبعث هذا التماسك فى حقيقة الأمر هو ارتباط جميع دوله بفرنسا واعتمادها عليها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وهكذا ظهرت التكتلات السياسية فى أفريقيا واستمرت قائمة إلى أن قامت منظمة الوحدة الأفريقية.

- قيام منظمة الوحدة الأفريقية:

بالرغم من الانقسامات التى كانت قائمة فى افريقيا ووجود المجموعات المتعارضة فإن الحماس للوحدة الأفريقية لم يفتر أبدا ، واستمرت الجهود من أجل تحقيق هذه الوحدة تتخذ أشكالا ومجالات عديدة بعضها متعارض وبعضها متجانس، ومنها ما هو إقليمى وما هو قارّى، والبعض يرتبط بنشاط الحكومة والآخر شعبى عبرت عنه اتحادات العمال والتنظيمات الشبابية والنسائية وغيرها، مما لا يتسع المجال لسرده فى هذا البحث.

وقد كان هذا التفاعل أو الفوران من أجل الوحدة الأفريقية أمرا ضروريا ومرحلة لازمة ليكسر فيها الأفارقة الحواجز التى انشأها الاستعمار فيما بينهم، وحتى تتبلور فيها الصيغة المناسبة والممكنة لهذه الوحدة.

وفى ٢٥ مايو ١٩٦٣ أمكن عقد مؤتمر على مستوى القمة لجميع دول القارة فى أديس أبابا، بعد أن أصبح ذلك ممكنا بالانتهاء المؤقت لمشكلة الكونغو، عندما انتهى الانفصال فى إقليم كاتنجا وهرب تشومبى إلى أوروبا، كما كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها، وبذلك زالت أهم العقبات التى حالت من قبل دون عقد هذا الاجتماع، والذى كان الغرض الأساسى منه إيجاد الصيغة المناسبة لوحدة أفريقيا.

وعندما وصل الوفد المصرى برئاسة "جمال عبدالناصر" إلى أديس أبابا كان المشروع الذى يحمله لتحقيق هذه الوحدة يتلخص فى إقامة جامعة افريقية على غرار الجامعة العربية ، وكان عبدالناصر يرى أن هذه هى الصيغة الوحيدة الممكنة - فى ذلك الوقت - للحفاظ على الإطار القارّى للوحدة، وأصبح متحمسا لتحقيق هذه الفكرة حتى ولو كان ذلك على حساب منظمة الدار البيضاء؛ وذلك للأسباب التالية:

أولا : أن كثيرا من المبادئ الرئيسية التى أقرتها مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الدار البيضاء، مثل تصفية الاستعمار ، ومقاومة السيطرة الأجنبية ومحاربة العنصرية وحتى سياسة عدم الانحياز أصبحت مبادئ مستقرة فى ضمير الشعوب الأفريقية، ولم يعد من الصعب إقرارها داخل هذا التجمع الأفريقى الشامل.

ثانيا : أن هذا التجمع الشامل إذا قام فمن المؤكد أن القيادة فيه ستكون للدول الثورية فهى الأكثر قدرة على الحركة والتعبير عن أمانى الشعوب الأفريقية، كما أن عدد هذه الدول الثورية كان قد زاد باستقلال دول شرق أفريقيا.

ثالثا: أن قيام مثل هذه الجامعة الأفريقية سيمكن افريقيا من أن تلعب دورا هاما ومؤثرا فى السياسة الدولية وتحقيق السلام العالمى اللازم لتأمين سلامة دول العالم الثالث.

رابعا: كان الصراع بيننا وبين إسرائيل فى افريقيا قد أصبح على أشده، ووجد عبدالناصر ان ارتباطنا بجميع دول أفريقيا فى منظمة سياسية واحدة من شأنه أن يعطينا ميزة هامة فى التغلب على إسرائيل، ويمكن استغلال هذه الميزة فى مقاومة التوسع الإسرائيلى فى القارة الأفريقية.

وانتهى مؤتمر القمة فى «اديس ابابا» حاويا لجميع المبادئ الأساسية التى نادت بها الدول الثورية فى أفريقيا، بل ذهب الميثاق إلى حد إنشاء لجنة لتحرير افريقيا عرفت باسم « لجنة التنسيق» تألفت هذه اللجنة من تسع دول منها مصر، بهدف تقديم كل المساعدات الممكنة لحركات التحرير الأفريقية وتنسيق العمل العسكرى وتنشيط حروب التحرير ، وتقرر أن تساهم جميع الدول الأفريقية فى تمويل هذه اللجنة ونشاطها.

وكان معنى ذلك إطلاق يد الدول الثورية والتى تألفت منها لجنة التحرير فى معظمها للعمل على تصفية الاستعمار ، و ذلك باسم دول افريقيا كلها، بل ومساهمتها ومشاركتها، واتخذت دار السلام مقرا لهذه اللجنة، ولا شك فى أن هذه كانت خطوة كبيرة نحو تعزيز الثورة الأفريقية، فقد فتحت تنزانيا ابوابها لحركات التحرير وأقامت المعسكرات باسم لجنة التحرير لتدريب آلاف الأفريقيين.

وأقر ميثاق المنظمة سياسة عدم الانحياز ، وجعلها ركنا من أركان السياسة الخارجية للدول الأفريقية، وصحيح أن بعض الدول الأفريقية وقتئذ لم تكن مستوفية للشروط الواجب توافرها فى دول عدم الانحياز بالمقاييس التى وضعتها مؤتمرات عدم الانحياز من قبل، إلا أن إقرار هذه السياسة فى ميثاق المنظمة وبموافقة هذه الدول نفسها كان يعنى تعهدا منها بالعمل على التخلص من أى ارتباطات تجعلها فى عداد الدول المنحازة.

ولا شك أن دخول أفريقيا كلها فى هذا النطاق، نطاق دول عدم الانحياز كان كسبا عظيما لهذه السياسة، كما كان انتصارا كبيرا "لجمال عبدالناصر" ولمصر التى وضح مدى قدرتها على التأثير فى مختلف المجالات الدولية.

وقد جاء ميثاق المنظمة مرضيا أيضا لمجموعة دول منروفيا، فقد تضمن الميثاق الكثير من المبادئ الأساسية التى كانت محورا لنشاط هذه المجموعة عندما اجتمعت فى «منروفيا» و«لاجوس» من قبل، وأقصد بها مبادئ عدم التدخل فى الشئون الداخلية وإثارة الفتن فى الدول الأخرى، كما أقر الميثاق أيضا مبدأ هاما فى هذا الاتجاه، وهو احترام الحدود السياسية القائمة فى أفريقيا، حيث إن معظم الحدود بين الدول الأفريقية قد قامت على أساس المصالح الاستعمارية فقط دون اعتبار حقيقى للأوضاع الجغرافية أو لتوزيع السكان، الأمر الذى جعل من النادر أن ترى دولة أفريقية وقد خلت من مشاكل الحدود مع جيرانها، ولذلك فقد كان إقرار هذا الميثاق ضروريا لمنع التدخل فى شئون الغير ووقف أعمال التخريب واستضافة الدول لعناصر الهدم والتخريب من الدول الأخرى المجاورة، وهذا ما كانت تسعى إليه دائما دول منروفيا وخاصة دول المجموعة الفرنسية التى كانت تتهم غانا وغينيا باستضافة القوى المضادة وتشجيعها على أعمال التخريب.

وبقيام منظمة الوحدة الأفريقية انتهى عمل منظمة الدار البيضاء وانتهى كذلك عمل مؤتمر كل الشعوب الأفريقية، وانتهت التكتلات السياسية من أفريقيا، التى قسمت القارة إلى كتلة الدار البيضاء وكتلة منروفيا.

أما المجموعة الفرنسية أو اتحاد أفريقيا وملجاش U.A.M فلم يعلن حلها إلا فى مارس سنة ١٩٦٤ فى داكار: (وقامت بدلا منها منظمة غير سياسية أطلق عليها «الاتحاد الأفريقى الملجاشى للتعاون الاقتصادى»، وأعلن الرئيس الموريتانى وقتئذ "مختار ولد داده" .. أن المجال السياسى يجب أن يترك لمنظمة الوحدة الأفريقية).

وأصبحت المنظمة هى الصيغة المعترف بها من جميع دول أفريقيا والتى تعمل الوحدة الأفريقية فى إطارها، ولكن ذلك لم يعن انتهاء الصراع بين الدول التقدمية الثورية والدول المحافظة ، فقد انتقل هذا الصراع إلى داخل المنظمة نفسها، فالمجموعة الأولى تريد أن تجذب أفريقيا كلها من خلال المنظمة نحو الثورة الشاملة والتحرير الكامل، والمجموعة الثانية تريد أن تجعل من المنظمة قيدا للحد من اندفاع الثورة، وكان هذا هو الذى دفع بعض التنظيمات المعارضة وخاصة فى دول المجموعة الفرنسية إلى مهاجمة فكرة التقاء الدول الثورية بالدول المحافظة خوفا من أن يكون ذلك على حساب الثورة الأفريقية نفسها.

وقد كتب "هاماني ديوري" رئيس حزب سوابا swaba (١) في النيجر مقالا بعنوان « الوحدة الثورية» نشر في جريدة الثورة الأفريقية الجزائرية «فبراير ١٩٦٣» قال فيه: «.. وأخيرا يجب ألا تصبح الوحدة الأفريقية نوعا من الاتحاد النقابي لرجال السلطة يبتغون تأييد بعضهم البعض لمقاومة التيارات الشعبية».

ولكن السنوات التالية أثبتت أن هذه التخوفات لم تكن في محلها فقد انتعشت الثورة الافريقية بشكل ملحوظ في أعقاب قيام منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك في المناطق غير المستقلة في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب أفريقيا.

كما ظهرت عدة انقلابات وثورات في أفريقيا الفرنسية اختفت على اثرها بعض الحكومات الرجعية كما حدث في «الكونغو برازافيل» التي كانت تسمى المجموعة الفرنسية باسم عاصمتها، فقد قامت في برازافيل حكومة ثورية بعد الاطاحة في أغسطس سنة ١٩٦٣ بحكم الأب "يولو" أهم زعماء المجموعة المرتبطة بفرنسا، الأمر الذي أفقد هذه المجموعة توازنها لبعض الوقت، خاصة وأن انقلابا آخر حدث في "داهومي" في أكتوبر من نفس العام وحدثت محاولتا انقلاب، فشلت إحداهما في ساحل العاج في أواخر أغسطس، والأخرى في السنغال في ديسمبر من نفس العام ثم انقلاب عسكري في جابون أحبطه تدخل القوات الفرنسية بناء على طلب نائب رئيس الجمهورية هناك، وذلك في فبراير سنة ١٩٦٤.

أما داخل المنظمة نفسها فقد أمكن اتخاذ قرارات ثورية في جميع القضايا الأفريقية الخاصة بالاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية ووصل الأمر إلى حد اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة؛ لمسئوليتها عن إعلان النظام العنصري في روديسيا للاستقلال من جانب واحد وعدم تدخل بريطانيا عسكريا لمنع ذلك (وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٥). وبالرغم من أنه لم يستطع تنفيذ هذا القرار سوى عشر دول أفريقية فقط منها : لمصر ، الجزائر، الكونغو برازافيل، غانا و غينيا، مالي وموريتانيا والسودان وتنزانيا، علاوة على الصومال التي كانت قد قطعت علاقاتها من قبل لأسباب أخرى)، فإن مجرد اتخاذ هذا القرار داخل المنظمة كان يعكس المدى الذي وصلت إليه سيطرة الاتجاهات الثورية على منظمة الوحدة الأفريقية وقراراتها.

---

(١) الكلمة بلغة الهوسا معناها أرض الوطن

وقد أزعجت سيطرة هذه الاتجاهات مجموعة الدول الفرنسية التى ارتفعت منها أصوات تتهم المنظمة بأنها أصبحت خاضعة لدول الدار البيضاء، فقال المسئولون فى ساحل العاج: إنهم يأسفون للعجلة التى تم بها حل منظمة اتحاد أفريقيا وملجاش تحت ضغط منظمة الوحدة الأفريقية، وانتهى الأمر بإعادة هذه المجموعة لتكتلها السياسى من جديد وإقامة منظمة سياسية جديدة باسم «المنظمة المشتركة لأفريقيا وملجاش» ضمت مجموعة الدول الفرنسية.

وعندما عادت أزمة الكونغو من جديد واندلعت الثورة مرة أخرى لم تتردد الدول الثورية، وفى مقدمتها مصر، فى تأييد الثوار الكونغوليين بكل قوة، ولم تكن دول الدار البيضاء هذه المرة وحدها، فقد انضم إليها ـ فى هذا التأييد ـ دول جديدة مثل : تنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وموريتانيا، وكونغو برازافيل، والصومال، وبوروندى، وزامبيا، والسودان، ووصل الأمر إلى حد منع "تشومبى" ـ وكان رئيسا لوزراء الكنغو ـ من حضور اجتماعات المنظمة فى القاهرة عام ١٩٦٤، وذلك بموافقة أغلبية أعضاء المنظمة.

وبعد الغزو البلجيكى الأمريكى للكونغو فى عام ١٩٦٤ صوّتت عشرون دولة أفريقية « من مجموع ٣٥ دولة مستقلة» فى الأمم المتحدة ضد هذا الغزو الذى تم بالاتفاق مع "تشومبى" رئيس الوزراء.

وكان هذا كله دليلا كافيا على أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تصبح قيدا على الثورة الأفريقية، فلم يكن "عبدالناصر" ولا "انكروما" ولا "سيكوتورى" ولا "نيريرى".. من القادة الذين يمكن أن يتركوا الجوهر الثورى للوحدة الأفريقية من أجل الحفاظ على مجرد شكل هذه الوحدة، فعندما اصطدم الجوهر بالشكل كانوا دائما مع الجوهر، وهذا ما حدث تماما فى أزمة الكونغو التى كادت أن تعصف تماما بمنظمة الوحدة الأفريقية الوليدة.

وقد حرص "عبد الناصر" على حضور جميع اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى القمة منذ قيامها حتى نكسة يونيو سنة ١٩٦٧، وكانت هذه الاجتماعات دائما فرصة يلتقى فيها "عبدالناصر" ببقية الرؤساء الأفارقة، الأمر الذى أفاد كثيرا فى إقامة علاقات ثقافية ممتازة بين مصر ومعظم دول القارة.

كما أفاد فى إيجاد التقارب بيننا وبين دول المجموعة الفرنسية التى استطاعت الدعاية الفرنسية، طوال فترة حرب الجزائر، أن تصور

"عبدالناصر" لدى رؤسائها بصورة الزعيم المثير للمتاعب والمحرض على الانقلابات، والذى يريد دائما أن يفرض رأيه وسياسته على الغير، فكانت مفاجأة لهم جميعا فى عام ١٩٦٣ ، حيث اجتمعوا بعبد الناصر وشاهدوه فى مؤتمر القمة وهو يقوم بدور بناء فى المؤتمر يتفهم مشاكل الآخرين ويحترم آراءهم، ويعرض آراءه دون أدنى صلف أو غرور، رأوا عبدالناصر فى صورة تختلف تماما عن تلك الصورة التى رسمتها لهم الدعاية الفرنسية طوال سنوات عديدة، وكان هذا ما قاله الرئيس الموريتانى "مختار ولد داده" لعبدالناصر" نقلا عن زملائه رؤساء دول المجموعة الفرنسية فى أول لقاء لهما.

وعقد أول اجتماع لمجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية فى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٤ فكان هذا تأكيدا لدور مصر الفعال والمؤثر فى العمل من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية وانتخب "جمال عبدالناصر" رئيسا للمنظمة فى دورتها تلك.

وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد ولدت فى أديس أبابا فإنه قد تم بناء كيانها فى اجتماع القاهرة حيث اتفق على تشكيل لجانها المختلفة، وتم اختيار "دياللو تيلى" من غينيا سكرتيرا للمنظمة، ولم يكن الرئيس "سيكوتورى" نفسه متحمسا لهذا الترشيح ، وأراد أن يسحبه فى آخر لحظة بحجة أن أى مرشح من غينيا سيجد معارضة شديدة من دول المجموعة الفرنسية.. وكان "عبدالناصر" هو الذى أقنع "سيكوتورى" بالعدول عن ذلك، بعد أن أوضح له أن اتصالاتنا تؤكد أن "ديالو تيلى" سيحصل على أغلبية كبيرة، وكانت مصر قد وقفت منذ البداية وراء ترشيحه لما كان يتمتع به "ديالو تيلى" من كفاءة وديناميكية واتجاهاته الثورية التى عرف بها أثناء وجوده فى الأمم المتحدة مندوبا دائما لبلاده.

وبقيام الوحدة الأفريقية (منظمة الوحدة الأفريقية) ساد شعور عام بالرضا فى كل أنحاء القارة، واعتبر الأفارقة أنهم توصلوا إلى الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة الأفريقية، وهدأت نسبيا الدعوة إلى هذه الوحدة باعتبار أن ما تحقق منها كان كافيا – على الأقل فى ذلك الوقت – بل وربما أكثر مما توقعه الكثيرون.

وأصبح شغل الزعماء الأفريقيين المهتمين بالوحدة الأفريقية هو الحفاظ على هذا الإطار إلا واحدا هو الرئيس "كوامى نكروما" الذى لم يكتف بما

تحقق بإقامة المنظمة وظل يدعو لمشروعه فى إقامة الوحدة الأفريقية فى حماس زائد دون كلل أو ملل.

فقد كان "نكروما" يحلم بإقامة الولايات المتحدة الأفريقية، وكان يريد حكومة واحدة لكل أفريقيا تقوم بشئون الدفاع والخارجية كما يريد إقامة نظام نقدى واحد للقارة وبرلمانا لأفريقيا كلها، واستمر "نكروما" فى عرض مشروعه هذا للوحدة فى جميع الاجتماعات الأفريقية مرددا كلماته المشهورة فى طلب الوحدة: «هنا والآن» حتى أصبح هذا المشروع من المشاكل المزمنة داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

فقد كان مشروع "نكروما" للوحدة يثير شكوك عدد كبير من الدول وخاصة الناطقة بالفرنسية التى كانت ترى أنها ذهبت إلى أبعد مما ترى بقبولها عضوية منظمة الوحدة الأفريقية التى سيطرت عليها الدول التقدمية، ولم تكن مستعدة لمجرد مناقشة فكرة الوحدة حتى لا تجر على نفسها المزيد من المشاكل.

وقبل انعقاد مجلس رؤساء الدول الأفريقية فى اكرا عام ١٩٦٥ أوفدنى "جمال عبدالناصر" لمقابلة "نكروما" وتبادل الرأى معه حول ما يمكن عمله لانجاح المؤتمر، حيث كانت هناك محاولات من مجموعة الدول الفرنسية لإفشاله، وكان من بين ما نقلته إلى نكروما رأى "عبد الناصر" فى مشروع غانا للوحدة.

فقد كان "عبدالناصر" يرى إرجاء هذا المشروع فى ذلك الوقت وعدم مناقشته فى مؤتمر «اكرا»؛ لأن الدول الأفريقية لم تكن مهيئة بعد لمثل هذه الخطوة الدستورية، كما كان يرى أن الإصرار على فرض الوحدة أصبح يهدد وجود المنظمة، فقادة أفريقيا من الزعماء المعروفين بحماسهم الشديد للوحدة من أمثال "سيكوتورى" و"موديبو كيتا" و"نيريرى" هم أنفسهم لا يؤيدون هذا المشروع.

وقلت "لنكروما" إن "عبدالناصر" يعتبر الوحدة الدستورية أصعب وأعقد مراحل الوحدة، وإن الإصرار عليها أو حتى تحقيقها قبل الأوان يؤدى حتما إلى انتكاس هذه الوحدة، وإنه يرى ذلك من منطلق تجربته العملية من الوحدة العربية، وإنه من أجل هذا المفهوم يفضل تأجيل التفكير فى أى وحدة دستورية عربية فى الوقت الحالى إلى أن تتهيأ لها الظروف الكاملة التى تضمن نجاحها واستمرارها.

وكان "عبدالناصر" يريد أن يجنب "نكروما" معركة فاشلة، وأن يقلل من نقاط الصدام داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

وكان عبدالناصر لا يرى غضاضة فى قيام الوحدات الإقليمية التى تقوم على أساس جغرافى فى أفريقيا، ولا يرى فيها أى تعارض مع وحدة أفريقيا الشاملة إذا قامت هذه الوحدات من أجل المصلحة الحقيقية لشعوبها وليس خدمة لمصالح الاستعمار، وبشرط الا يكون فى قيامها ما يعارض المبادئ الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وكان "عبدالناصر" لهذا السبب يرى أن الرابطة التى قامت بين دول اتحاد شرق افريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) هى نموذج جيد للوحدة الإقليمية، حيث استطاعت أن تحقق التكامل الاقتصادى فيما بينها فكانت لها عملتها المشتركة، ووحدت الكثير من الخدمات فى الأقطار الثلاثة.

وعندما اختار "عبدالناصر" شكلا للوحدة بين مصر وكل من ليبيا والسودان فى عام ١٩٧٠، لإقامة ما سمى «ميثاق طرابلس» كان فى ذهنه هذا الاتحاد الذى قام وربط بين دول أفريقيا الشرقية الثلاث، اعتقادا منه أن هذا النموذج هو أفضل السبل لتنمية الوحدة والوصول بها إلى الوحدة الشاملة فى المستقبل.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الانهيار الذى أصاب اتحاد شرق أفريقيا بعد ذلك ووصل إلى حد وقف الخدمات المشتركة بين دولة فى عام ٧٧ ، ثم إلى حد الحرب بين دولتين من دوله هما «أوغندا» و«تنزانيا» فى عام ١٩٧٩، هو اختلاف العقيدة بين نظم الحكم فى الدول الثلاث.

فالنظام فى كينيا سار فى طريق رأسمالى واعتمد فى التنمية على القطاع الخاص وحده، وفى تنزانيا اتجه "بيريرى" نحو نظام اشتراكى نظم فيه ٩ ملايين فلاح (من التعداد الكلى ١٦ مليونا) فى وحدات جماعية تعاونية، أما أوغندا فإن طرد "عيدى أمين" ل ٥٠,٠٠٠ آسيوى كانوا ركيزة اساسية لاقتصاد البلاد دون الاعداد الكافى لذلك ترك أوغندا فى حالة من الفوضى من الناحية الاقتصادية حتى ان ضروريات الاستهلاك لا يمكن الحصول عليها إلا من السوق السوداء، وكانت هذه التناقضات هى التى قضت على هذا النموذج الذى ثبت نجاحه وفعاليته فى وقت من الأوقات، وقبل أن يصل التباين فى العقيدة بين نظم الحكم إلى ما وصل إليه.

- أين تقع الوحدة الافريقية من الوحدة العربية :

قد لا يكون لهذا السؤال معنى أو للإجابة عليه ضرورة الآن، ولكنه كان مطروحا وبشكل ملح عندما بدأ البحث عن الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الافريقية فى أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات وقد كان هذا هو الوقت نفسه الذى توجت فيه الجهود الوحدوية فى العالم العربى بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا .

فعندما توجه الوفد المصرى لحضور أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة فى أكرا عام ١٩٥٨ برئاسة الدكتور "محمود فوزى" وزير الخارجية وقتئذ، كان أعضاء الوفد يحملون أول جوازات سفر تخرج باسم الجمهورية العربية المتحدة وأذكر أنه عندما استقبل "كوامى نكروما" الدكتور "فوزى" وكنت بصحبته طلب منه إبلاغ "عبد الناصر" أن اسم مصر عزيز على الأفارقة وأنه يرجو ألا يختفى هذا الاسم بعد أن تغير اسم الجمهورية إلى الجمهورية العربية المتحدة ثم قال إنه لا يتصور أفريقيا بدون مصر .

وكان حديث "نكروما" فى حقيقة الأمر يحمل هذا التساؤل: أين ستكون الوحدة الأفريقية فى سياسة مصر؟ خصوصا وأنه كان يحلم بحكومة واحدة لكل أفريقيا.

ولم يكن الرد اللبق من الدكتور" فوزى" هو الذى أقنع "نكروما" بأن مصر لم تتخل عن دورها ومسئولياتها الأفريقية رغم الوحدة العربية الجديدة وامتدادها الجديد خارج افريقيا ، وإنما كانت سياسة مصر الأفريقية واستمرار دورها فى مساندة حركات التحرير هو الذى أقنع "نكروما" بعد ذلك، وأقنع معه الأفارقة فى جميع أنحاء القارة بأن الوحدة العربية لا تصرف مصر عن الاهتمام والسير فى طريق الثورة الأفريقية وطريق الوحدة الأفريقية.

وإذا كان "نكروما" قد أثار تساؤلاته هذه بحسن نية، فقد كانت هناك محاولات أخرى خبيثة قامت بها القوى الاستعمارية فى أفريقيا، وبعض الجهات التى تعمل لحسابها، لمحاولة تشويه صورة العرب فى القارة وإثارة الكراهية ضدهم، بعد أن فشلت فكرة تقسيم القارة بواسطة الصحراء شمالها عربى وجنوبها أفريقى.

فكنا نرى فى جامعة «ماكيريرى» بأوغندا على سبيل المثال لوحة وضعها الإنجليز فى مكان بارز تمثل الإرساليات التبشيرية الأوروبية وقد جاءت إلى أفريقيا لتخلص الأفارقة من الأغلال التى قيدهم بها العرب، وقصد بها هنا

تجارة الرقيق، وكنا نرى نفس الشىء فى لوحة أخرى بعرض الحائط فى متحف «ليفنجستون» بزامبيا، وهكذا فى أماكن كثيرة وبوسائل عديدة منها: مناهج التعليم التى وضعتها إرساليات التبشير وكلها تؤكد هذا المعنى، فالعرب هم تجار الرقيق والأوروبيون هم المخلصون.

ولا أريد أن أترك هذه الإشارة دون أن أوضح أن العرب استخدموا الرقيق لأغراض تعتبر كمالية لايقدر عليها سوى العدد القليل من أمراء الإقطاع والأثرياء، ولذلك كانت أسواق الرقيق فى العالم العربى محدودة جدًا إذا قيست بأسواق الرقيق فى أمريكا وبعض الموانئ الأوروبية، كما أن العرب الذين اشتغلوا بتجارة الرقيق كانوا يعملون لحسابهم كأفراد جنباً إلى جنب مع تجار الرقيق من الأفارقة ولا علاقة لهم بالحكومات العربية، بعكس الدول الغربية التى كانت تتولى حكوماته مسئولية هذه التجارة تنظمها وتحميها لفترة طويلة من الزمن.

أذكر ذلك ليس تبريرا للدور العربى فى تجارة الرقيق، فهو أمر بشع مهما كانت دوافعه ومهما كانت الأشكال التى اتخذها، ولكن لايمكن مقارنة ما قام به العرب فى هذا المجال بما قام به الأوروبيون والأمريكيون فى تجارة الرقيق عبر الأطلنطى، التى كانت من أكبر المآسى التى عرفتها البشرية ، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق.

وقد بدأت هذه المأساة عند اكتشاف سواحل أفريقيا الغربية وطريق رأس الرجاء الصالح، وكان من الضرورى تبرير التوسع الاستعمارى الاستيطانى بإلصاق أوصاف دونية ووحشية على السكان الأصليين لهذه القارة معتمدين على نظرية التمييز البيولوجى لتبرير ذلك، ولتبرير تجارة الرقيق عبر الأطلنطى والتى بدأتها أسبانيا والبرتغال ثم نافسها البريطانيون والهولنديون ثم البلچيك والدينمارك والألمان والفرنسيون والسويديون ، واستمرت حوالى قرن ونصف راح ضحيتها حوالى أربعين مليون أفريقى وصل نصفهم فقط إلى الولايات المتحدة، ومات الباقى فى عمليات النقل غير الإنسانية أو فى تخزينهم فى قلاع بنيت خصيصا على السواحل فى انتظار المراكب لنقلهم، وذلك فيما عرف بالمثلث العظيم (Great Triangle) فى المحيط الأطلسى، وكان الضلع الأول من هذا المثلث يتجه من أوروبا إلى غرب أفريقيا، حيث تحمل السفن فيه غالبا القماش والخرز والأسلحة النارية والخمور، أما الضلع الثانى فكان يتجه من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد محملا بالعبيد الذين يباعون فى أمريكا،

ثم أخيرا تعود هذه السفن فى ضلعها الثالث إلى أوروبا حاملة معها السكر والطباق والقطن والمعادن المختلفة.

كانت هذه التجارة جزءا من اقتصاديات هذه الدول جميعها تم فيها استنزاف القارة الأفريقية بشكل مخيف ونهب ثرواتها، الأضرار بشعوبها بشكل بشع، استغل ذلك كله لتضخيم الثروة فى الولايات المتحدة وهذه الدول الأوروبية، وسيبقى ذلك كله دينا فى رقبة هذه الدول عليها أن تسدده يوما ما.

كما أن تجارة الرقيق فى العالم العربى لم تكن مقصورة على العنصر الأسود، وإنما تعدت ذلك إلى الجوارى والحسان من جنسيات مختلفة، فقد كانت مشكلة الرقيق فى العالم العربى مشكلة اجتماعية فى المقام الأول، ولم تكن في يوم من الأيام مشكلة عنصرية، كما كان الحال بالنسبة لأمريكا وأوروبا الغربية.

بلغت المحاولات التى تهدف إلى إظهار التناقض بين العرب والأفارقة مداها بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر مباشرة، فكنا نسمع الأسئلة الخبيثة التى تحاول إظهار التناقض بين القوميتين العربية والأفريقية، وكانت تظهر هذه التساؤلات مركزة في بلاد مثل الصومال وموريتانيا التى لم تكن قد حددت بعد مصيرها من القومية العربية، وحتى السودان لم يسلم من هذه الحملة الخبيثة، فقد كانت هناك محاولات فاشلة تطرح فكرة القومية الأفريقية دائما كبديل للقومية العربية، وكأن على السودان أن يختار بين هاتين القوميتين، وكانت هذه محاولات لإبعاده عن مصر.

ولكن هذه المحاولات كلها لم تستطع أن تبعد مصر أو عرب أفريقيا عن المضى فى طريق الوحدة والتضامن الأفريقى، كما أن تأثيرها على الأفارقة كان محددا، ففى حقيقة الأمر لا توجد قومية أفريقية - كما سبق أن أوضحنا- حتى تتعارض مع القومية العربية، أما إذا أريد تفسير القومية الأفريقية على أنها قومية الرجل الأسود، فنستطيع القول بأن الحركة الأفريقية قد تجاوزت هذا التفكير الضيق منذ الخمسينيات، كما سبق أن أوضحنا تفصيلا من قبل.

وبالرغم من فشل هذه الحملة فى وقت مسار حركة الوحدة الشاملة فى أفريقيا فإنها كانت تسبب لنا أحيانا كعرب بعض المشاكل العارضة، وذلك فى بداية تكوين منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن سرعان ما اختفت هذه المشاكل تماما بعد أن توطدت صلتنا بالأفارقة داخل المنظمة وزالت كثير

من الشكوك التى كانت قد بنيت على غير أساس إلا من الدعاية المغرضة التى صورت بغير حق العرب وخاصة مصر على أنها تريد إعادة إمبراطوريتها القديمة فى أفريقيا.

ففى عام ١٩٦٣ على سبيل المثال عندما اجتمعت الدول الأفريقية فى اديس ابابا لوضع ميثاق المنظمة، اعترضت بعض الوفود مثل أثيوبيا ونيجيريا وكثير من الدول الناطقة بالفرنسية على النص الذى يجعل من اللغة العربية لغة عمل مع الإنجليزية والفرنسية فى اجتماعات وأعمال المنظمة، وكانت معظم الوفود المعترضة هى من البلاد التى يكثر فيها المسلمون الذين يتكلمون اللغة العربية، وربما كان ذلك يعكس مخاوف هذه الدول من تزايد الصلة بالعرب وانعكاس ذلك على أوضاعها الداخلية.

وعندما عجزنا عن إيجاد حل لهذه المشكلة فى اللجان الفرعية، عرض الموضوع فى اجتماع الرؤساء حيث خفّت كثيرا حدة المعارضة فى وجود "جمال عبدالناصر" شخصيا، وامتنع عن الاعتراض كثيرون ممن عارضت وفودهم من قبل مثل "هلاسيلاسى"، لكن "سيكوتورى" انبرى - بطريقته الثورية والعنيفة - يؤيد ويطالب بضرورة استخدام اللغة العربية وهاجم الرافضين لذلك، ثم ذهب إلى حد الاعتراض على النص الذى لم يكن واضحا - من وجهة نظره - الوضوح الكافى، وطلب أن ينص صراحة على استخدام اللغة العربية، شأنها فى ذلك شأن اللغة الإنجليزية والفرنسية.

ولم يعترض أحد على اقتراح "سيكوتورى" سوى "عبدالناصر" الذى رجا "سيكوتورى" الا يصر على تغيير النص لأن تلك العبارة والتى كانت تقول : «.. لغة العمل فى المنظمة هى اللغات الأفريقية كلما أمكن والإنجليزية والفرنسية» هى النص الذى وضعته مصر وتريد الإبقاء عليه كما هو، وكان المقصود هو لفت الأنظار إلى أن اللغة العربية ليست لغة دخيلة على أفريقيا مثل الإنجليزية والفرنسية وإنما هى من لغات القارة الأصلية، وهى بطبيعة الحال اللغة الأفريقية الوحيدة فى الوقت الحالى الممكن استخدامها كلغة فى المؤتمر، ولكن هذا النص يفتح المجال أيضا لبعض اللغات الأفريقية مستقبلا إذا توفرت لها الإمكانيات لتصبح لغة من لغات العمل، وأصبحت اللغة العربية منذ ذلك الوقت لغة رسمية ولغة عمل داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

وحدث أيضا فى أحد الاجتماعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأثناء إحدى المناقشات الحادة، أن انفعل أحد الاعضاء - مندوب السنغال - بعد

أن اختلف مع الوفد المصرى، وهاجم مصر متهما إياها باستغلال المنظمة لفرض سياستها على الأفارقة، ثم تساءل مستنكرا عما إذا كانت مصر تنتمى حقيقة إلى أفريقيا أم أن انتماءها هو انتماء عربى؟

وبالرغم من أن رئيس اللجنة - وكان وزير خارجية مالى - أوقف المندوب عن الكلام بحجة أن حديثه خارج عن موضوع المناقشة، كما أنه ليس من حقه أن يشكك فى الانتماء الأفريقى لإحدى الدول الأفريقية المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولكننى وجدتها فرصة وقتئذ لأوضح أمام هذا الجمع الأفريقى رأى مصر بالإجابة عن هذا السؤال الخبيث، الذى كان يتردد تارة بحسن نية وتارة أخرى بسوء نية، فأيدت رأى رئيس الجلسة فى أنه ليس من حق أحد أن يشكك فى انتماء مصر الأفريقى إلا أننى أود الإجابة عن هذا السؤال المطروح.

قلت وقتها: إن انتماءنا عربى وأفريقى فى نفس الوقت، فالعالم العربى هو العائلة الصغيرة التى ننتمى إليها، والولاء للعائلة لايتعارض مع الولاء للمجتمع الأكبر سواء كان القبيلة أو العشيرة أو الوطن، وهذا ما نجده فى أفريقيا مجتمعنا الأكبر، ثم إن الدعوة للوحدة العربية شأنها فى ذلك شأن الدعوة للوحدة الأفريقية ليست دعوى عنصرية كى تتعارض مع بعضها، فإذا قرأنا ميثاق الجامعة العربية لن نجد فيه ما يتعارض بأى شكل من الأشكال مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، بل إننا سنجد تشابها كبيرا بين المبادئ التى يدعو لها كلا الميثاقين.

ولاشك أن وحدة مصر مع العرب تعتبر قوة لأفريقيا، فامتدادها إلى العالم العربى خارج القارة الأفريقية يضيف قوة جديدة إلى القارة، وقد لسنا أهمية ذلك فى تأييد العرب لجميع القضايا الأفريقية داخل الأمم المتحدة وخارجها، ونفس الشىء بطبيعة الحال بالنسبة للوحدة الأفريقية التى تعتبر قوة للعالم العربى.

كما قلت: إننا إذا كنا جميعا نؤمن بالتضامن الأفريقى الآسيوى لأسباب عديدة نسلم بها، فإن العرب هم همزة الوصل بين أفريقيا وآسيا».

وما إن فرغت من كلمتى هذه، حتى تتابع معظم الحاضرين فى توضيح ما فعلته مصر من أجل أفريقيا ومساهماتها فى حركة التحرير ومساعدة الدول الأفريقية فى الحصول على استقلالها، وجاءت الكلمات وكأنها مظاهرة لتمجيد دور مصر فى القارة وتأكيد أفريقيتها، وفى نفس اليوم

اعتذر وزير خارجية السنغال الذى لم يكن حاضرا هذه الجلسة عما قاله مندوبه ووصفه بأنه لم يعبر فيما قال عن رأى حكومته.

وبالرغم من أن مثل هذا الحدث لم يتكرر بعد ذلك داخل المنظمة، فإنه كان يعكس شيئا من المحاولات التى كانت تبذل ضد مصر للتشكيك فى دورها الأفريقى.

أما فى مصر نفسها فقد كانت صورة الحياة التى يراها ويعيشها المواطن المصرى ويلمسها ويحسها الوافد عليها، وخاصة من الأفارقة لا تعكس الهوية الأفريقية بالقدر الكافى الذى يتناسب مع حقيقة ما كانت قد وصلت إليه مصر من مكانة خاصة فى افريقيا.

فقد جاءت صورة هذه الحياة والتى يمكن أن تراها فى مختلف دروب الفن والفكر والأدب، وتعكسها نشاطاتنا الثقافية والإعلامية، جاءت فى تعبيرها دون الواقع الأفريقى لمصر، ولا تعكس حقيقة انتمائنا للقارة الأفريقية، هذا فى الوقت الذى كانت تفيض فيه دائما الشخصية العربية على الفكر والوجدان المصرى، وتعكس الحياة المصرية عروبتها فى أصالة وسخاء عظيمين.

وبالرغم من أن هذا الوضع كان أمرا طبيعيا لأسباب عديدة منها حداثة الدعوة للانتماء الأفريقى والوحدة الأفريقية، فإن ذلك كان أمرا مقلقا لمن يهتم بأمر هذه الدعوة ويتعجل نتائجها.

وقد أبديت هذا القلق أمام "جمال عبدالناصر" فى بداية عام ١٩٦٧ فوجدته مدركا لهذه الحقيقة وراغبا فى علاجها ، **ولكن جاءت الهزيمة العسكرية فى عام ١٩٦٧ بعد ذلك مباشرة لتؤخر الكثير من مشروعاتنا فى هذا الطريق.**

الفصل السابع

أفريقيا من الاستقلال إلى العولمة

- سياسة عدم الانحياز تجنب أفريقيا مشاكل الحرب الباردة.
- أفريقيا تقع مسرحا للحرب الباردة بعد رحيل عبدالناصر.
- تهميش أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة.
- أفريقيا فى عصر العولمة.
- قضية التنمية فى أفريقيا.
- إطلالة على مستقبل القارة.

لقد لعبت مصر في عهد «جمال عبدالناصر» دورًا أساسيا في تحرير أفريقيا من الاستعمار التقليدي، ووقف «عبدالناصر» دائما إلى جانب قضايا الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار والاستعمار الجديد وكل ألوان الهيمنة الأجنبية، ووقف مع قضايا التقدم في مواجهة التخلف، وقضايا التحرر ضد العنصرية ونظم الأبارتهيد.

وكان «لعبد الناصر» حس مرهف وقدرة على استشفاف نبض الجماهير وتفهم احتياجاتها وأمانيها، فكان أهم ما تميزت به سياسته الخارجية هو ارتباطه الوثيق بالجماهير العريضة في مصر وفي الوطن العربي وفي أفريقيا وفي العالم الثالث ، ثم قدرته على تحويل حركة هذه الشعوب إلى قوة يواجه بها خصومه في كل المعارك التي خاضها .. حدث ذلك في حرب السويس عندما أممَّ «جمال عبدالناصر» قناة السويس وفي أعقاب العدوان الثلاثي، حيث وقفت الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية مع مصر، وكان لذلك أثره في صدور الإنذار الروسي والموقف الإيجابي «لأيزنهاور» في إفشال العدوان الثلاثي على مصر.

وبعد هزيمة ٦٧ العسكرية كان للتأييد الشعبي الذي حصل عليه عبدالناصر في مصر والوطن العربي وأفريقيا وكثير من بلاد العالم الثالث - والذي تمثل في رفض الهزيمة واستمرار المواجهة مع إسرائيل - فضل كبير في إعادة التوازن لنظام عبدالناصر، واسترداد عافيته عسكريا وسياسيا رغم الهزيمة.

واستمر «عبدالناصر» في مواجهته الجريئة للاستعمار فلم يتخل- وهو في هذه الظروف الصعبة - عن دوره التاريخي في أفريقيا،والوقوف بحزم لمساعدة الشعوب التي تتعرض لمؤامرات الاستعمار والهيمنة الخارجية، فكانت وقفته الشجاعة لمساعدة نيجيريا في القضاء على مؤامرة الانفصال في «بيافرا» ، التي حركها ومولها تحالف الاحتكارات الرأسمالية والاستعمار بالتعاون مع اسرائيل ، كان هذا ومرارة الهزيمة العسكرية مازالت تملأ الحلوق، فجاء ذلك تعبيرا عن فهمه لشمولية النضال ورؤيته لأبعاد المعركة ضد قوى الاستعمار.

وكما وقف عبدالناصر بجرأة وصراحة ضد الاستعمار التقليدي في افريقيا حتى أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لحركات التحرير في القارة، وقف «عبدالناصر» أيضا ضد الاستعمار الجديد بجميع أشكاله

وصوره، فرأينا كيف وقفت مصر مع جميع الدول الأفريقية التى تعرضت للضغوط الاستعمارية وقوى الهيمنة سواء فى المجالات الاقتصادية او السياسية او العسكرية ، وكان هذا خطًا اساسيا فى سياسة عبدالناصر الأفريقية.

- سياسة عدم الانحياز تجذِّب افريقيا مشاكل الحرب الباردة:

وقد ساهمت سياسة عدم الانحياز التى تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية فى أن تخرج دول أفريقية عديدة من دائرة النفوذ الغربى ، وتحتفظ باستقلالها إلى حد بعيد، وذلك بالاحتماء بمجموعة دول عدم الانحياز فى مواجهة أى تدخل أجنبى، وهو أمر لم يكن ليتحقق لولا وجود قادة فى أفريقيا من أمثال «عبدالناصر» و«أنكروما» و«سيكوتورى» و«موديبو كيتا» و«نيريرى» وغيرهم من الزعماء الذين التزموا بسياسة عدم الانحياز وناضلوا من أجل دعم هذه السياسة فى القارة الأفريقية.

وقد استطاع «عبدالناصر» وزملاؤه من قادة عدم الانحياز فى أفريقيا أن يبقوا القارة بعيدا إلى حد كبير عن صراع القوى العظمى ، وبعيدا عن مشاكل الحرب الباردة ، وذلك من خلال القدرة على التحرك الجماعى لمقاومة اى تدخل سافر من خارج القارة.

وقد كانت أزمة الكونغو فى الستينيات مثلا حيا لإثبات القدرة على مواجهة التدخل الأجنبى فى أفريقيا، وذلك عندما تحركت الدول الثورية فى أفريقيا بإرسال قواتها إلى الكونغو ، ثم مساعدة الثورة بكل الوسائل الممكنة ومقاومة الغزو البلچيكى الأمريكى، ثم نجاحها فى خلق رأى عام أفريقى لا يسمح بهذا التدخل ولا يقبل به ، وعرفت الدول الاستعمارية أن مثل هذا التدخل فى أى مكان آخر من أفريقيا سوف يثير لها المتاعب ويخلق تيارا معاديا لها فى انحاء القارة، وفى النهاية، كان حل هذه الأزمة فى داخل نطاق منظمة الوحدة الأفريقية ، حيث كانت أفريقيا قادرة – فى ذلك الوقت– على احتواء المشاكل الأفريقية وإيجاد الحلول لها.

وصحيح أن الدول الأفريقية الثورية كانت تستفيد بتأييد الاتحاد السوڤيتى والدول الاشتراكية فى المجالات الدولية، كما كانت تتلقى منها المساعدة، ولكن الصراع فى أفريقيا بقى فى واقعه صراعا بين الاستعمار والإمبريالية فى جانب والقوى الوطنية والثورة الأفريقية فى الجانب الآخر بعيدا عن صراع الدول الكبرى ، وكان الفضل فى ذلك يرجع أساسا

لمجموعة الدول والزعامات التى استطاعت أن تحتفظ بتوازنها كاملا، وهى على ذلك الخيط المشدود بين المعاداة الصريحة الواضحة للاستعمار والهيمنة الأجنبية وبين الالتزام الكامل بسياسة عدم الانحياز ، وعندما فقدت هذه الدول قدرتها فى الالتزام بهذه السياسة أصبحت أفريقيا مسرحا لهذا الصراع.

ـ أفريقيا تقع مسرحا للحرب الباردة بعد رحيل عبدالناصر:

عندما رحل «عبدالناصر» واختفى من قبله أنكروما وتقوقع زعماء آخرون اختل التوازن باختفاء أهم القوى الأفريقية التى كانت تشد أفريقيا إلى سياسة عدم الانحياز وظهر صراع الدول العظمى فى أفريقيا، فما حدث من حروب فى القرن الأفريقى وفى زائير وفى تشاد لم يكن بعيدا عن هذا الصراع، وأصبحت أفريقيا مسرحا للحرب الباردة.

وكانت البداية فى أنجولا ، فعندما تحدد موعد استقلالها فى عام ١٩٧٥ كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وهى حركة ماركسية تسيطر على العاصمة وعلى معظم البلاد والموانى الهامة ، وتحركت حكومة زائير التى يرأسها موبوتو لتساعد الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا المتمركزة فى المنطقة الشمالية ، حيث قبائل «الكيكونجو» الممتدة داخل زائير بزعامة «روبرتو هولدن» صهر «موبوتو» الذى كان يعيش فى «كينشاسا» وتساعده وتؤيده الولايات المتحدة الأمريكية وبلچيكا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة الحال لاتريد أن ترى نظاما ماركسيا يقوم فى أنجولا الغنية بالمواد الأولية من ماس وفوسفات ونحاس وزنك ونيكل وبترول، وكان «موبوتو» أيضا لا يريد أن يرى دولة ماركسية على حدود بلاده التى اختل فيها ميزان العدل الاجتماعى ربما أكثر من أى بلد أفريقى آخر، وحيث أصبح التفاوت بين الثراء الفاحش والفقر المدقع أمرا مفزعا تحدثت عنه كثيرا الصحافة العالمية، هذا علاوة على الرشوة والفساد الذى أصبح سمة الحكم فى زائير لفترة طويلة.

وتحرك النظام العنصرى فى أفريقيا أيضا عبر الحدود المشتركة مع جنوب غرب أفريقيا «ناميبيا» لتساعد الاتحاد الوطنى لاستقلال أنجولا U.N.I.T.A فى الجنوب ، حيث قبائل «الأوفيمبوندو» بزعامة جوناس سافيمبى المدعم من بلچيكا وأمريكا ودول الغرب صاحبة المصالح فى المنطقة وتم التنسيق بين الجبهتين الجنوبية والشمالية بقصد القضاء على

الحركة الشعبية لتحرير انجولا ومنع قيام دولة ماركسية فى أنجولا.

وكما قدمت الولايات المتحدة الأسلحة إلى كل من «روبرتو هولدن» «وسافيمبى» من خلال زائير وجنوب أفريقيا، كانت الأسلحة الروسية تتدفق بكميات هائلة على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والتى تسيطر على أغلبية البلاد ، ولم تبق الصين هى الأخرى خارج هذه اللعبة فأرسلت بعض الأسلحة إلى الجبهة الشمالية من خلال زائير كما أرسلت إليها بعض مستشاريها العسكريين وبذلك اتسعت دائرة الصراع.

وانتصرت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبسطت نفوذها على جميع أجزاء أنجولا، وقامت الدولة الماركسية فى لواندا العاصمة ولكن بقى التربص بها فى جنوب أفريقيا وفى زائير ، حيث وجدت الأعداد الهائلة من اللاجئين الأنجوليين ، فلجأت الحكومة الجديدة إلى طلب المساعدة العسكرية من كوبا، التى أرسلت قوة كوبية ومستشارين عسكريين كوبيين لتدريب الجيش الأنجولى ،ولحماية النظام مما أسماه الأنجوليون الغزو الخارجى من زائير وجنوب أفريقيا.

ومن الصراع الموجود بين النظام فى زائير والنظام في أنجولا استفاد تنظيم كونغولى معاد لموبوتو وحكومته هو (جبهة التحرير الوطنية الكونغولية) F.N.L.C. الموجود بين اللاجئين الكونغوليين الذين يعيشون فى شمال غرب أنجولا فى مواجهة إقليم شابا (وهو ما عرف قديما بإقليم كاتنجا) وقد نشأ هذا التنظيم فى عام ١٩٦٨ وكانت قواته من جندرمة تشومبى الذين هربوا إلى أنجولا بعد تولى موبوتو السلطة فى ليوبولدفيل عام ١٩٦٥.

اتجهت أنظار هذا التنظيم إلى تأييد حكومة أنجولا الجديدة ، وتحول بولائه إلى حركة المقاومة الشعبية بعد أن كان يتعاون مع البرتغاليين من قبل ورحب الأنجوليون بذلك واستفادوا بهذا التنظيم لصد رجال العصابات من الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التى تساعدها زائير ، وفى المقابل سمحوا لهم بما يشبه الحكم الذاتى داخل إقليمهم فى شمال غرب أنجولا ، وهم يملكون فى هذا الإقليم مزارع واسعة ومناجم للماس وكانت عندهم قوة مسلحة قوامها ٥٠٠٠ رجل مسلح.

وكان هؤلاء هم الذين قاموا عام ١٩٧٨ بمهاجمة كلويزى Kolwezi فى إقليم شابا بغية إسقاط حكم «موبوتو» وإقامة نظام راديكالى فى كينشاسا.

وفى مواجهة هذا الهجوم قام «موبوتو» بالاستعانة بقوات فرنسية وبلجيكية نقلتها طائرات (سى ١٤١) الأمريكية ، واشتركت معها بعض

الدول الأفريقية المتحالفة مع المغرب وادعى «موبوتو» عندما طلب هذه القوات انه يتعرض لغزو كوبى دُبِّرَ لحساب الاتحاد السوفيتى ، وارسلت الصين بعض الأسلحة والمستشارين العسكريين وبعض المساعدات الأخرى لزائير كما وصل وزير خارجيتها فى يونيو ١٩٧٨ إلى كينشاسا لإظهار تضامنها وتأييدها للرئيس «موبوتو».

وأمكن لهذه القوات وقف الزحف القادم من أنجولا ولكن بعد أن ترك افريقيا نهبا لصراع القوى الكبرى ، بل إن الصراع بين دول الاستعمار نفسها بدا واضحا عندما حدثت أزمة بين بلچيكا وفرنسا بعد أن أسرعت الأخيرة بإرسال قواتها إلى زائير فى شهر مايو سنة ١٩٧٨ ، فقد اعتقد البلچيك أن فرنسا تريد زيادة نفوذها الاقتصادى هناك على حساب بلچيكا وحسب قول البلچيك - المعلن فى ذلك الوقت- أنه تسربت إليهم معلومات تفيد أن وزارة الخارجية الفرنسية تعمل لإقناع «موبوتو» لشحن نحاس بلاده إلى دنكرك بدلا من أنتويرب Antwerp فى بلچيكا.

وعادت فرنسا بقواتها إلى أفريقيا معيدة إلى الأذهان صورة كريهة من صور السيطرة الاستعمارية ، فتواجدت قواتها فى تشاد لتحمى نظاما هشا ضد الثورة التى تحظى بتأييد الأغلبية العظمى للبلاد، ثم أصبح الفرنسيون فى تشاد هم الذين يديرون الناحية المالية بجانب تحملهم مسئولية الدفاع، ولم تعد الحكومة التشادية تباشر عملها من الناحية الفعلية، كما تواجدت القوات الفرنسية فى جيبوتى والسنغال وساحل العاج والجابون وتواجد مستشاروها العسكريون فى بوروندى والكاميرون والنيجر وفولتا العليا وتوجو وموريتانيا ، فقد أصبح هناك ٢٠ دولة أفريقية لها مع فرنسا اتفاقات خاصة بالمساعدة العسكرية وخمس دول أفريقية تربطها بفرنسا اتفاقات دفاع مشترك.

وقد أرسلت فرنسا قوات عسكرية إلى زائير فى أعقاب مؤتمر الدول الخمس (أمريكا - بريطانيا- فرنسا - ألمانيا الغربية - بلچيكا) الذى عقد فى باريس (يونيو سنة ١٩٧٨).

وفى مواجهة التواجد العسكرى الفرنسى فى أفريقيا كان هناك التواجد العسكرى الكوبى ، الذى لم يكن يقل عنه عددا وانتشارا، فعلاوة على تواجد القوات الكوبية فى أنجولا فى ذلك الوقت، فقد كانت موجودة أيضا فى أثيوبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وساوتومى وبنين.

ورغم أن هذا التواجد الكوبى يختلف فى شكله وأهدافه وأسبابه كل الاختلاف عن تواجد قوات الدول الاستعمارية فإنه فى النهاية جعل من

صراع القوى العظمى حقيقة فى أفريقيا.

فكاسترو يشعر أن له رسالة فى أفريقيا ، باعتبار كوبا دولة (أفرو أمريكية) ومن أجل ذلك يرى أن عليه مساعدة الأفارقة ، والكوبيون يشدهم الحنين للعودة إلى المنابع الأصلية للغالبية العظمى من الشعب الكوبى القادمة أصلا عبر موجات الهجرة الإجبارية من أفريقيا خلال القرون الماضية ، وكذلك كان كاسترو مازال يعتبر عدوه الأول أمريكا، وكان يعتقد أن خلق المشاكل لها فى أماكن بعيدة قد يبعدها عن كوبا نفسها ، وبالاضافة إلى هذا فإننا لا يمكن أن نستبعد عملا يتعلق بفلسفة الثورة الكوبية وهو إيمانهم بفكرة تصدير الثورة إلى الشعوب الأخرى.

ولاشك أن الاتحاد السوفيتي كان يرتاح ويؤيد هذا التواجد الكوبى الذى يخدم استراتيچيته فى افريقيا الجنوبية ، كما كان يهم السوڤييت أيضا مواجهة النفوذ الصينى المتصاعد فى هذه القارة والذى كان ينمو فى ذلك الوقت جنبا إلى جنب مع النفوذ الأمريكى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تتبع سياسة أفرقة الصراع الدائر فى القارة لحسابها، وخاصة بعد أن وجدت دولا أفريقية مستعدة للقيام بهذا الدور ، وفى نفس الوقت كانت متحالفة مع بلچيكا وفرنسا التى أعادت تواجدها العسكرى فى أفريقيا لحماية مصالحها تحت ستار العلاقة التقليدية وارتباط المصالح بينها وبين الدول التى كانت تستعمرها.

وكانت أخطر النتائج المترتبة على اشتعال صراع القوى العظمى فى أفريقيا هى حرب الأنظمة الأفريقية التى ارتبطت بهذه القوى، وتمييع المواجهة التى كانت حدودها الفاصلة واضحة بين القوى الوطنية والثورية فى جانب والقوى الاستعمارية فى الجانب الآخر ، فقد أصبح هناك جيوش أفريقية عديدة تخوض معارك ساخنة في هذا الصراع متحالفة مع قوات الاستعمار القديم. فرأينا القوات المغربية على سبيل المثال وقد ذهبت إلى زائير مع القوات البلچيكية والفرنسية لحماية نظام «موبوتو» ضد ما يسمى بالزحف الماركسى القادم من أنجولا وذلك عام ١٩٧٨، ورأينا القوات الكوبية والاتحاد السوڤيتى متورطين فى اثيوبيا مع النظام الماركسى ضد حركات التحرير فى إريتريا.

كما ترتب على هذه الانقسامات تعمق الخلافات الإثنية فى أفريقيا المترتبة على هذه الانقسامات ، والتى اغرقتها القوى المتصارعة بالأسلحة ، وفى نفس الوقت شهدت هذه الفترة تدفق المساعدات المادية من جانب القوى العظمى لدعم الأنظمة المتحالفة معها، وهكذا أصبحت أفريقيا مسرحا لصراع القوى العظمى.

ـ تهميش أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة :

بانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي ، قل الاهتمام بأفريقيا إلى حد كبير واتجهت أولوية المساعدات والاستثمارات الأوروبية إلى دول أوروبا الشرقية، واختصرت المساعدات الأوروبية والغربية لأفريقيا إلى برامج هزيلة للإغاثة فقط في علاقة إحسان مثل برامج محاربة الفقر، بعد أن كانت تتم بدوافع استراتيجية ، وقد بلغت جميع المساعدات التى قدمت لأفريقيا- بما فى ذلك قروض صندوق النقد الدولى- مبلغ ٦,٢٢٥ مليار دولار فقط طوال حقبة التسعينيات. ولكن بقيت الأسلحة التى أغرقت بها هذه الدول فترة الحرب الباردة، مكدسة فى أيدى الأفارقة ، وكانت الحروب الأفريقية قد أخذت طابعها القبلى والإثنى نتيجة عمق الخلافات أثناء هذه الفترة، فاستمرت هذه الحروب واتسعت رقعتها، وظهرت حرب الإبادة بعد أن أصبحت دوافعها عرقية إثنية.

وهناك حصر لعدد الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة التى استعرت حول العالم فى الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٥، وكان عددها ٣٥ منها ١٦ حربا وصراعات داخلية فى أفريقيا وحدها.

ترتب على ذلك نزوح أعداد مهولة من اللاجئين الأفريقيين وصل، عدد من تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ١١,٨ مليون نسمة (١) ، وذلك فى عام ١٩٩٥ بنسبة ٤٣,٣٣٪ من مجموع من تهتم بهم هذه المفوضية على مستوى العالم.

خصخصة الأمن فى أفريقيا :

كما رأينا لم تتوقف الحروب بانتهاء الحرب الباردة ، وتوقف المساعدات العسكرية الخارجية الرسمية، فمع موجة الخصخصة ظهر لوردات الحرب وظاهرة الارتزاق العسكرى فى هذه الحروب الداخلية، حيث ظهرت الشركات الخاصة للأمن لتلعب دورًا مهما فى تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية لبعض الدول الأوروبية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو لحساب شركات متعددة الجنسية ، بهدف دعم أنظمة معينة يستفاد منها اقتصاديا، أو التدخل ضد نظام معين واستمرار شركات السلاح فى بيع الأسلحة لأفريقيا، وقد تم الكشف عن تدخل مثل هذه الشركات الكبرى فى كل من أنجولا وسيراليون وغينيا وليبيريا، وتوجد عمليات أخرى لم يعرف

(١) مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (١٩٩٦) - حالة اللاجئين فى العالم

عنها الرأى العام الأفريقى شيئا ربما لصغر حجمها ، وهى تتم بتأييد ودعم دول أوروبية كبرى.

ومن أبرز الشركات التى تتنافس على عقود تدريب وتسليح تلك الشركات الأمنية الخاصة، شركات بريطانية - جنوب أفريقية ، وأخرى فرنسية، وكذلك إسرائيلية ، والأخطر من ذلك أن بعض هذه الشركات الخاصة تدخل فى عقود لحماية بعض الرؤساء والزعماء فى أفريقيا، وتأمينهم من جيوشهم ومن تكرار الانقلابات، وتقوم شركات مرتزقة أخرى بتدريب ميليشيات قبلية خاصة، وتوفر لها السلاح، والنماذج كثيرة، منها تعاقد رئيس الكونغو برازافيل (دينيس ساسو نوجوسو) مع شركات مرتزقة فرنسية لتدريب وتسليح الحرس الخاص به، فى حين تعاقد معارضه «ليسوبا» مع شركات إسرائيلية وجنوب أفريقية، لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو، بينما تعاقد المنافس الثالث لهما مع شركات بلچيكية.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الشركات عادة لا تكون بعيدة عن أجهزة مخابرات الدول الأوروبية، ولمعظم هذه الشركات مكاتب تمثيل مسجلة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وفى ليبيريا التى تفتقر إلى سلطة مركزية قوية تقوم شركات استخراج الماس واليورانيوم والذهب، وما إلى ذلك من المعادن النفيسة، بالاستعانة بجماعات من المرتزقة الأوروبيين، مرتبطة مع دول غربية حسب انتماء الشركة والدولة التى تحمى مصالحها.

وهذه الشركات والجماعات لا تلتزم بأى ضمانات لحقوق الإنسان ولا باحترام القانون الدولى أو القانون الدولى الإنسانى، حيث إن ذلك كله يتعارض مع مفهوم الكسب السريع الذى تسعى لتحقيقه تلك الشركات.

وقد ترتب على خصخصة الأمن بهذه الطريقة تكريس الصراعات الإثنية وفى كثير من الحالات انهيار بناء الدول القومية الذى كان هدفا عقب استقلال دول القارة فى عقد الستينيات.

- أفريقيا فى عصر العولمة :

استجابت معظم الدول الأفريقية لعمليات الخصخصة وتوجيهات صندوق النقد الدولى، وخططه للتكيف الهيكلى وشروط البنك الدولى، ورغم إرهاق هذه الشروط للاقتصاديات الأفريقية ، فإن عددا من الدول الأفريقية استطاع أن يحقق ارتفاعا فى معدلات النمو الاقتصادى فى أوائل التسعينيات ، فقد حققت غانا وزمبابوى مع حوالى خمس عشرة دولة

أفريقية معدلات تعدت نسبة ٥٪ في برامجها ، إلا أن هذه المعدلات هبطت بشكل كبير وفي فترة وجيزة نتيجة ما فرضته اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية من شروط ، فضلا عن انهيار أسعار الصادرات الأفريقية.

وقد استجابت معظم الدول الأفريقية عام ١٩٩٠ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما سمي بالالتزام المتبادل بين أفريقيا والمجتمع الدولي، حيث تستمر القارة في السير قدما نحو عملية الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الهيكلي في مقابل أن يستمر النظام العالمي في تقديم المساعدات اللازمة للتنمية.

وقد تم التحول في معظم دول القارة نحو الليبرالية الاقتصادية بسرعة ، أما الإصلاح الديمقراطي فقد نجح في عدد من الدول الأفريقية أصبحت فيها الانتخابات وسيلة حقيقية لتداول السلطة ، كما هو الحال في جنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا ودول أخرى إلا أن أغلبية الدول الأفريقية اقتصر فيها الإصلاح الديمقراطي على التعددية السياسية الشكلية دون الاهتمام بمؤشر الشراكة السياسية للمواطن، ودون المساس بنظام الحكم الفردي الذي تتميز به هذه الأنظمة.

ويعاني مشروع الدولة الوطنية في أفريقيا من الإجراءات والأفكار التي تدفع إلى انسحاب دور الدولة بحجة مقرطة القطاعات الاقتصادية والمدنية، وترتب على ذلك أيضا أن انسحبت معظم الشعوب بدورها من ساحة الهوية الوطنية أو القومية إلى أشكال من الهوية العرقية أو الطائفية ، أو إلى أنماط من الأصولية والسلفية تسهم كلها في تدمير دور الدولة.

وتتسع دائرة الفقر في ظل العولمة ، حيث يحدث استقطاب في الثراء واستقطاب في الفقر، وتجد الدولة نفسها لا تستطيع التدخل في توزيع الثروة وتحقيق قدر من توازن المجتمع على غرار ما كان في الستينيات والذي قامت شرعية الدولة وقتئذ على أساسه فهناك ١٦ مليونا في أفريقيا لا يجدون الغذاء الكافي، منهم ٨ ملايين في القرن الأفريقي.

وقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا في أواخر التسعينيات بشكل كبير حتى أنها وصفت بأنها «الخاسر الأكبر» في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي للعالم الثالث. فرغم أن أفريقيا تستوعب ١٢٪ من إجمالي سكان العالم، فإنها لاتحوز أكثر من ٢,٣٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وقد حققت أقل معدلات النمو الاقتصادي في أواخر التسعينيات، ومن بين الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والتي بلغت ٣٥٠ بليون دولار، فإن نصيب أفريقيا لم يتجاوز ١٥ بليونا، أي بحصة نسبتها ٤٪ تقريبا، وبلغت مجموع ديون

أفريقيا الخارجية ٣٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠.

ومن المخاطر التى تواجهها افريقيا ، تهميش دور الدولة وضغط مؤسسات العولمة لتحكيم اليات السوق لتكون بديلا للدولة، إلا أنه من الخطأ أن نتصور أن اليات السوق وحدها - رغم أهميتها- يمكن أن تحقق التوازن المطلوب فى هذه المجتمعات التى توجد فيها النزاعات العرقية والقبلية التى تهدد وحدة الدولة، وإذا كانت الدولة قد أصابها الفساد، فالحل ليس بإلغائها وإنما يكون بإصلاحها.

ورغم الانتقادات الشديدة التى توجه لدولة ما «بعد الاستقلال» فإن متوسط الدخل القومى المحلى فى أفريقيا تزايد خلال الستينيات والسبعينيات (فترة ازدهار الدولة الوطنية) بنسبة ٥,٧٪ بينما وصل ١,٩٪ ما بين عامى ٩٠- ١٩٩٥ ، وتضاعف الدخل القومى فى الفترة الأولى لنحو ستة أضعاف.

ومع الرغبة فى سرعة الاندماج فى السوق العالمية شهدت القارة الأفريقية العديد من التجمعات الاقتصادية الأفريقية أهمها الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) ومنها السادك (الجماعة الائتمانية لأفريقيا الجنوبية) والإيكواس والساكو، وتجمع الساحل والصحراء والإيجاد وغيرها من التجمعات الأخرى، وتحاول جميعها أن تقوم بدور ما يسمى بالإقليمية الجديدة "New Regionalism"

التى تنشأ عادة لتكون حلقة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمى من ناحية أخرى، وتدور كلها حول فكرة التوحد والرغبة فى الخروج من دائرة التهميش فى عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة ، ولكن الملاحظ أن هناك عقبات كثيرة تحول دون قيام تكامل حقيقى داخل هذه التجمعات، فالتشابه فى اقتصاديات دول المناطق المحدودة فى أفريقيا يحد كثيراً من نمو التجارة البينية، كما أن معظم هذه التجمعات تعانى من وجود تفاوت كبير فى درجة النمو ، مما يجعل بعض الدول الأقل نمواً تتردد فى التمسك بالعضوية، وخاصة إذا كانت هناك دولة تطغى نسبيا على الآخرين ، كما يلاحظ أنه لا يوجد تجمع من هذه التجمعات يضم كل أو معظم الدول القادرة اقتصاديا فى أفريقيا مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر والكونغو وكينيا.. إلخ، وهى الدول التى تستطيع أن تكون قاطرة لإيجاد تكامل أو تعاون أوسع داخل أفريقيا.

وقد تكون الفرصة متاحة الآن مع الانتقال إلى الاتحاد الأفريقى، خاصة وأنه استحدث أهدافا جديدة لم تكن فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وأهمها التأكيد على ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعزيز التنمية المستدامة.

ـ قضية التنمية فى أفريقيا :

عندما دخل الاستعمار أفريقيا منذ ٤٠٠ عام، تسبَّب فى تحطيم التوازن الداخلى الذى تقوم عليه أسس التنمية والتطور الذاتى، وذلك بإقحام عوامل غريبة عن القارة للتحكم فى مقدراتها، واتباع سياسات من شأنها فرض الحضارة الغربية وطمس ما عداها، وتعرضت أفريقيا لعملية نهب لثرواتها بعد أن تعرضت لتفريغها من قواها البشرية، بأبشع الطرق فى عملية نقل الرق عبر الأطلنطى، ومازال نهب الثروات الأفريقية قائماً حتى الآن وإن تغيرت صوره وأساليبه.

فعندما احتل الفرنسيون السنغال- على سبيل المثال- كان الإنتاج الزراعى هناك متوازنا بالشكل الذى يحقق الاكتفاء الذاتى، فالسنغاليون يأكلون الأرز بكثرة، ويزرعونه بوفرة وجاء الفرنسيون ليوقفوا زراعة الأرز بحجة أن الأرز المستورد من فيتنام أرخص من المنتج محليا، وتحول معظم الإنتاج الزراعى إلى الفول السودانى، وعندما خرج الفرنسيون من السنغال، لم يعد الأرز الفيتنامى رخيصا ولا فى متناول اليد، واستمر اعتماد السنغال على محصول واحد- هو الفول السودانى- تتحكم فى تسويقه شركات فرنسية كما تتحكم فى تحديد سعره ، هذا النموذج الذى أطلق عليه «دكتاتورية الفول The Tyranny of Nuts» هو نموذج متكرر فى كثير من دول أفريقيا.

فقد اتجه الاستعمار الأوروبى ليجعل من أفريقيا موردا فقط للمواد الخام، فكانت التنمية الاقتصادية فى جميع أنحاء القارة تنمية من أجل مصالح الدول المستعمرة فى المقام الأول، وليس لصالح الشعوب الأفريقية، فهى تنمية لتوفير احتياجات الصناعة فى أوروبا ثم الاحتفاظ فأفريقيا سوقا مفتوحا لبضائعها، وكان هذا هو حال الاقتصاد المصرى عندما قامت الثورة المصرية عام ٥٢ والذى كان قائما على أساس جعل مصر مزرعة للقطن لتشغيل مصانع النسيج فى لانكشير، اللهم إلا بعض الصناعات الوطنية التى قامت فى مصر، ولم يكن للإنجليز يد فى إنشائها، لذلك كان اتجاه مصر بعد الثورة للتصنيع - وخاصة الصناعات الثقيلة - أمراً مقلقاً

للدول الاستعمارية خوفا من أن تخلق نموذجا يغير طبيعة العلاقة بين هذه الدول وأفريقيا.

وعندما خرج الاستعمار التقليدى من أفريقيا واستقلت الدول الأفريقية، كان الأوروبيون قد تركوا اقتصادا مشوها وبنية أساسية مشوهة، أقيمت كلها بالشكل الذى جعل هذه الدول حديثة الاستقلال تستمر فى خدمة أوروبا وتعتمد اقتصاديا وأمنيا عليها.

واستمرت هذه العلاقة المشوهة بين أوروبا وأفريقيا (حتى تستمر أفريقيا مصدرا للمواد الخام الرخيصة وسوقا مفتوحة للبضائع الأوروبية المصنعة)، وكان الإبقاء على هذه العلاقة أمرا ساهم فى استمراره صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وبرامج الإصلاح الهيكلى التى تعمل كلها على أن يكون أى نمو اقتصادى فى هذا الاتجاه.

وقد عرفتُ من الرئيس «جمال عبدالناصر» الذى قامت بينه وبين (ماكنمارا) علاقة ود نشأت عندما كان الأخير وزيرا للدفاع الأمريكى فى إدارة «أيزنهاور» فى أعقاب حرب السويس، عندما كان موقف هذه الإدارة رافضا للعدوان الثلاثى عام ٥٦ ثم عين بعد ذلك مديرا للبنك الدولى، وجاء فى زيارة للقاهرة وقابل الرئيس «جمال عبدالناصر» . وبادر (ماكنمارا) قائلا إنه الآن فى موقع يستطيع فيه أن يقدم بعض الخدمات لمصر، وسأل الرئيس «عبدالناصر» عما يريده من البنك الدولى، وهنا ، قال الرئيس عبدالناصر إن مصر تتجه نحو التصنيع وتريد قروضا لبعض هذه الصناعات وأجاب «ماكنمارا» بكل صراحة موضحا أن هذا هو الشىء الذى لايستطيع أن يقدمه وإلا فقد وظيفته، فهو معين من قبل الدول الصناعية الكبرى، وعليه أن يرعى مصالحها وهو إذا ساعد دولة مثل مصر فى عملية التصنيع معنى ذلك أن يضيق من الأسواق المفتوحة أمام هذه الدول وصناعاتها، فى حين أنه من المفروض أن يعمل على فتح هذه الأسواق أمام منتجات هذه الدول، وأن كل ما يستطيع أن يقدمه من المساعدات يكون للصرف المغطى أو أى مشروعات تنمى الموارد الخام التى تنتجها مصر أو بعض المنتجات الزراعية، أو فى إقامة البنية التحتية. وأذكر هذه القصة لأؤكد ما ذكرته سابقا عن دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والقروض وكل وصفات الإصلاح الاقتصادى التى تقدمها هذه المؤسسات ، والتى تدور كلها حول الإبقاء على شكل العلاقة بين الغرب – وخاصة الدول الصناعية الكبرى– وأفريقيا فى هذه الحدود، فهى مساعدات وإصلاح من أجل أن تستمر الدول الأفريقية فى سداد التزاماتها وأن تدور عجلة الاستهلاك، ولكنها لا تعتبر إصلاحا اقتصاديا يحقق التنمية بشكلها

المتوازن والشامل والسليم بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التى تجعل من التنمية حقا من حقوق الإنسان، وتجعل لكل مواطن حقا فى هذه التنمية.

ولأن الدول الصناعية الكبرى من خلال شركاتها العملاقة تحتكر تسويق معظم المواد الخام التى تنتجها أفريقيا، وتحتاجها هذه الدول فى صناعاتها، فهى تتحكم فى تحديد أسعارها أيضا والغريب انه فى الوقت الذى يرتفع فيه ثمن السلع المصنعة (التى تدخل فيها هذه الخامات) وترتفع تكلفة النقل وتكلفة التأمين (التى يتحكم فيها الأوروبيون) ، فإن أسعار المواد الخام فى هبوط مستمر، وهذا ما يفرضه النظام الاقتصادى العالمى الذى تحكمت ومازالت تتحكم فيه الدول الصناعية الكبرى.

ومن أجل ذلك كان «عبدالناصر» بالاتفاق مع قادة دول عدم الانحياز وعلى راسها الهند، يتبنون الدعوة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد، يكون اكثر عدلا ومن هنا جاءت الجهود المصرية لإقامة مجموعة الـ ٧٧ وجهود كثيرة أخرى من خلال الأمم المتحدة ومنظمة UNCTAD، لتصحيح أوضاع التجارة الدولية ووقف حالة النهب والاستنزاف التى تتعرض لها أفريقيا ودول أخرى فى العالم الثالث.

وفى اعتقادى أن البلاد القليلة فى أفريقيا التى استطاعت أن تخرج من نطاق هذا الاستنزاف الصارخ وتبنت خططا وطنية للتنمية ، هى بعض دول الشمال الأفريقى ومنها مصر التى شهدت هذه الجهود منذ عهد «محمد على»، «وإسماعيل باشا»، إلى أن جاءت ثورة يوليو لتحرر الاقتصاد المصرى من التبعية الأجنبية، كما حدث ذلك أيضا بطريقة مختلفة فى جنوب أفريقيا ، فقد استطاع النظام العنصرى هناك أن يحقق نموا اقتصاديا هائلا، ولكنه لصالح المستوطنين البيض فقط، وبعد انتهاء النظام العنصرى بقيت الصناعات الضخمة والصناعات الثقيلة التى أنشأها النظام العنصرى هناك، فقد كان الاستنزاف داخليا، ولم تخضع جنوب أفريقيا للاستنزاف الخارجى بالشكل الذى حدث فى الكونغو وكينيا وأنجولا وبقية البلاد الأفريقية الأخرى؛ لأن جنوب أفريقيا فى ظل النظام العنصرى كانت تعتبر جزءا من المنظومة الغربية، وحتى بعد أن فرض العالم حصارا اقتصاديا محكما عليها فى أواخر العهد العنصرى، استمرت التنمية الداخلية وظهرت صناعات محلية عديدة فى محاولة للاعتماد على الذات، ولكن ذلك كله بقى لصالح ٥ ملايين من البيض (الأفريكانز) فقط قبل أن يتفكك هذا النظام العنصرى.

وجاءت العولمة واتفاقية التجارة العالمية (الجات) وخاصة جولة أورجواى، مع التطور التكنولوچى الهائل، لتجعل قضية التنمية فى أفريقيا أكثر تعقيدا ، فقد اتجه العالم إلى استخدام تكنولوچيا قائمة على المعلوماتية وإيجاد بعض بدائل للمواد الخام الطبيعية، وبالتالى تراجع مردود المواد الطبيعية التى يعتمد عليها اقتصاد معظم الدول الأفريقية، ولم تعد القوة فى هذا العالم لمن يملك، بقدر ما أصبحت القوة الحقيقية لمن يعرف.

- إطلالة على مستقبل القارة :

لاشك أن الصورة العامة التى تبدو فيها أفريقيا حاليا هى صورة بائسة، حيث بلغ عدد ضحايا الإيدز والجفاف والقحط أكثر من ١٣ مليونا من البشر حتى عام ٢٠٠٠، كما تشتعل فيها الحروب الأهلية والصراعات العرقية التى أسقطت فى السنوات القليلة الأخيرة من ٣-٤ ملايين من الضحايا.

ورغم أن أفريقيا قد استكملت استقلالها من الناحية النظرية، فإنها مازالت تقع تحت هيمنة الدول الصناعية الكبرى ربما بشكل مختلف ، فقد استبدلت جيوش الاحتلال بآليات جديدة مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى. والشركات متعددة الجنسية، وأجهزة المخابرات الغربية، التى تعمل على مبادلة السلاح بالماس والسلع الثمينة التى تنتجها أفريقيا، من خلال المافيا وجماعات المرتزقة، بالإضافة للاتفاقيات غير المتكافئة مع العديد من دول القارة، كل ذلك ساعد فى استمرار نهب ثروات أفريقيا، كما ساعد على استمرار هذه الأوضاع الفساد الذى تمكن من أجهزة الحكم فى العديد من البلدان الأفريقية.

وفى مقابل هذه الصورة البائسة، هناك إمكانيات هائلة فى هذه القارة وطاقات مهدرة، وثروات يمكن الاستفادة منها ، فتملك أفريقيا أكبر مخزون فى العالم من الماس والذهب والكوبلت ، و٢٢٪ من نحاس العالم، و٣١٪ من الفوسفات وغيرها من المعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم والكولومبيت والبلاتين والفانديوم والكروم، ويكفى أن نعلم أن خمس احتياطى البوكسيت فى العالم كله موجود فى غانا وغينيا، وتبلغ مساحة الكونغو وحدها ما يعادل مساحة أوروبا الغربية كلها، وبها من الثروات الطبيعية ما يفوق الثروات الموجودة فى هذه البلاد. هذا علاوة على الإمكانيات الزراعية الهائلة، ففى بلد مثل السودان - على سبيل المثال- يوجد ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة على المطر يمكن أن تكفى غذاء القارة كلها، وفى وسط أفريقيا توجد إمكانية لإنتاج اكبر طاقة هيدرولوكية فى العالم.

إنه لم يعد من الممكن استنهاض أفريقيا إلا بتفاعل حقيقى بين دولها من أجل تصحيح علاقتها بالعالم الخارجى وخاصة دول الاستعمار القديم وقد كان ذلك أمرًا مستحيلا قبل استكمال استقلال الدول الأفريقية، كما كان مستحيلا فى فترة الحرب الباردة عندما كانت التحالفات مع الدول العظمى مفروضة على العديد من الدول الأفريقية.

أما وقد خرجت أفريقيا عن الدوائر الأولى لاهتمام العالم، ولم تعد هناك خطوط حمراء فى أفريقيا لايجوز الاقتراب منها، كما كان الأمر سابقا عندما كانت مسرحا لصراع القوى العظمى، فقد تكون هناك إمكانيات لتغيير هذه الأوضاع، وأعتقد أن هذا ما عبر عنه الرئيس الأوغندى «موسوفينى» مؤخرا عندما قال ما معناه: إن قليلا من تهميش أفريقيا سيكون فى صالحها فقد أصبح من الممكن على سبيل المثال إنهاء الحرب الأهلية والنزاعات العرقية الدائرة فى أفريقيا دون الاصطدام بمصالح الدول الكبرى ويساعد على ذلك كله قيام الاتحاد الأفريقى الذى حل محل منظمة الوحدة الأفريقية التى انشئت عام ١٩٦٣، بعد أن أنجزت مهمتها الرئيسية وهى استقلال الدول الأفريقية وإنهاء سياسة الفصل العنصرى، وعلى الاتحاد الجديد أن يبدأ مهمته الرئيسية وهى تحقيق الاعتماد المتبادل بين دول القارة الثلاث والخمسين من أجل تنمية حقيقية يكون المستفيد الأول منها شعوب هذه الدول.

وسوف يتوقف مدى القدرة الأفريقية على تغيير علاقاتها مع دول الاستعمار الغربى القديمة وقوى الهيمنة العالمية، على مدى نجاح الاتحاد الجديد فى تحقيق قدر من التكامل الاقتصادى بين دوله، ومدى تماسك هذه الدول حتى تزيد من قدراتها التفاوضية ، حيث لم يعد فى هذا العالم مكانا للكيانات الصغيرة، وسوف يكون أمام هذا الاتحاد جدول أعمال لابد أن ينتهى منه ليكون مهيأ لإنجاز مهمته الأساسية، وأول بنوده إنهاء النزاعات والحروب الأهلية، وهذه تحتاج إلى دور يقوم به بعض الحكماء من رؤساء الدول الأفريقية، بالإضافة إلى آلية فض المنازعات، وثانى بنود هذا الجدول هو قضية الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان، وقد أصبح لدى الأفارقة آلية متقدمة يمكن تفعيلها وهى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كما أن هناك إنجازات مهمة فى هذا المجال تمت فى عدد من الدول الأفريقية، وأخيرا لابد من الاقتراب من قضية الفساد التى استشرى فى جميع أنحاء القارة، وليس هناك حل لهذه القضية دون الالتزام بحكم القانون ودولة المؤسسات التى يستمد فيها كل فرد سلطاته من الدستور ، وكذلك الالتزام بالشفافية، وإيجاد وسائل فعالة للرقابة والمحاسبة. وقد يكون هذا هو البند الأصعب فى تحقيقه والأكثر احتياجا له.

وقد يكون فى قيام الاتحاد الأفريقى فرصة لإطلاق دعوة التوحد الأفريقى أو «البان أفريكانيزم» من جديد، وهى دعوة تعلق بها الأفارقة وكان لها فعل السحر فى تعبئة الشعور الأفريقى فى فترة الخمسينيات والستينيات، عندما كانت حول تحرير أفريقيا من الاستعمار، ويمكن إطلاقها الآن بمفهوم التحرر الاقتصادى والتنمية المشتركة التى تجعل من أفريقيا كيانا كبيرا، أو بمعنى آخر الاعتماد المتبادل بين دول القارة.

وإذا كانت دعوة التحرر والاستقلال الأفريقية قد ارتكزت فى الماضى على مجموعة الدول القادرة على مواجهة الاستعمار داخل منظمة الوحدة الأفريقية من أمثال مصر وغينيا وغانا وتنزانيا ومالى بقياداتها التاريخية؛ «جمال عبدالناصر» و «سيكوتورى» و «أنكروما» و «نيريرى» و «موديبو كيتا»، فإن دعوة اليوم تحتاج إلى مجموعة من الدول التى يسمح اقتصادها وتأثيرها الأفريقى والدولى لتكون قاطرة هذه الدعوة.

ولاشك أن مصر بثقلها البشرى والحضارى، وموقعها الجغرافى، وتاريخها ورصيدها فى تحرير أفريقيا، مهيئة لأن يكون لها دور أساسى فى الاتحاد الأفريقى وفى استنهاض هذه القارة، وسيبقى دور جمال عبدالناصر فى حركة التحرر الأفريقية وإنهاء الاستعمار التقليدى من القارة شاهدا ودليلا على إمكانية ذلك.

ألبوم صور
محمد فائق مع الرئيس عبدالناصر والزعماء الأفارقة.



يوم سفر الرئيس إلى الرباط لحضور مؤتمر القمة ١٩٦٩/١٢/٢٠
ويظهر محمد فائق بين الفريق أول محمد فوزى وأمين هويدى.



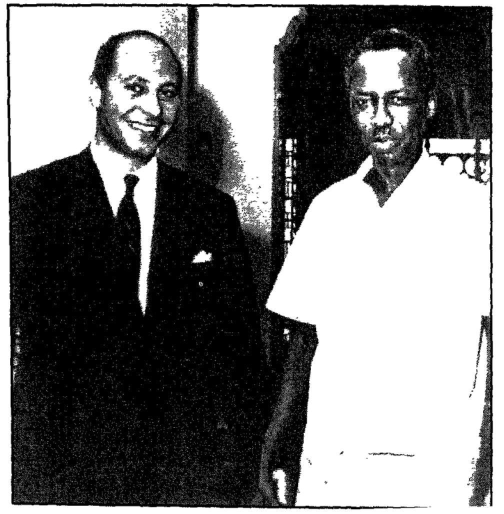
رئيس الدولة
فى نيچيريا
ورئيس المجلس
العسكرى
« جوان »
يستقبل محمد
فائق فى مكتبه
بلاجوس.



« جوان » رئيس الدولة في نيچيريا مع محمد فائق.



محمد فائق مع الزعيم الكينى جومو كينياتا.



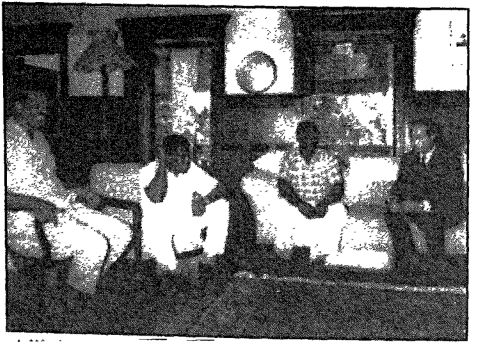
محمد فائق مع الرئيس التنزانى چوليوس نيريرى.



الزعيم الكيني جومو كينياتا بين محمد فائق وسفير مصر في كينيا ممدوح جبة.

الزعيم باتريس لومومبا يستقبل السيد محمد فائق.

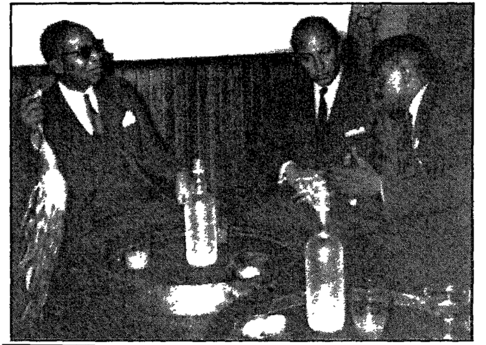




عبيد كرمي رئيس وزراء زنزبار يستقبل محمد فائق بعد قيام الثورة في زنزبار.

محمد فائق مع أحد زعماء سوازيلاند





د. هاستنغ باندا - رئيس ملاوي- يستقبل محمد فائق ومعهما وزير خارجية ملاوى «شيومى».

محمد فائق
مع الدكتور
محمود فوزى
فى أحد
المؤتمرات.





وفد المباحثات فى زيارة عبد الناصر إلى تنزانيا عام ١٩٦٦ .

الرئيس
جمال
عبدالناصر
بين محمد
فائق وأحد
الزعماء
الأفارقة..





الرئيس عبدالناصر يصافح محمد فائق وبينهما الرئيس
مختار ولد دادة أول رئيس لجمهورية موريتانيا..

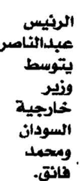


محمد فائق يلقى بيانا فى مجلس الأمة.



وفد مصر فى اجتماع قمة منظمة الدار البيضاء الذى عقد فى القاهرة د. محمود فوزى على يمين الرئيس عبد الناصر وعلى يساره السيد على صبرى ثم محمد فائق.





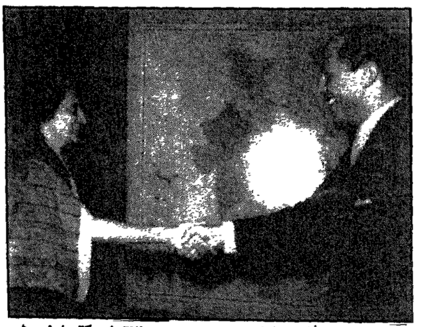
الرئيس عبدالناصر يتوسط وزير خارجية السودان ومحمد فائق.



الرئيس الجزائرى بن بيلا يتوسط السيد محمود رياض وزير الخارجية ومحمد فائق.



الرئيس عبد الناصر وبجواره على صبرى ويظهر فى الخلف محمد فائق. مع الملك الحسن الثانى ملك المغرب ووزير خارجيته.



رئيسة الوزراء أنديرا غاندى تستقبل محمد فائق فى مكتبها بنيودلهى.



محمد فائق مع
الرئيس بوكاسا
رئيس جمهورية
أفريقيا
الوسطى.

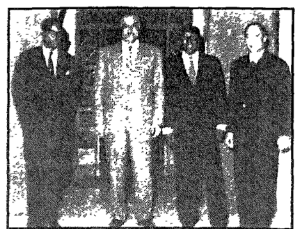
الرئيس الصومالى الجنرال زياد برى يستقبل محمد فائق
وعلى يساره عمر عرتة وزير الخارجية.



الرئيس جمال عبدالناصر يعانق جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا عام ١٩٦٦ .



الرئيس عبدالناصر يستقبل عدداً من زعماء حركات التحرير الأفريقية ، من سوازيلاند.



عبد الناصر وعلى يمينه
جون كالى من أوائل زعماء
حركة التحرير فى أوغندا
الذين جاءوا إلى مصر.
ويظهر محمد فائق فى
أقصى اليسار.



محمد فائق مع
دياللوتيلى السكرتير
العام لمنظمة الوحدة
الأفريقية وبينهما
السفير المصرى فى
أديس أبابا.



محمد فائق يستقبل
الرئيس بوكاسا
رئيس جمهورية
أفريقيا الوسطى فى
أحد استديوهات
التليفزيون المصرى.

الثمن : ثلاثة جنيه

شركة الأمانى